On Research Center
for Scientific Research
& Consultations

مركز أون ريسيرش
للبحوث العلمية والاستشارات

المؤشر الاقتصادي

نشرة اقتصادية شهرية تصدر عن وحدة الدراسات الاقتصادية
بمركز أون ريسيرش للبحوث العلمية والاستشارات

العدد الثالث – مايو ٢٠٢٦

المؤشر الاقتصادي

وهو نشرة شهرية خاصة بأداء الاقتصاد الدولي

تقدم قراءة تحليلية في أداء الاقتصاد العالمي والإقليمي و انعكاساته على منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي ومصر (تُعنى النشرة بالتقييم والتحليل القطاعي لفهم ديناميكيات الأسواق ودرجة تأثر قطاعات الطاقة، والتجارة، والأمن الغذائي، والقطاع المالي، والطيران).

تصدر عن وحدة الدراسات الاقتصادية بمركز أون ريسيرش للبحوث العلمية والاستشارات

الناشر

مركز أون ريسيرش للبحوث العلمية والاستشارات - القاهرة – جمهورية مصر العربية

حقوق النشر والطبع محفوظة

Research & Consultations On Research Center for Scientific

Cairo, Arab Republic of Egypt

Copyright © All rights reserved

Web: https://onresearch.org/

Email: info@onresearch.org

مايو ٢٠٢٦

إشراف وتحرير

د. هبة محمد خوي محمد

رئيس الوحدة الاقتصادية بمركز أون ريسيرش للبحوث العلمية والاستشارات

مدرس الاقتصاد بالمعهد الكندي العالي لتكنولوجيا الهندسة والإدارة

جمهورية مصر العربية

تدقيق لغوى

(أ ـ أحمد شعبان)

تصميم فني

د فاطمة مصطفى

فريق الإعداد

د. أولاد سالم نسيمة – الجزائر.

الباحث .عامر ديب - سوريا

د.رفعت عامر - سوريا

الباحثة.إيمان رويحة - جمهورية مصر العربية .

أ.د. / منال محمود خيري– جمهورية مصر العربية

د.زياد أيوب عربش - سوريا

د. محمود أحمد فراج - جمهورية مصر العربية.

معمر السليمان -- المملكة العربية السعودية

د. أحمد عبد الخالق عبد العليم - جمهورية مصر العربية

د. محمد البدري الوحش – جمهورية مصر العربية.

خالد فواز -- جمهورية مصر العربية .

"العالم على صفيح ساخن اقتصاديًا ما بين مستقبل غامض وقراءات استشرافية: كيف يعيد العالم تشكيل اقتصاده في ظل الصراعات الاقتصادية والسياسية؟"

المقدمة العامة للنشرة – مايو ٢٠٢٦:

يشهد الاقتصاد العالمي مرحلة من التحولات البنيوية العميقة التي تتجاوز حدود التقلبات الاقتصادية التقليدية، لتدخل ضمن إطار إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية، وتسارع التحولات الديمغرافية، وتغير أنماط التجارة والطاقة والتكنولوجيا.

وبذلك، لم تعد المتغيرات الاقتصادية تُقرأ بمعزل عن الاعتبارات السياسية والاستراتيجية، بل أصبحت الجغرافيا السياسية، والتحولات السكانية، والأمن الطاقوي، وسلاسل الإمداد، والابتكار التكنولوجي، عناصر حاكمة في صياغة مستقبل الاقتصاد العالمي وتحديد موازين القوة الاقتصادية خلال العقود القادمة.

وفي ضوء ذلك، تأتي هذه النشرة الاقتصادية في ظل مرحلة عالمية تتسم بقدر غير مسبوق من التعقيد الاقتصادي والسياسي، حيث تتداخل التحولات الجيوسياسية مع المتغيرات الاقتصادية والديمغرافية والتكنولوجية، بما يعيد تشكيل ملامح الاقتصاد العالمي والنظام الدولي بصورة متسارعة. وقد أصبح من الواضح أن العالم يمر بمرحلة انتقالية تتراجع فيها أنماط العولمة التقليدية لصالح نماذج اقتصادية جديدة تقوم على الأمن الاقتصادي، والمرونة الاستراتيجية، وإعادة هندسة سلاسل الإمداد، والتنافس على التكنولوجيا والطاقة والموارد البشرية.

وتهدف هذه النشرة إلى تقديم تحليل اقتصادي علمي وموضوعي لمجموعة من القضايا والمحاور التي تمثل جوهر التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة، وذلك من خلال قراءة معمقة للعلاقة بين الاقتصاد والجغرافيا السياسية والتحولات الديمغرافية والتكنولوجية. كما تسعى النشرة إلى بناء فهم متكامل للتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الاقتصادات العربية، مع التركيز على التحديات البنيوية والفرص المستقبلية التي تفرضها هذه التحولات.

وتتناول النشرة عددًا من المحاور الرئيسية التي تشكل إطارًا تحليليًا متكاملًا لفهم الاقتصاد العالمي المعاصر. ففي **المحور الأول**، تناقش النشرة التحولات الديمغرافية العالمية وتأثيراتها على النمو الاقتصادي والإنتاجية

وسوق العمل والهجرة الدولية، مع إبراز التفاوت بين الاقتصادات المتقدمة التي تعاني من الشيخوخة السكانية، واقتصادات الجنوب العالمي التي تمتلك كتلة شبابية واسعة تمثل فرصة تنموية مشروطة بقدرة هذه الدول على الاستثمار في التعليم والتشغيل والابتكار. كما تتناول النشرة واقع التحولات الديمغرافية في المنطقة العربية وما يرتبط بها من تحديات تتعلق ببطالة الشباب، وضعف مواءمة التعليم مع احتياجات سوق العمل، واستمرار الهياكل الاقتصادية الريعية.

أما **المحور الثاني**، فيركز على إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي في ظل الصراعات الجيوسياسية والاقتصادية، من خلال تحليل تأثير أزمات الطاقة، والحروب التجارية، والتوترات الإقليمية، والتحولات في اللوجستيات العالمية، وصعود مفهوم "الاقتصاد الدفاعي" القائم على بناء اقتصادات أكثر استقلالية ومرونة. كما تتناول النشرة التحول العالمي نحو الطاقة البديلة والمركبات الكهربائية، وإعادة رسم خرائط نقل الطاقة والممرات اللوجستية، إضافة إلى صعود العملات المشفرة والنظم المالية البديلة كجزء من التحولات في النظام النقدي العالمي.

وفي **المحور الثالث**، تناقش النشرة مستقبل العولمة والتحولات نحو الجيو-اقتصاد، حيث تستعرض التغيرات التي يشهدها النظام الاقتصادي الدولي في ظل تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، وصعود التكتلات الاقتصادية مثل "BRICS"، وتراجع مركزية العولمة الليبرالية التقليدية. كما تسلط الضوء على إعادة توزيع القوة الاقتصادية العالمية، والتحولات في هيكل التجارة الدولية، وظهور مفاهيم جديدة مثل الأمن الاقتصادي، والاستقلال الاستراتيجي، وإعادة توطين الصناعات وسلاسل التوريد.

كما تتناول النشرة التحولات في بنية النظام الدولي الاقتصادي، وما يرتبط بها من تغيرات في موازين القوى العالمية، وتراجع نسبي في الهيمنة الاقتصادية الأحادية، مقابل صعود نماذج أكثر تعددية وتعقيدًا. وفي هذا السياق، تؤكد النشرة أن الاقتصاد العالمي لم يعد قائمًا فقط على منطق الكفاءة الاقتصادية، بل أصبح خاضعًا لاعتبارات الأمن القومي والصراع التكنولوجي والقدرة على التحكم في الموارد الاستراتيجية.

وقد خلصت النشرة إلى مجموعة من النتائج الأساسية، أبرزها أن العالم يتجه نحو نظام اقتصادي عالمي أكثر اضطرابًا وانتقائية، تتزايد فيه أهمية المرونة الاقتصادية والأمن الاستراتيجي مقارنة بالكفاءة الاقتصادية التقليدية. كما أكدت النتائج أن التحولات الديمغرافية تمثل عاملًا حاسمًا في إعادة توزيع مراكز القوة الاقتصادية خلال العقود المقبلة، إلا أن الاستفادة من الريع الديمغرافي تبقى مرهونة بجودة السياسات التعليمية والتشغيلية والابتكارية.

وأظهرت النشرة كذلك أن المنطقة العربية تواجه تحديًا مركبًا يتمثل في حدوث تحول ديمغرافي سريع دون تحول اقتصادي وإنتاجي موازٍ، الأمر الذي يهدد بتحويل الفرصة السكانية إلى عبء اقتصادي واجتماعي في حال استمرار الاختلالات الهيكلية في أسواق العمل والتعليم والتنمية. كما أوضحت النتائج أن الاقتصادات العربية مطالبة بإعادة صياغة سياساتها الاقتصادية بما يعزز التنويع الاقتصادي، والاستثمار في التكنولوجيا ورأس المال البشري، وتطوير البنية التحتية اللوجستية والمالية، بما يمكنها من التكيف مع التحولات الجارية في الاقتصاد العالمي.

وفي الختام، تعكس هذه النشرة أهمية التحليل الاقتصادي الاستراتيجي في فهم التحولات الدولية الراهنة، كما تؤكد أن المرحلة المقبلة ستشهد إعادة صياغة شاملة لقواعد الاقتصاد العالمي، بحيث تصبح القدرة على الابتكار، وإدارة المخاطر، وتحقيق الأمن الاقتصادي، وبناء المرونة المؤسسية، من أهم محددات النجاح الاقتصادي والتنمية المستدامة في عالم يتسم بعدم اليقين وتسارع التغيرات.

د. هبة محمد خيري محمد مرسي – رئيس وحدة الدراسات الاقتصادية بمركز أون ريسيرش للبحوث العلمية والاستشارات

التحولات السوسيو-ديموغرافية في ظل الاقتصاد العالمي المضطرب: قراءة في خرائط القوة الجديدة

إعداد: د. أولاد سالم نسيمة - مختصة في القضايا الديموغرافية الاقتصادية والاجتماعية والمخططات التنموية – الجزائر.

أولاً: المقدمة يعيش الاقتصاد العالمي منذ العقد الثاني من الألفية الثالثة مرحلة اضطراب بنيوي متعدد المحركات؛ إذ تتشابك فيها أزمات التمويل السيادي، وتصدعات سلاسل الإمداد العالمية، وتداعيات الجائحة، والتحولات الجيوسياسية الحادة، مع ضغوط هيكلية نابعة من قلب الديناميكية السكانية ذاتها. والملاحظة الجوهرية التي يُؤسَّس عليها هذا المقال هي أن الأدبيات الاقتصادية السائدة تتعامل مع هذين الصنفين من الضغوط، الاقتصادي والديموغرافي، كمتغيرَين منفصلَين، في حين أن الشواهد التجريبية تُبيّن بجلاء أن التغذية الراجعة بينهما بالغة العمق وأحياناً غير خطية.

وتقف هذه الدراسة أمام إشكالية مركزية ذات بُعدَين متشابكَين: كيف تُعيد التحولات السوسيو-ديموغرافية رسم خرائط القوة الاقتصادية والاستراتيجية على الصعيد الدولي؟ وبعبارة أكثر دقةً وتحديداً: هل يُفضي اللاتزامن الديموغرافي بين الشمال والجنوب العالميين إلى تحولات جذرية مستدامة في موازين القوى، أم أن الريع الديموغرافي يظل رهينَ شروط سياساتية داخلية تجعل منه احتمالاً لا حتمية، وفرصةً مشروطة لا عطاءً مجانياً؟ والإجابة عن هذا السؤال ليست ترفاً أكاديمياً، بل تحمل تداعيات استراتيجية مباشرة على قرارات الاستثمار وصياغة السياسات في دول الجنوب، وعلى رأسها الاقتصادات العربية.

ثانياً: الانتقال الديموغرافي المُتباين

1) نظرية الانتقال الديموغرافي: إعادة قراءة نقدية: رسّخت نظرية الانتقال الديموغرافي الكلاسيكية، التي طوّرها وارن ثومبسون عام 1929 ورسّخها نوتشتاين عام 1945، تصوراً خطياً للتطور السكاني من الخصوبة والوفيات المرتفعتين إلى انخفاضهما معاً، على افتراض أن التحديث الاقتصادي يعمل بوصفه المحرك الموحّد لهذا المسار. غير أن الشواهد المعاصرة تكشف عن مسارات متباينة تستعصي على هذا النموذج الخطي، وتستدعي مراجعة نقدية لافتراضاته الأساسية.

فثمة اقتصادات وصلت معدلات خصوبتها إلى ما دون مستوى الإحلال (2.1 طفل/امرأة) دون أن تُرفق هذه المرحلة بتحول إنتاجي كافٍ، وهي الحالة الكورية واليابانية نموذجاً، فيما لا تزال اقتصادات أخرى في مرحلة الانتقال الأولى تواجه ضغطاً هائلاً على الخدمات والتشغيل. والأدهى من ذلك أن بعض الاقتصادات تعيش ما يمكن تسميته "الفخ الديموغرافي المزدوج"؛ إذ تُعاني في آنٍ واحد من بطالة الشباب وتصاعد الاعتمادية نحو الشيخوخة، كما هو حال بعض الاقتصادات العربية متوسطة الدخل.

وتُقدّم دراسة (Bloom وKuhn وPrettner، 2026) تحليلاً معمّقاً يبيّن أن انخفاض الخصوبة يُتيح في المرحلة الأولى تحسيناً في نسبة الإعالة لصالح الفئات العاملة، مما يُولّد ما بات يُعرف بـ"الريع الديموغرافي". بيد أن هذه الدراسة، على أهميتها، تُواجه نقداً جوهرياً يستحق الوقوف عنده: فهي تتعامل مع "الريع" كمتغير واحد متجانس، في حين أن التجارب المقارنة، لا سيما المقارنة بين شرق آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية، تُبيّن أن جودة هذا الريع وتوزيعه القطاعي والجنسي والجغرافي تتباين تبايناً جذرياً بحسب بنية الاقتصاد السياسي لكل بلد. بعبارة أخرى، الريع الديموغرافي الكوري في السبعينيات ليس هو الريع الديموغرافي الإثيوبي في العشرينيات، حتى وإن تطابقت الأرقام الإجمالية.

2) الشيخوخة السكانية في الاقتصادات المتقدمة: رصدت دراسات (CEPR، 2025) أن اقتصادات أوروبا الناشئة تُقدّر نماذجها القياسية أن الانخفاض المتواصل في حصة الفئات العاملة سيُقلّص معدل نمو نصيب الفرد بمقدار 0.36 نقطة مئوية سنوياً في الفترة 2024–2050. ويمتد هذا الأثر إلى شرق آسيا بصورة أكثر حدةً؛ فكوريا الجنوبية ستُصبح مجتمعاً متقدماً في الشيخوخة بنسبة 20% فوق 65 عاماً بحلول 2025، ومن المرجح أن تبلغ هذه النسبة 44% عام 2050.

فالرقم الأوروبي البالغ 0.36 نقطة مئوية سنوياً يبدو هيّناً في قراءة أولى، لكنه يتحول إلى ضغط هيكلي متراكم حين نستحضر أن متوسط النمو الأوروبي في عقد ما بعد الأزمة المالية لم يتجاوز 1.2%؛ أي أن الضغط الديموغرافي وحده قادر على التهام ما يزيد على ربع معدل النمو المتاح. وهذا يُفسّر لماذا تتصاعد الضغوط السياسية في أوروبا لاستيعاب هجرة العمالة الماهرة بوصفها ليست خياراً بل ضرورة هيكلية.

تُقرّر دراسة (Prettner وWerner، 2024) المنشورة في "Cambridge Journal of Regions, Economy and Society" أن زيادة بمقدار 10% في حصة من هم فوق الستين تُخفّض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 5.5%، وأن ثلثي هذا الأثر يأتي من تراجع الإنتاجية العمالية لا من الجانب الديموغرافي الصرف.

وهذه النتيجة بالغة الأهمية من الناحية السياسية، لأنها تُحوّل جدل الشيخوخة من مجرد نقاش في موازين التقاعد والرعاية الصحية إلى نقاش أعمق حول منظومة التعلم المستمر وإعادة التأهيل المهني. فإذا كان ثلثا الأثر السلبي مصدره الإنتاجية، لا الأعداد، فهذا يعني أن سياسات الاحتفاظ بالقوى العاملة المُسنّة وتطويرها تملك مردوداً اقتصادياً يُساوي من الناحية الرياضية ضعفَي مردود السياسات الديموغرافية الصرف كتشجيع الخصوبة أو استيراد العمالة.

3) جنوب الصحراء الأفريقية والهند: يحتل جنوب الصحراء الأفريقية المرتبة الأولى عالمياً في معدلات الخصوبة (4.3 طفل/امرأة) وشباب السكان. وتُشير تقديرات (CEPR، 2025) إلى أن هذا الوضع الديموغرافي يحمل طاقةً نمو كامنة تُقدَّر بـ0.37 نقطة مئوية سنوية في نمو نصيب الفرد بين 2024 و2050، غير أن الانخفاض السريع في الخصوبة يُضيّق نافذة هذه الفرصة بوتيرة أسرع مما تستطيع كثير من هذه الاقتصادات استيعابه سياساتياً.

كتعقيب نقدي ضروري فيما يتعلق بمحدودية المقاربة الكمية، نجد أن إفريقيا التي تمثل جنوب الصحراء تُقدّم حالةً بالغة التعقيد؛ إذ يتزامن فيها الريع الديموغرافي مع عوائق هيكلية موروثة أعمق وأشد حضوراً، من الهشاشة المؤسسية إلى ضعف التنويع الإنتاجي إلى الاعتماد المفرط على الريع الطبيعي في عدد من اقتصادياتها. والأجدى تحليليا، بدلاً من قراءة الريع الديمغرافي الأفريقي بعيون تجربة شرق آسيا، أن نتساءل: في أي السياقات المؤسسية والاقتصادية يتحول عدد الشباب من متغير ضغط إلى متغير نمو؟ التجارب المقارنة تُشير إلى أن الإجابة تكمن في ثلاثة شروط مجتمعة: نظام تعليمي يُنتج مهارات قابلة للتوظيف فعلاً، وبيئة تنظيمية تُيسّر ريادة الأعمال، وسوق تشغيل يمتص الداخلين الجدد دون التخلي عن الأجور اللائقة.

أما الهند، فقد باتت أكثر دول العالم سكاناً منذ عام 2023 وفق بيانات الأمم المتحدة، بمتوسط عمري يبلغ 29 عاما وقوة عاملة تناهز 600 مليون نسمة.

ومن الناحية التحليلية، تُمثّل الهند اختباراً فريداً لمقولة الريع الديمغرافي المشروط: فالتباين الهائل بين ولاياتها الجنوبية، التي أكملت انتقالها الديمغرافي وحققت مستويات متقدمة في رأس المال البشري، وولاياتها الشمالية التي لا تزال في مرحلة الانتقال المبك، يُعيد إنتاج على المستوى الوطني ذلك اللاتزامن الديمغرافي ذاته الذي يصف العلاقة بين الشمال والجنوب العالميين. وهذا يعني أن مشكلة اللاتزامن الديمغرافي ليست حكراً على المقارنات بين الدول، بل تتكرر داخل البلد الواحد كلما اشتدّ التفاوت الإقليمي.

جدول (1): المؤشرات الديمغرافية الكبرى حسب المنطقة الجغرافية، 2024

المنطقة	معدل الخصوبة 2024	نصيب +65 من السكان (%)	نسبة القوى العاملة(%)	معدل التحضر (%)	نمو GDP متوقع 2050
أوروبا الناشئة	1.5	20–26	61	66	-0.36%
آسيا الوسطى / SEMED	2.6	6–9	68	52	+0.20%
جنوب الصحراء الأفريقية	4.3	3	55	43	+0.37%
الوطن العربي	2.7	5–8	60	62	+0.15%
الهند	2.0	7	67	37	+0.50%
شرق آسيا) كوريا / اليابان(	0.9–1.2	28–30	58	85	-0.55%

source: United Nations, World Population Prospects 2024; ESCWA, Demographic Trends in the Arab Region 2025; CEPR, Demographic Change: Headwinds for Economic Growth 2025

ويتضح من الجدول السابق، أن المنطقة العربية تمتلك معدل تحضر (62%) يفوق مثيله في إفريقيا جنوب الصحراء (43%) وجنوب آسيا (37%)، بما يعني أنها قطعت مرحلة التحضر بوتيرة أسرع نسبياً. غير أن معدل نمو الناتج المتوقع (+0.15%) يبقى الأدنى بين الاقتصادات ذات الريع الديموغرافي الإيجابي. هذا التناقض لا يُفسَّر إلا بأن التحضر العربي جرى في معظمه منفصلاً عن التصنيع، وهو ما يُسميه الاقتصاديون "التحضر بلا تحديث إنتاجي"، ظاهرة تُحوّل المدينة من محرك للنمو إلى وعاء لتركيز الهشاشة الاجتماعية.

ثالثاً: الهجرة الدولية كأداة لإعادة التوازن الديموغرافي

1-الهجرة بوصفها آلية تعويض ديموغرافي "أبعاد ومحددات :"تُؤدّي الهجرة الدولية وظيفة مُركّبة في خرائط القوة الديموغرافية؛ فهي تنقل الفائض العمالي من اقتصادات التوسع السكاني إلى اقتصادات الشيخوخة وشحّ اليد العاملة. تُشير دراسة Lerch (2020) إلى أنه في ما يقارب ثلث مدن الجنوب العالمي، كانت الهجرة الدولية المحدد الأساسي لديناميكية النمو العمراني، وأن مساهمتها تفوق مساهمة الهجرة الداخلية في أكثر من نصف هذه المدن.

ولا بد هنا من تعقيب نقدي على هذه النتيجة: ما تكشفه دراسة Lerch في حقيقة الأمر ليس فقط قوة الهجرة الدولية كمحدد عمراني، بل أيضاً ضعف الهجرة الداخلية في كثير من اقتصادات الجنوب بفعل قيود الحراك الاجتماعي والمكاني الداخلي. وبعبارة أخرى، التحضر المدفوع بالهجرة الدولية قد يكون علامةً على خلل في الجغرافيا الاقتصادية الداخلية أكثر مما هو دليل على فاعلية الهجرة الدولية وحدها. وهذا التمييز الدقيق يغيب عن كثير من قراءات هذه الدراسة في الأدبيات السياسية.

كما تُوسّع دراسة Adger وزملائه (2024) المنظور لتُقرّر أن التداخل بين الهجرة والتنمية المستدامة يستلزم رؤيةً شاملةً تتجاوز فكرة الهجرة بوصفها مجرد تدفق عمالي، وتتعامل معها باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد تمسّ البنية الاجتماعية والهويات المحلية في مجتمعات الاستقبال والإرسال على حدٍّ سواء. وهذا التأطير يكتسب راهنيةً بالغة في السياق العربي، إذ تتشابك فيه الهجرة العمالية نحو الخليج مع هجرة الكفاءات نحو أوروبا وأمريكا الشمالية في ديناميكية متعارضة النتائج: الأولى تُغذّي التحويلات المالية وتُخفّف ضغط سوق العمل، والثانية تستنزف رأس المال البشري الذي هو شرط تحقق الريع الديموغرافي ذاته. فنحن أمام معادلة مزدوجة الحدة: الهجرة الدافعة للنمو في المدى القصير تحمل في طياتها تآكل النمو في المدى البعيد.

2-الهجرة والتراتبية العمرانية :تُقدّم دراسة Du وزملائه (2025) تحليلاً معمّقاً للعلاقة بين الهجرة والبنية العمرية في سلّم التراتبية الحضرية عبر 46 دولة للفترة 1970–2000. وتكشف النتائج أن المدن الكبرى في المراحل المبكرة من التحضر تستقطب أعلى معدلات الهجرة الوافدة، مما يُنتج اختلالات عمرية في المدن المتوسطة والصغيرة تُقيّد طاقتها الإنتاجية على المدى البعيد.

وفي هذا السياق، فإن سياسة التنمية المتمركزة في العاصمة وكبرى المدن، والتي تُشجّع تركّز الاستثمار والبنية التحتية في القطب الحضري الأول، تُنتج لا إرادياً "شيخوخةً مبكرة" في المناطق والمدن الثانوية، مما يُضعف قدرتها على توليد الثروة والعمالة محلياً ويُعمّق التبعية للمركز. وعلى الاقتصادات العربية التي تعاني أصلاً من تمركز التنمية في العواصم أن تأخذ هذه النتيجة بجدية بالغة في تصميم سياساتها الإقليمية.

رابعاً: التحولات الديمغرافية في الوطن العربي :

1) **التباين الداخلي والانتقال غير المتزامن:** يكشف تقرير إسكوا (2025) عن تباين داخلي حاد لا يُعكسه المتوسط الإقليمي؛ فبينما تقترب تونس ومعظم دول الخليج من معدلات خصوبة دون مستوى الإحلال أو

مساوية له، لا تزال اليمن والعراق وفلسطين تُسجّل معدلات تتراوح بين 3.8 و4.5 طفل للمرأة. ومن اللافت أن لبنان شهد انهياراً ديمغرافياً موازياً للانهيار الاقتصادي؛ إذ تراجعت المواليد بنسبة 39.8% بين 2020 و2023.

هذه الأرقام تستدعي تأملاً نقدياً يتجاوز التسجيل الإحصائي. الحالة اللبنانية تحديداً تُمثّل نموذجاً مرعباً لما يمكن تسميته "الانهيار الديمغرافي القسري"؛ إذ لا يُعبّر انخفاض المواليد عن خيار عقلاني لتحسين جودة الحياة، كما في النموذج الكلاسيكي لنظرية الانتقال — بل عن يأس اجتماعي واقتصادي عميق يُحجم الناس عن الإنجاب.

وهذا النوع من الانخفاض في الخصوبة ليس مؤشراً على تقدم اجتماعي بل عرَضٌ من أعراض الانهيار المجتمعي، وهو تمييز ذو أهمية قصوى للباحثين في الديمغرافيا الاقتصادية الذين يربطون كل انخفاض في الخصوبة بالتحديث.

وتُظهر بيانات الأمم المتحدة للتوقعات السكانية 2024 أن المنطقة العربية انتقلت من معدل خصوبة يناهز 5.9 طفل/امرأة عام 1975 إلى 2.7 عام 2024 ، وهو مسار أسرع بكثير مما سلكته أوروبا في مراحلها المقابلة، لكنه يتضمن بذور إشكاليةٍ مستقبلية: سرعة الانتقال الديمغرافي التي تفوق سرعة التحول المؤسسي والإنتاجي تُفضي إلى مرحلة ضيقة من الفرصة الديمغرافية سرعان ما تُغلق أبوابها قبل أن تتهيأ البنى الاقتصادية لاستثمارها. وهذا بالضبط ما حدث في عدد من اقتصادات شمال أفريقيا.

2) سوق العمل وبطالة الشباب: تُجمع أبحاث الاقتصاد الديمغرافي على أن المنطقة العربية تنتقل من ضغط خدمات التعليم الناجم عن أعداد كبيرة من الأطفال إلى ضغط سوق العمل الناجم عن التدفق الهائل للشباب. وتُشير تقارير إسكوا إلى أن المنطقة «تتبع أنماطاً متشابهة لكن في توقيتات مختلفة»، وهو توصيف يُكثّف جوهر إشكالية اللاتزامن الديمغرافي.

وعليه يتبيّن أن هذه الإشكالية ذات طابع مركّب يستوجب التمييز بين ثلاثة مستويات. على المستوى الأول، يُواجه الشباب العربي بطالة هيكلية نابعة من هوّة مهارية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل الفعلي؛ وهي هوّة لا يُقلّصها مجرد توسيع الطاقة الاستيعابية في التعليم العالي بل يزيد منها حين يُنتج هذا التوسيع خرّيجين ذوي شهادات دون كفاءات قابلة للتسويق. وعلى المستوى الثاني، تُنتج اقتصادات الريع النفطي اختلالاً مزدوجاً: فهي من ناحية تُشوّه سوق العمل بأجور القطاع العام المرتفعة والمحمية، ومن ناحية ثانية تُيسّر استيراد العمالة الوافدة الأرخص بديلاً عن التشغيل المحلي. وعلى المستوى الثالث، تنعكس اللاتكافؤات

الجنسانية في التشغيل بوصفها هدراً ديمغرافياً فعلياً؛ إذ يبلغ معدل مشاركة المرأة في سوق العمل العربي نحو 18% وفق بيانات منظمة العمل الدولية، وهو الأدنى عالمياً، مما يعني أن ما يزيد على نصف الثروة البشرية الديمغرافية تحتجزها عوائق هيكلية وثقافية لا تحتجزها الأرقام الكلية.

جدول (2): تطور معدل الخصوبة الإجمالي في المنطقة العربية 1975–2025

الدولة / المجموعة	1975	2000	تقدير -2025	ملاحظة
المتوسط العربي	5.9	3.8	2.7	انخفاض مستمر
الجزائر	7.4	2.9	2.8	**تباطؤ الانخفاض**
تونس	5.7	2.1	1.8	**دون مستوى الإحلال**
لبنان	4.5	2.3	1.7	**أزمة اقتصادية مؤثرة**
اليمن / العراق	7.8	5.5	3.8–4.0	**لاتزال مرتفعة**
دول الخليج	6.5	3.2	1.8–2.1	**قريبة من الاستقرار**

source: ESCWA, Demographic Trends in the Arab Region 1950–2030 (2025); Wilson Quarterly, Youthquake in the MENA, 2024; World Bank DataBank 2024.

من خلال بيانات الجدول في سياقه التاريخي، نكشف أن الجزائر تمثّل حالةً استثنائية تستحق البحث المعمّق: فتباطؤ الانخفاض بين 2000 (2.9) و2025 (2.8) يُشير إلى ما يُسميه الديموغرافيون "التمسّك بالخصوبة" (Fertility Stall)، وهي ظاهرة تُوثَّق في سياقات تتعثّر فيها عملية تمكين المرأة وتوسّع استقلاليتها الاقتصادية. وهذا يجعل التحليل الديموغرافي الجزائري الدقيق رهيناً بفهم التحولات في منظومة التعليم والعمل وديناميكيات الأسرة على مدى العقدين الأخيرين.

خامساً: التحضر في الجنوب العالمي: الديموغرافيا ورسم الجغرافيات الجديدة

1) الجنوب العالمي قاطرةً عمرانية: فاعلية أم هشاشة؟: تُشكّل دول الجنوب العالمي ما يزيد على 80% من سكان الأرض، وتتصاعد فيها وتيرة التحضر بمعدلات تفوق ضعف تلك المسجّلة في الاقتصادات المتقدمة. ويُجمع كتاب (Sridhar وMavrotas، 2024) على أن الجنوب العالمي بات يُمثّل ما يقارب 40% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مع معدل نمو يتجاوز نظيره الأوروبي والأمريكي الشمالي.

وعليه، نلاحظ أن الوزن الاقتصادي المتنامي للجنوب لا يُترجَم تلقائياً إلى قوة تفاوضية في المنظومة الاقتصادية الدولية، طالما ظلّ قسط وافر من هذا الناتج مُنتَجاً في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة والمندمجة

في سلاسل قيمة تُسيطر على قممها اقتصادات الشمال. التحضر المتسارع في الجنوب يوفّر حجماً سكانياً إنتاجياً، لكنه لا يُنتج حتماً مزيداً من الثروة الحقيقية بالنسبة لسكانه ما لم تتصاعد معه درجة التعقيد الاقتصادي للإنتاج.

2) اللامساواة المكانية: الهشاشة المُعزِّزة لذاتها: تكشف بيانات دراسة Lerch (2020) أن التركّز السكاني الحضري لا يُفضي تلقائياً إلى تكافؤ الفرص؛ بل إن المدن الكبرى كثيراً ما تُعيد إنتاج الهوّة بين الأحياء الثرية والأحياء الهامشية. ويصف تقرير Adger وزملائه (2024) هذه الظاهرة بأنها "لامساواة مكانية مُعزِّزة لذاتها" تُشكّل عائقاً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المدن.

عموماً، يحمل الوصف منطقاً داخلياً دقيقاً: فالمدن التي تستقبل أعداداً كبيرة من المهاجرين الداخليين والدوليين في مرحلة ضعف مؤسسي وتخطيطي، تجد نفسها أمام ديناميكية الاستبعاد الحضري، حيث تُؤسَّس مناطق هامشية تفتقر إلى الخدمات والبنية التحتية، فيتحصّن سكانها في مسارات تنقّل مكاني واجتماعي محدودة، مما يُعيد إنتاج الهشاشة جيلاً بعد جيل. وفي السياق العربي، تُجسّد مدن من قبيل القاهرة الكبرى والجزائر العاصمة وبغداد هذه الديناميكية بأشكال متباينة، مما يُوجب إعادة النظر في السياسات الإسكانية والحضرية بوصفها سياسات ديموغرافية واقتصادية بامتياز.

سادساً: الاقتصاد العالمي المضطرب ومعادلات الديموغرافيا السياسية

1) الاضطراب الاقتصادي: يُؤسّس تقرير Choi وزملائه (2024) لمقاربة نظرية تقرأ الاضطراب الاقتصادي العالمي بوصفه انتقالاً من نظام التجارة الحرة متعددة الأطراف إلى نظام حمائي متعدد الأقطار. وفي هذا المناخ، تكتسب الأنماط الديموغرافية قيمةً استراتيجية مضاعفة؛ فالدول ذات الكتلة العمالية الشابة تملك ميزةً تنافسية في ظروف التغيير التكنولوجي المتسارع، لكن هذه الميزة مشروطة بقدرة هذه الدول على تطوير قدراتها التكنولوجية الذاتية لا على الاندماج السلبي في سلاسل الإمداد العالمية.

ومن خلال ما تم عرضه آنفاً، نصل إلى مفارقة مثيرة: في عالم ما قبل الاضطراب، كان رخص العمالة الشابة ميزةً تنافسية واضحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. لكن في عالم ما بعد الاضطراب، حيث تُعيد القوى الكبرى تصنيع سلاسل إمدادها بالقرب من أراضيها (nearshoring) وتستبدل بعض العمالة بالأتمتة، يتضاءل هذا الأثر، ويصير الرهان الديموغرافي الحقيقي ليس على كثرة الأعداد بل على جودة المهارات وعمق الابتكار.

2) من التوازن الديموغرافي إلى توازن القوى الجيو-اقتصادية: بناء نموذج تحليلي: تقدّم نماذج Aksoy وزملائه (2019) تقديرات كمية تُفيد بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في 21 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سينخفض بمعدل 0.64 نقطة مئوية خلال 2015–2025 بسبب الضغوط الديموغرافية وحدها.

وهذا الاختلال الهيكلي يُفسّر جزءاً معتبراً من الانزياح التدريجي للثقل الاقتصادي العالمي نحو آسيا الجنوبية وإفريقيا جنوب الصحراء في أفق 2050.

غير أن التعليق التحليلي الأكثر أهمية على هذه النتيجة يتعلق بالفصل بين "نصيب الفرد من الناتج" و"الحجم الكلي للقوة الاقتصادية": فالاقتصادات المُشيخة قد تتراجع في معدلات نمو نصيب الفرد، لكنها تحتفظ بتفوقها التكنولوجي والمؤسسي والمالي الذي يمكّنها من الاستمرار في قيادة الاقتصاد العالمي لعقود مقبلة. والدرس المستخلص هو أن التعداد السكاني وتركيبته العمرية يُمثّلان شرطاً ضرورياً لبناء القوة الاقتصادية المستقبلية، لكنهما ليسا شرطاً كافياً في عالم تتحكّم فيه المعرفة والتكنولوجيا والمؤسسات في التوزيع الحقيقي للقيمة المضافة.

الخاتمة

انطلق هذا المقال من سؤال محوري حول العلاقة البنيوية بين التحولات الديموغرافية والاضطراب الاقتصادي العالمي، وخلص إلى أربعة استخلاصات رئيسية. أولها: أن العالم لا يعيش انتقالاً ديموغرافياً موحداً، بل مسارات متباينة تُعيد رسم خرائط الميزة التنافسية الدولية، وأن هذا التباين يتكرر داخل الدول ذاتها لا بين الدول وحدها. وثانيها: أن الريع الديموغرافي ليس قدراً حتمياً بل احتمالاً مشروطاً بجودة السياسات التعليمية والتشغيلية، وأن سرعة الانتقال الديموغرافي حين تسبق سرعة التحول المؤسسي تُنتج فجوةً تُحوّل الفرصة إلى عبء. وثالثها: أن الهجرة الدولية تحمل أثراً مزدوجاً على اقتصادات الجنوب، تحويلات مالية قصيرة الأمد في مقابل تآكل رأس المال البشري بعيد الأمد، وأن إدارة هذه المعادلة تُمثّل تحدياً سياسياً حقيقياً. ورابعها: أن المنطقة العربية تعيش حالةً من "التحول الديموغرافي بلا تحوّل اقتصادي مواكب"، تجعلها في موقع دقيق يستدعي تدخلاً سياسياً متكاملاً لا ترقيعياً.

على ضوء ما كشفه التحليل، تُقدّم هذه الدراسة منظومةً متكاملة من التوصيات السياساتية المترابطة:

على المستوى الأول: سياسات رأس المال البشري، لا تكفي الاستثمارات الكمية في التعليم، بل يستوجب الأمر إصلاحاً نوعياً يُعيد توجيه مخرجات التعليم نحو مهارات القرن الحادي والعشرين، وريادة الأعمال، ومحو الأمية الرقمية، بما يحوّل الكتلة الشبابية من فائض سكاني إلى إنتاجية اقتصادية فعلية.

وعلى المستوى الثاني: سياسات سوق العمل، يقتضي الأمر تصميم أطر قانونية مرنة تستوعب اقتصادات المهارات وريادة الأعمال الرقمية، مع بناء آليات فاعلة للحدّ من نزيف الكفاءات تتجاوز الحلول الترقيعية.

وعلى المستوى الثالث : سياسات الحماية الاجتماعية، تُفرض الضرورة إرساء منظومات تقاعد وصحة قابلة للاستدامة المالية في ضوء تباطؤ النمو السكاني في دول الخليج وشمال إفريقيا وما سيُولّده من ضغوط متصاعدة على الموازين المالية العامة.

وعلى المستوى الرابع: التعاون الإقليمي، تُلحّ الضرورة بإنشاء منظومة إقليمية فاعلة لإدارة الهجرة داخل الوطن العربي تحوّلها من مصدر توتر إلى أداة تكامل اقتصادي، بحيث تتدفق الكفاءات البشرية من مناطق الوفرة الديمغرافية إلى مناطق الشيخوخة والنمو في إطار منظّم ومدار بدلاً من أن تُصادر هذه الكفاءات اقتصادات الشمال وحدها.

قائمة المراجع :

[1] Bloom, D., Kuhn, M., & Prettner, K. (2026). Population changes and demographic dividends. Bulletin of the World Health Organization. https://doi.org/10.2471/BLT.25.295004

[2] Maravilla, N. M. A. T., & Tan, M. J. T. (2026). On demographic transformation: why we need to think beyond silos. Frontiers in Aging. https://doi.org/10.3389/fragi.2025.1659284

[3] CEPR / VoxEU. (2025). Demographic change: Headwinds for economic growth. https://cepr.org/voxeu/columns/demographic-change-headwinds-economic-growth

[4] ESCWA. (2025). Demographic trends in the Arab region: 1950–2030. United Nations. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/demographic-trends-arab-region-1950-2030-english.pdf

[5] United Nations, DESA. (2024). World Population Prospects 2024. https://population.un.org/wpp/

[6] Aksoy, Y., Basso, H. S., Smith, R. P., & Grasl, T. (2019). Demographic structure and macroeconomic trends. American Economic Journal: Macroeconomics, 11(1), 193–222. https://doi.org/10.1257/mac.20160304

[7] Lerch, M. (2020). International migration and city growth in the global south. Population and Development Review, 46(4). https://doi.org/10.1111/padr.12344

[8] Adger, W. N., Fransen, S., Safra de Campos, R., & Clark, W. C. (2024). Migration and sustainable development. PNAS, 121, e2206193121. https://doi.org/10.1073/pnas.2206193121

[9] Du, Q., et al. (2025). The impact of migration on age structure across the urban hierarchy. Population and Development Review. https://doi.org/10.1111/padr.70033

[10] Choi, Y., Chen, S.-C., Ma, Y., & Ruangkanjanases, A. (2024). Sustainable career development in the turbulent, boundaryless and internet age. Frontiers in Psychology. https://doi.org/10.3389/fpsyg.2024.1358059

[11] Prettner, K., & Werner, K. (2024). Demography and income in the 21st century: A long-run perspective. Cambridge Journal of Regions, Economy and Society, 18(1), 25–41. https://doi.org/10.1093/cjres/rsae044

[12] Sridhar, K. S., & Mavrotas, G. (Eds.). (2024). Urbanization in the global south: Perspectives and challenges. SAGE Publications. https://doi.org/10.1177/02560909241234200

إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي في ظل الصراعات الجيوسياسية والاقتصادية: من أزمات الطاقة إلى اللوجستيات البديلة والأمن البيولوجي

إعداد: عامر ديب باحث ومستشار اقتصادي - رئيس مجلس النهضة السوري - سوريا

المقدمة يشهد العالم منذ عام 2022 تحولات جذرية في بنية الاقتصاد العالمي نتيجة تصاعد الصراعات الجيوسياسية والاقتصادية، حيث لم تعد الأزمات أحداثاً مؤقتة يمكن احتواؤها ضمن دورات اقتصادية تقليدية، بل تحولت إلى عنصر دائم يعيد صياغة موازين القوة والإنتاج والطاقة والتجارة الدولية. وقد دفعت الحرب الروسية الأوكرانية، والتوترات الأمريكية الإيرانية، والحروب التجارية، والتهديدات البيولوجية الجديدة، الاقتصاد العالمي نحو مرحلة يمكن توصيفها بـ "اقتصاد الأزمات المستدامة"، وهو اقتصاد يقوم على المرونة والقدرة على التكيف مع الصدمات المستمرة.

أولاً: تفكك مفهوم الاعتماد المتبادل وصعود الاقتصاد الدفاعي أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى انهيار جزء كبير من مفهوم "الاعتماد الاقتصادي المتبادل" الذي ساد منذ نهاية الحرب الباردة، حيث اكتشفت الدول الصناعية أن الاعتماد على مصادر الطاقة أو سلاسل التوريد الخارجية قد يتحول إلى نقطة ضعف استراتيجية عند اندلاع الأزمات السياسية والعسكرية.

هذا التحول دفع القوى الكبرى نحو بناء اقتصادات أكثر استقلالية، عبر إعادة توطين الصناعات الحساسة، وتأمين مصادر الطاقة والغذاء والرقائق الإلكترونية، وإنشاء شبكات لوجستية بديلة قادرة على العمل حتى في حالات الانقطاع الجيوسياسي. ونتيجة لذلك، أصبحت المرونة الاقتصادية تتقدم على الكفاءة الاقتصادية التقليدية، حتى وإن ارتفعت التكاليف التشغيلية.

ثانياً: ثورة النقل الأخضر كاستراتيجية أمن اقتصادي لم يعد التحول نحو المركبات الكهربائية وتقنيات النقل الأخضر مجرد مشروع بيئي مرتبط بخفض الانبعاثات الكربونية، بل تحول إلى استراتيجية أمن اقتصادي وسيادي. فارتفاع أسعار الوقود وتقلباتها الحادة نتيجة الأزمات الجيوسياسية دفع المستهلكين والدول إلى البحث عن بدائل تقلل الاعتماد على النفط التقليدي.

إن النمو المتسارع لمبيعات المركبات الكهربائية خلال عام 2026 يعكس انتقال الاقتصاد العالمي نحو مرحلة جديدة يعتبر فيها الأمن الطاقي جزءاً من الأمن القومي. فالمستهلك بات ينظر إلى السيارة الكهربائية باعتبارها وسيلة لحماية الدخل من تقلبات أسواق الطاقة، وليس فقط كخيار بيئي.

ولقد تجاوزت حصة السيارات الكهربائية (EVs) من إجمالي مبيعات السيارات الجديدة عالمياً نسبة 25% في نهاية عام 2025، ومن المتوقع أن تصل إلى 30% بنهاية عام 2026. كما تقود الصين هذا التحول بحصة سوقية تقترب من 50% من مبيعاتها المحلية، مما قلل اعتمادها على استيراد النفط للنقل بنسبة مقدرة بـ 12%.

ثالثاً: تغير خارطة اللوجستيات الطاقوية من الخليج إلى المحيط أحد أهم التحولات الاستراتيجية التي يشهدها العالم يتمثل في إعادة رسم خارطة اللوجستيات الطاقوية العالمية، خصوصاً في منطقة الخليج العربي. فقد أدت التوترات المتكررة في مضيق هرمز إلى تسارع مشاريع بديلة تهدف إلى تقليل الاعتماد على الممرات البحرية شديدة الحساسية أمنياً.

وفي ضوء ذلك، ينقل خط أنابيب حبشان – الفجيرة (الإمارات) حوالي 1.5 مليون برميل يومياً مباشرة إلى بحر العرب، ما يمثل حوالي 60% من صادرات الإمارات النفطية التي كانت تمر عبر هرمز. أما خط الأنابيب شرق – غرب (السعودية) فقد بلغت طاقته الاستيعابية حوالي 7 ملايين برميل يومياً، وهو يربط حقول الشرق بميناء "ينبع" و"رابغ" على البحر الأحمر، مما يقلل المسافة التشغيلية لخدمة الأسواق الأوروبية. وفي المقابل، وبالرغم من التحديات، يظل خط كركوك – جيهان بالعراق محتفظاً بقدرته التصميمية عند 1.6 مليون برميل يومياً، وهو الخيار الأقل كلفة مقارنة بالنقل البحري عبر الخليج.

وفي هذا السياق، يبرز المشروع الإماراتي الاستراتيجي الذي يربط ميناء أبوظبي على الخليج العربي بميناء الفجيرة على بحر العرب، باعتباره نموذجاً لتحول جذري في فلسفة نقل الطاقة. فالفجيرة، الواقعة خارج مضيق هرمز، تمنح صادرات النفط والطاقة مساراً أكثر استقراراً وأقل عرضة للتهديدات العسكرية أو السياسية.

هذا التحول لا يعكس فقط رؤية لوجستية، بل يعبر عن انتقال الاقتصاد العالمي من "اقتصاد الممر الواحد" إلى "اقتصاد المسارات البديلة"، حيث تسعى الدول إلى توزيع المخاطر الجيوسياسية على أكثر من منفذ وممر استراتيجي.

رابعاً: زيارة الرئيس ترامب للصين وإعادة ترتيب التوازنات الدولية ساهمت زيارة الرئيس الأمريكي إلى الصين في إحداث توافقات استراتيجية جديدة أعادت ترتيب جزء من التوازنات الاقتصادية العالمية، حيث قدمت واشنطن خلال هذه المرحلة تنازلات اقتصادية وتجارية للصين بهدف تحقيق ضغوط غير مباشرة على إيران وضمان استقرار الملاحة في مضيق هرمز.

هذا التطور يعكس إدراك القوى الكبرى أن أمن الطاقة العالمي لم يعد قضية إقليمية تخص الخليج فقط، بل أصبح عنصراً مركزياً في استقرار الاقتصاد العالمي بأكمله. كما يكشف عن تحول الدبلوماسية الاقتصادية إلى أداة لإدارة الممرات الاستراتيجية وتقليل احتمالات الانفجار العسكري المباشر.

خامساً: هل سيعود مضيق هرمز كما كان سابقاً؟ يطرح هذا السؤال نفسه بقوة في الأوساط الاقتصادية والاستراتيجية: هل يمكن أن يعود مضيق هرمز إلى مكانته السابقة حتى لو تمت إعادة فتحه بالكامل واستقرت الملاحة فيه؟

الإجابة الاستراتيجية تشير إلى أن ذلك لن يحدث بالشكل السابق. فشركات الشحن وسلاسل التوريد العالمية تعتمد على الاستقرار طويل الأمد، وهي بطبيعتها شديدة الحساسية تجاه أي تهديد جيوسياسي يصيب الممرات الحيوية. وحتى في حال تراجع التوتر العسكري، فإن الثقة التي فقدتها الأسواق لا تعود بسهولة.

لذلك، من المتوقع أن يتراجع الاعتماد النسبي على مضيق هرمز خلال السنوات القادمة لصالح خطوط الأنابيب البرية، والموانئ البديلة، ومشاريع الربط السككي واللوجستي العابرة للقارات. فالعالم يتجه نحو تقليل التركيز على "عنق زجاجة" واحد قد يؤدي تعطله إلى شلل اقتصادي عالمي، ومن أهم المشاريع البديلة لهرمز نتيجة الصراع خط السعودية من شرق المملكة لميناء رابغ في غرب السعودية والذي ينقل.

ومن المشاريع الهامة طرح سوريا كممر لوجستي بديل للطاقة، والذي تطل موانئها على البحر المتوسط وتتشارك مع الموانئ الأوروبية والإفريقية، ولكن البنية التحتية نتيجة الصراع والأزمة السورية، مما جعله ممراً ثانوياً برياً، وجعل من خط كركوك-جيهان التركي والمنشأ هو الخيار الأفضل للعراق لكلفته القليلة وقدرته على ضخ كميات كبيرة.

سادساً: العملات المشفرة والنظام النقدي الموازي في ظل تصاعد العقوبات والحروب الاقتصادية، برزت العملات المشفرة كجزء من "النظام النقدي الموازي" الذي يسمح للدول والشركات والأفراد بتجاوز القيود المفروضة على الأنظمة المالية التقليدية.

وقد أدى هذا الواقع إلى انتقال العملات الرقمية من نطاق المضاربة الاستثمارية إلى نطاق الاستخدام الجيوسياسي والاقتصادي، خاصة لدى الدول التي تواجه قيوداً على أنظمة التحويل المالي الدولية. كما أصبح المستثمرون ينظرون إلى الأصول الرقمية باعتبارها وسيلة تحوط ضد التضخم وتراجع قيمة العملات الورقية.

وأدى ذلك إلى بلوغ حجم تداول العملات المستقرة (Stablecoins) مثل USDT وUSDC مستويات قياسية في عام 2025، حيث تُستخدم لتسوية ما يقرب من 15% من تحويلات التجارة الصغيرة والمتوسطة في الدول التي تعاني من قيود مصرفية. تجاوزت القيمة السوقية الإجمالية للعملات المشفرة حاجز 3.5 تريليون دولار في الربع الأول من عام 2026، مع نمو ملحوظ في الاعتماد المؤسسي.

سابعاً: الأمن البيولوجي والاقتصاد العازل للصدمات

في موازاة الأزمات الطاقوية والسياسية، يظهر تهديد جديد أكثر تعقيداً يتمثل في "الصراع البيولوجي الاقتصادي". فالحديث المتزايد خلال عام 2026 عن فيروس "هانتا"، وخاصة في بعض الولايات الأمريكية، أعاد إلى الأذهان الآثار الكارثية التي أحدثها وباء على الاقتصاد العالمي.

ورغم اختلاف طبيعة فيروس هانتا عن كوفيد-19، إلا أن مجرد توسع المخاوف الصحية كفيل بإحداث اضطرابات اقتصادية ونفسية وأسواقية واسعة، لأن الاقتصاد العالمي أصبح أكثر حساسية تجاه أي تهديد وبائي بعد تجربة الجائحة السابقة.

ولكن يُعتقد أن فيروس هانتا سيتوسع حالياً بسرعة انتشار كوفيد، فالعالم منهك بصراعات سياسية واقتصادية أثرت على موارده الاقتصادية ونموه، وآخرها وليس آخر حرب الخليج بين إيران وأمريكا وما نتج عنها من أزمات، إضافة إلى أن الاقتصاد الأمريكي يعاني أزمات كبيرة وموجات تضخم يصعب السيطرة عليها.

فمن خلال تحليل واستقراء للأحداث الجيوسياسية، يُعتقد أن فيروس هانتا إن لم ينتشر هذا العام فالعام القادم سيكون الفيروس الأكثر انتشاراً، والذي يعطينا تفاؤلاً أن مصدره معروف وهو الفئران، حسب الدكتور نبوغ العوا اختصاصي الأمراض الرئوية في سورية. ولكن إن حدث وانتشر ستكون آثاره كارثية على الصعيد الاقتصادي والإنساني. ومن هنا تبرز أهمية مفهوم "الاقتصاد العازل للصدمات"، الذي يقوم على:

- الأتمتة الصناعية.
- الذكاء الاصطناعي.
- الأمن الغذائي المحلي.

- سلاسل توريد مستقلة.
- بنية صحية وتقنية قادرة على إدارة الأزمات.

وفي ضوء ذلك، فقد زاد الاستثمار العالمي في "اللوجستيات المبردة والآمنة بيولوجياً" بنسبة 20% سنوياً منذ عام 2022، لضمان استدامة توريد الأغذية والأدوية بعيداً عن الصدمات الوبائية.

الخاتمة

إن العالم لن يتوقف عن مواجهة الأزمات، لأن طبيعة النظام الدولي الجديد تقوم على التنافس الحاد والتغير السريع وعدم اليقين. لذلك، فإن الحكمة الاستراتيجية لا تكمن في انتظار الأزمات ثم التعامل معها، بل في بناء أنظمة اقتصادية مرنة قادرة على استباق الصدمات والتكيف معها.

ومن هنا، فإن الاقتصاد القادم سيكون اقتصاد "المرونة والذكاء"، حيث لن يكون البقاء للأقوى عسكرياً أو مالياً فقط، بل للأكثر قدرة على حماية سلاسله اللوجستية، وتأمين طاقته وغذائه وصحته، والتكيف السريع مع عالم لم تعد فيه الأزمات استثناءً، بل أصبحت القاعدة الجديدة للاقتصاد العالمي.

المراجع:

1. تقرير IEA Global EV Outlook 2025/2026 (وكالة الطاقة الدولية).
2. بيانات BloombergNEF (BNEF) حول آفاق انتقال الطاقة.
3. نشرات EIA (إدارة معلومات الطاقة الأمريكية) حول ممرات الشحن العالمية.
4. التقارير السنوية لشركة أرامكو وشركة أدنوك.
5. تقرير Chainalysis حول "جغرافيا العملات المشفرة" (Geography of Cryptocurrency Report).
6. بيانات CoinMarketCap و Statista حول حجم التداولات اليومية.

نهاية العولمة أم إعادة تشكيلها؟ قراءة في الاقتصاد العالمي المضطرب في عصر الجيو-اقتصاد

إعداد: د رفعت عامر - أكاديمي وباحث في الاقتصاد السياسي ومستشار مركز أون ريسيرش للبحوث العلمية والاستشارات بالقاهرة- سوريا

مقدمة: من العولمة الليبرالية إلى العولمة الجيوسياسية، فمنذ نهاية الحرب الباردة، ساد اعتقاد واسع داخل الأوساط السياسية والاقتصادية الغربية بأن العالم يتجه نحو مرحلة تاريخية جديدة تتراجع فيها الحدود الاقتصادية لصالح نموذج عالمي موحد يقوم على حرية الأسواق، وتحرير التجارة، وتعميق الاعتماد المتبادل بين الدول. وقد بدا هذا التصور، خلال تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة، وكأنه يمثل المرحلة النهائية لتطور النظام الرأسمالي العالمي، خصوصًا مع توسع منظمة التجارة العالمية، وصعود الشركات العابرة للقوميات، وتضخم سلاسل الإمداد العالمية.

غير أن العقود الأخيرة كشفت بصورة متزايدة هشاشة هذا النموذج. فقد أظهرت الأزمة المالية العالمية عام 2008، ثم جائحة كورونا، والحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وأخيرًا الحرب الروسية–الأوكرانية، أن الاقتصاد العالمي لم يعد منفصلًا عن الصراع الجيوسياسي، بل أصبح أحد ميادينه الأساسية.

وفي هذا السياق، لم تعد التجارة الدولية تُقرأ فقط بوصفها أداة للنمو الاقتصادي، وإنما باعتبارها جزءًا من معادلات الأمن القومي والتنافس الاستراتيجي. كما تحولت التكنولوجيا والطاقة وأشباه الموصلات وسلاسل التوريد إلى عناصر مركزية في إعادة تشكيل موازين القوة العالمية.

ومن هنا، يبرز سؤال محوري: هل يعيش العالم نهاية العولمة بالفعل، أم أن ما نشهده هو إعادة تشكيل تدريجية للعولمة ضمن نموذج أكثر انتقائية وأمننة؟

أولًا: العولمة الليبرالية وصعود نموذج الاعتماد المتبادل قامت العولمة الليبرالية على فرضية مركزية مفادها أن تعميق الترابط الاقتصادي بين الدول يقلل من احتمالات الصراع السياسي والعسكري، وأن الأسواق الحرة ستقود تدريجيًا إلى عالم أكثر استقرارًا وتعاونًا. وقد ساهمت المؤسسات الاقتصادية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، في ترسيخ هذا النموذج خلال العقود الثلاثة الماضية.

وقد أدى ذلك إلى:

- توسع غير مسبوق في التجارة الدولية.
- انتقال الصناعات إلى الاقتصادات الناشئة.
- تضخم سلاسل الإمداد العابرة للقارات.
- صعود الصين بوصفها «مصنع العالم».
- تكريس هيمنة الدولار على النظام المالي العالمي.

إلا أن هذا النموذج حمل في داخله تناقضات بنيوية عميقة. فمع مرور الوقت، بدأت الاقتصادات الغربية تواجه:

- تراجع التصنيع المحلي.
- اتساع الفجوة الاجتماعية.
- الاعتماد المفرط على الخارج.
- هشاشة سلاسل التوريد الاستراتيجية.

وقد ظهرت هذه التناقضات بوضوح خلال جائحة كورونا، حين اكتشفت الدول الصناعية اعتمادها الكبير على الصين في قطاعات استراتيجية، مثل الصناعات الدوائية والرقائق الإلكترونية والمعدات الطبية.

وهكذا، بدأت العولمة تفقد صورتها بوصفها مشروعًا اقتصاديًا محايدًا، لتتحول تدريجيًا إلى قضية ترتبط بالأمن القومي والاستقلال الاستراتيجي.

ثانيًا: من الاقتصاد الحر إلى الجيو-اقتصاد أحد أهم التحولات في النظام الدولي المعاصر يتمثل في انتقال الاقتصاد من كونه فضاءً للتكامل والتعاون إلى أداة مباشرة للصراع الجيوسياسي، فيما أصبح يُعرف في الأدبيات الحديثة بـ«الجيو-اقتصاد». فالدول الكبرى لم تعد تعتمد فقط على القوة العسكرية لتحقيق مصالحها، بل باتت تستخدم:

- العقوبات الاقتصادية.
- القيود التجارية.
- التحكم بالتكنولوجيا.
- السيطرة على سلاسل الإمداد.
- الحرب المالية والنقدية.

وقد شكّلت العقوبات الغربية على روسيا بعد حرب أوكرانيا نموذجًا واضحًا لهذا التحول، حيث جرى تجميد ما يقارب 210 مليارات يورو من أصول البنك المركزي الروسي داخل الاتحاد الأوروبي، فيما تحولت أدوات النظام المالي العالمي إلى أدوات ضغط سياسية مباشرة.

وفي المقابل، دفعت هذه السياسات العديد من الدول إلى البحث عن بدائل تقلل اعتمادها على الدولار والمؤسسات المالية الغربية، ما ساهم في تسريع النقاش العالمي حول «إزالة الدولرة» وبناء أنظمة دفع بديلة.

وفي السياق ذاته، تخوض الولايات المتحدة والصين صراعًا استراتيجيًا متصاعدًا في مجالات:

- الذكاء الاصطناعي.
- أشباه الموصلات.
- التكنولوجيا المتقدمة.
- الطاقة النظيفة.
- البنية التحتية الرقمية.

وهو ما يعكس انتقال مركز المنافسة الدولية من المجال العسكري التقليدي إلى المجال التكنولوجي–الاقتصادي.

ثالثًا: الصين و BRICS وإعادة توزيع القوة الاقتصادية العالمية

يمثل صعود الصين أحد أبرز التحولات في بنية الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة. فبكين لم تعد مجرد قوة صناعية تصديرية، بل أصبحت فاعلًا جيوسياسيًا يسعى إلى إعادة تشكيل قواعد النظام الاقتصادي الدولي.

وفي هذا الإطار، برزت مجموعة "BRICS" بوصفها محاولة لبناء فضاء اقتصادي أكثر تعددية، خصوصًا في ظل:

- التوسع في استخدام العملات المحلية.
- إنشاء مؤسسات مالية بديلة.
- تقليل الاعتماد على الدولار.
- تعزيز التعاون جنوب–جنوب.

وقد اكتسبت المجموعة زخمًا إضافيًا بعد توسعها في عام 2024، ليصل عدد أعضائها إلى إحدى عشرة دولة تمثل ما يزيد على 45% من سكان العالم، وأكثر من 35% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وفق معيار تعادل القوة الشرائية.

وفي موازاة ذلك، تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن حصة الدولار من الاحتياطيات العالمية الرسمية انخفضت من أكثر من 71% عام 1999 إلى نحو 56.92% خلال الربع الثالث من عام 2025، ما يعكس تحولًا تدريجيًا في بنية النظام النقدي الدولي، وإن كان الدولار ما يزال يحتفظ بمكانته كعملة الاحتياط الرئيسية عالميًا.

كما شهدت البنية التحتية المالية البديلة توسعًا متسارعًا، إذ أصبحت منظومة الدفع الصينية "CIPS" تربط آلاف المؤسسات المالية في عشرات الدول، بينما قفز حجم مشروع "mBridge" للمدفوعات العابرة للحدود بالعملات الرقمية إلى عشرات المليارات من الدولارات خلال فترة قصيرة.

ورغم أن الحديث عن نهاية الهيمنة الغربية ما يزال يحمل قدرًا من المبالغة، فإن المؤشرات الحالية تعكس بالفعل انتقال العالم نحو نظام أكثر تعددية وتعقيدًا، تتراجع فيه الهيمنة الأحادية تدريجيًا دون أن تختفي بالكامل.

لكن من المهم التمييز بين «تراجع الهيمنة» و«الانهيار الكامل». فحتى الآن، ما يزال الدولار يحتفظ بمكانته بوصفه العملة الاحتياطية الرئيسية عالميًا، كما تظل الأسواق المالية الأمريكية الأكثر عمقًا وسيولة مقارنة بأي بديل مطروح.

وبالتالي، فإن ما نشهده ليس استبدالًا مباشرًا للنظام القائم، بل إعادة توزيع تدريجية لمراكز القوة داخل الاقتصاد العالمي.

رابعًا: الحرب التجارية وإعادة هندسة العولمة

رغم تصاعد الخطابات التي تتحدث عن «نهاية العولمة»، فإن الواقع يشير إلى أن العالم لا يتجه نحو الانفصال الكامل، وإنما نحو إعادة تنظيم العولمة ضمن قواعد جديدة.

ففي أبريل 2025، أعلنت الإدارة الأمريكية فرض رسوم جمركية واسعة على عدد كبير من الواردات، ورفعتها على الصين إلى مستويات غير مسبوقة، ما أدى إلى رد صيني مماثل وتصاعد حالة التوتر داخل الاقتصاد العالمي.

ويتوقع صندوق النقد الدولي تباطؤ النمو العالمي إلى نحو 3.1% خلال عام 2026، في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية وارتفاع تكاليف الطاقة والتجارة، وتزايد حالة التفكك الجيو-اقتصادي والنزعات الحمائية.

كما تشير بعض الدراسات إلى أن الخسائر بعيدة المدى الناتجة عن تفكك الاقتصاد العالمي قد تصل إلى نحو 7% من الناتج العالمي في أكثر السيناريوهات تشاؤمًا.

ومع ذلك، فإن هذه التحولات لا تعني اختفاء العولمة، وإنما انتقالها من نموذج «العولمة المفتوحة» إلى نموذج «العولمة الانتقائية»، حيث أصبحت الدول تعطي الأولوية لـ:

- الأمان الاستراتيجي.
- أمن الطاقة.
- الأمن الغذائي.
- الاستقلال التكنولوجي.
- مرونة سلاسل التوريد.

وفي هذا السياق، ظهرت مفاهيم جديدة مثل:

- (Friend-shoring) إعادة توطين سلاسل التوريد لدى الدول الحليفة.
- (Near-shoring) نقل الإنتاج إلى دول قريبة جغرافيًا.
- (Strategic autonomy الاستقلال الاستراتيجي.

وهي مفاهيم تعكس انتقال الاقتصاد العالمي من نموذج قائم على الكفاءة الاقتصادية البحتة إلى نموذج تحكمه الاعتبارات الجيوسياسية والأمنية.

خامسًا: الشرق الأوسط والتحولات الجيو-اقتصادية الجديدة

أصبحت منطقة الشرق الأوسط جزءًا أساسيًا من عملية إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، نظرًا لموقعها في:

- أسواق الطاقة.
- الممرات التجارية.
- الاستثمار السيادي.
- التحول الرقمي.

وتسعى العديد من الدول الخليجية إلى إعادة تموضعها ضمن النظام العالمي الجديد عبر:

- تنويع الاقتصاد.
- الاستثمار في التكنولوجيا.
- بناء شراكات متعددة الاتجاهات.
- توسيع العلاقات مع الصين والهند و"BRICS".
- الحفاظ في الوقت نفسه على العلاقات الاستراتيجية مع الغرب.

وفي المقابل، تواجه العديد من الاقتصادات العربية تحديات بنيوية مرتبطة:

- بالديون.
- وضعف التصنيع.
- التبعية الاقتصادية.
- الهشاشة السياسية والمؤسساتية.

ما يجعل موقعها في النظام الاقتصادي القادم غير محسوم حتى الآن.

وفي ظل التحولات الجارية، تبدو الحاجة ملحّة أمام الاقتصادات العربية لبناء سياسات أكثر استقلالية ومرونة، تقوم على تنويع الشراكات الاقتصادية وتطوير البنية التكنولوجية والمالية الإقليمية.

خاتمة

نحو عولمة جديدة أكثر اضطرابًا و انتقائية: لا يعيش العالم اليوم نهاية العولمة بقدر ما يعيش نهاية نسختها الليبرالية التي سادت بعد الحرب الباردة. فالاقتصاد العالمي لم يعد قائمًا فقط على منطق السوق المفتوحة، بل أصبح مرتبطًا بصورة متزايدة بالأمن القومي، والتكنولوجيا، والصراع على النفوذ.

إن النظام الاقتصادي الدولي الجديد يبدو أكثر اضطرابًا وتعقيدًا، حيث تتداخل التجارة مع الجغرافيا السياسية، وتتحول التكنولوجيا والطاقة وسلاسل الإمداد إلى أدوات قوة استراتيجية.

وفي هذا السياق، فإن السؤال لم يعد: «هل ستستمر العولمة؟» بل: «أي نوع من العولمة سيحكم العالم القادم؟».

ويبدو أن العالم يتجه تدريجيًا نحو نموذج جديد من «العولمة الجيوسياسية»، حيث تتراجع مركزية السوق الحرة لصالح اعتبارات الأمن والهيمنة وإدارة النفوذ. أما الدول التي ستنجح في هذا النظام الجديد، فهي تلك القادرة على تحقيق التوازن بين الانفتاح الاقتصادي والاستقلال الاستراتيجي، وبين الاندماج في الاقتصاد العالمي وحماية مصالحها الوطنية في آن واحد.

المراجع:

1. Aiyar, S., et al. (2023). Geo-economic fragmentation and the future of multilateralism. International Monetary Fund.
2. Arslanalp, S., Eichengreen, B & ,.Simpson-Bell, C. (2022). The stealth erosion of dollar dominance. International Monetary Fund .Atlantic Council. (2025). Dollar dominance monitor.
3. Board of Governors of the Federal Reserve System. (2025). The international role of the U.S. dollar.
4. BRICS Brasil. (2025). Rio de Janeiro declaration.
5. Brookings Institution. (2025). What is the status of Russia's frozen sovereign assets.?
6. Council on Foreign Relations. (2025). The BRICS summit 2025.
7. International Monetary Fund. (2025a). Dollar's share of reserves held steady.
8. International Monetary Fund. (2025b). World Economic Outlook .Tax Foundation. (2025). Tracking the impact of the Trump tariffs and trade war.
9. The White House. (2025). Fact sheet on tariffs and national emergency.

من العولمة إلى التكتلات الاقتصادية: كيف تعيد التحولات الجيوسياسية تشكيل الاقتصاد العالمي؟

إعداد الباحثة/ إيمان رويحة - باحثة في الاقتصاد السياسي- جمهورية مصر العربية .

مقدمة: شهد الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة تحولات متسارعة وغير مسبوقة، أعادت طرح التساؤلات حول مستقبل النظام الاقتصادي الدولي وطبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول. فبعد عقود هيمنت فيها العولمة الاقتصادية بوصفها النموذج الأكثر تأثيرًا في إدارة الاقتصاد العالمي، بدأت ملامح هذا النموذج تتغير تدريجيًا تحت ضغط الأزمات الدولية والصراعات الجيوسياسية المتصاعدة. ولم تعد مفاهيم الانفتاح الاقتصادي والتجارة الحرة والتشابك الاقتصادي المطلق تحظى بالإجماع ذاته الذي ساد منذ نهاية الحرب الباردة، بل برزت اتجاهات جديدة تدفع نحو إعادة تعريف أولويات الاقتصاد العالمي وفق اعتبارات الأمن القومي والمنافسة الاستراتيجية.

وقد كشفت مجموعة من الأزمات الدولية المتلاحقة، بدءًا من الأزمة المالية العالمية عام 2008، مرورًا بجائحة كورونا، ووصولًا إلى الحرب الروسية الأوكرانية وتصاعد التنافس بين القوى الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية، انتهاءً بالصراع الإيراني–الإسرائيلي، عن هشاشة الاعتماد المفرط على سلاسل الإمداد العالمية والتشابك الاقتصادي العابر للحدود. كما أظهرت هذه التطورات أن الاقتصاد لم يعد منفصلًا عن الجغرافيا السياسية، بل أصبح أحد أهم أدوات النفوذ والصراع الدولي، سواء عبر العقوبات الاقتصادية، أو الحروب التجارية، أو التنافس التكنولوجي والرقمي.

وفي هذا السياق، بدأت العديد من الدول والقوى الاقتصادية الكبرى في إعادة صياغة استراتيجياتها الاقتصادية، عبر تعزيز التكتلات الاقتصادية والتحالفات الإقليمية، وإعادة توطين الصناعات الاستراتيجية، وتقليل الاعتماد على الخصوم الجيوسياسيين. وهو ما يعكس تحوّلًا تدريجيًا من نموذج "العولمة المفتوحة" إلى نموذج أكثر حذرًا يقوم على الأمن الاقتصادي والتحالفات الانتقائية.

ومن هنا، يطرح هذا التحول تساؤلًا محوريًا حول ما إذا كان العالم يشهد تراجعًا للعولمة الاقتصادية التقليدية، أم أنه يتجه نحو إعادة تشكيلها في صورة جديدة تتداخل فيها الاعتبارات الاقتصادية مع الحسابات السياسية والاستراتيجية، بما يعيد رسم خريطة الاقتصاد العالمي خلال المرحلة المقبلة.

أولًا- العولمة الاقتصادية.. وصعود الاقتصاد العالمي المفتوح: منذ نهاية الحرب الباردة، شهد العالم تحولًا جذريًا في طبيعة الاقتصاد الدولي، تمثل في صعود نموذج العولمة الاقتصادية بوصفه الإطار الحاكم للعلاقات الاقتصادية العالمية. وقد ارتبط هذا التحول بانتصار النموذج الليبرالي القائم على تحرير التجارة والأسواق، وتقليص القيود الجمركية، وتعزيز حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات عبر الحدود.

وفي هذا السياق، أصبحت العولمة أحد أبرز ملامح النظام الدولي الجديد، خاصة مع تسارع التطور التكنولوجي والثورة الرقمية واتساع دور الشركات متعددة الجنسيات

في هذه المرحلة، لعبت المؤسسات الاقتصادية الدولية، وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، دورًا محوريًا في دعم هذا النموذج عبر تشجيع التكامل الاقتصادي العالمي وتحرير الأسواق. ونتيجة لذلك، شهدت التجارة الدولية نموًا غير مسبوق؛ إذ ارتفعت قيمة التجارة العالمية من نحو 5 تريليونات دولار عام 1990 إلى أكثر من 32 تريليون دولار في عام 2023، وفق بيانات منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD.

كما أصبحت التجارة العالمية تمثل نحو 61% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو ما يعكس عمق الترابط بين الاقتصادات الوطنية واعتمادها المتزايد على الأسواق الخارجية.

وفي هذا الإطار، برزت سلاسل القيمة العالمية بوصفها أحد أهم مظاهر العولمة الاقتصادية الحديثة، حيث لم تعد عملية الإنتاج تتم داخل دولة واحدة، بل أصبحت موزعة بين عدة دول وفقًا لمزايا التكلفة والكفاءة والإنتاجية.

وقد أشار البنك الدولي في تقريره "World Development Report 2020" إلى أن: "سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تمثل محركًا قويًا للإنتاجية"، كما أكد أن التجارة المدعومة بسلاسل القيمة العالمية ساهمت في الحد من الفقر، كان ذلك في إشارة إلى دور التجارة العالمية في دعم النمو الاقتصادي وتقليص معدلات الفقر عالميًا. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن أكثر من 50% من التجارة العالمية أصبحت مرتبطة بسلاسل القيمة العالمية، الأمر الذي عزز من تشابك الاقتصادات الوطنية بصورة غير مسبوقة.

وعلى الصعيد التكنولوجي، ساهمت الثورة الرقمية والتطور الكبير في وسائل النقل والاتصالات في تسريع وتيرة العولمة، حيث انخفضت تكاليف الاتصالات الدولية بأكثر من 90% منذ التسعينيات، بالتزامن مع توسع الاقتصاد الرقمي الذي تجاوز حجمه 16 تريليون دولار عالميًا.

وفي المقابل، عززت الشركات متعددة الجنسيات من هيمنة الاقتصاد العالمي المفتوح، إذ تشير تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن هذه الشركات تسيطر على نحو 80% من التجارة العالمية عبر شبكاتها الإنتاجية وسلاسل الإمداد الدولية.

وخلال تلك المرحلة، ساد الاعتقاد بأن التشابك الاقتصادي العالمي يمكن أن يقلل من احتمالات الصراع ويعزز الاستقرار الدولي، إلا أن هذا النموذج بدأ يواجه تحديات متزايدة مع تصاعد الأزمات الاقتصادية والتوترات الجيوسياسية. فقد حذر صندوق النقد الدولي من أن "الاقتصاد العالمي قد يتجه نحو الانقسام إلى كتل متنافسة"، كما أشار إلى أن القيود التجارية "تواصل الارتفاع عالميًا"، بما يعكس عودة النزعات الحمائية وتصاعد تأثير السياسة والجغرافيا السياسية على الاقتصاد الدولي.

وبالتالي، يمكن القول إن مرحلة العولمة الاقتصادية التي سادت منذ تسعينيات القرن الماضي أسهمت في تعميق الترابط الاقتصادي العالمي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، لكنها في الوقت ذاته خلقت حالة من الاعتماد المتبادل المفرط، جعلت الاقتصاد العالمي أكثر عرضة للأزمات والصدمات الدولية، وهو ما مهد لاحقًا لظهور اتجاهات جديدة تدفع نحو إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي على أسس أكثر ارتباطًا بالأمن الاقتصادي والتحالفات الجيوسياسية.

ثانيًا- الأزمات الدولية.. وتراجع نموذج العولمة التقليدية

رغم النجاحات التي حققتها العولمة الاقتصادية خلال العقود الماضية، فإن الأزمات الدولية المتلاحقة كشفت عن هشاشة نموذج الاقتصاد العالمي المفتوح، وأعادت طرح تساؤلات جوهرية حول مستقبل العولمة وحدود

الاعتماد الاقتصادي المتبادل. فقد شكّلت الأزمة المالية العالمية عام 2008 أول اختبار حقيقي للنظام الاقتصادي العالمي، بعدما تسببت في انتقال سريع للأزمات بين الأسواق نتيجة التشابك المالي والاقتصادي العميق، وهو ما وصفه صندوق النقد الدولي بأنه "أكبر تباطؤ اقتصادي منذ الكساد الكبير".

غير أن جائحة كورونا مثّلت نقطة التحول الأبرز، بعدما أدت إلى تعطّل سلاسل الإمداد العالمية وإغلاق الحدود وتراجع حركة التجارة والنقل الدولي. ووفقًا لصندوق النقد الدولي، انكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 3.3% خلال عام 2020، في أسوأ ركود اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية. كما شهدت التجارة العالمية اضطرابات حادة وارتفاعًا كبيرًا في تكاليف الشحن البحري، التي زادت بأكثر من أربعة أضعاف خلال ذروة الأزمة وفق بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

ومع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، دخل الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة من الضغوط الاقتصادية، خاصة في أسواق الطاقة والغذاء، حيث ارتفعت معدلات التضخم العالمية إلى نحو 6.8% نتيجة اضطرابات سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار النفط والغاز والحبوب. كما خفّض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي إلى نحو 3.2% فقط خلال عامي 2024 و2025، وهو أقل من المتوسط التاريخي للنمو العالمي.

وفي هذا السياق، بدأت العديد من الدول في إعادة النظر في سياسات الانفتاح الاقتصادي، مع تصاعد النزعات الحمائية وعودة الاعتبارات الأمنية إلى قلب السياسات الاقتصادية. وقد أشار صندوق النقد الدولي في تقريره (أكتوبر 2024) إلى أن "القيود التجارية تواصل الارتفاع عالميًا"، بما يعكس تصاعد المخاوف المرتبطة بالأمن

الاقتصادي والسيادة الوطنية. وفي هذا السياق أكد المنتدى الاقتصادي العالمي أن"التجزئة أصبحت سمة أساسية للاقتصاد العالمي"، نتيجة تصاعد التوترات الجيوسياسية والحروب التجارية.

أما في السياق الإقليمي العربي وتأكيدًا على ما أشارت إليه التقارير الدولية المختلفة، أشار تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان" إلى أن التوترات الجيوسياسية العالمية وتباطؤ الاقتصاد الدولي يفرضان تحديات متزايدة على الاقتصادات النامية، خاصة في ما يتعلق بأمن الغذاء والطاقة وتدفقات الاستثمار الأجنبي. كما حذرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ESCWA من أن اضطرابات الاقتصاد العالمي الحالية تعكس "مرحلة انتقالية في هيكل الاقتصاد الدولي" تتزايد فيها تأثيرات الصراعات السياسية على حركة التجارة والاستثمار.

وبالتالي، يمكن القول إن الأزمات الدولية المتلاحقة لم تؤد فقط إلى إبطاء النمو العالمي، بل ساهمت أيضًا في تراجع نموذج العولمة التقليدية وصعود توجهات جديدة تقوم على تقليل الاعتماد على الخارج، وتنويع سلاسل الإمداد، وتعزيز مفهوم الأمن الاقتصادي باعتباره جزءًا من الأمن القومي للدول.

ثالثًا- الصراعات الدولية.. وإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي

شهد الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة تحولات عميقة نتيجة تصاعد الصراعات الدولية والتوترات الجيوسياسية، الأمر الذي أدى إلى إعادة تشكيل أنماط التجارة والطاقة والاستثمار وسلاسل الإمداد العالمية. فلم تعد العلاقات الاقتصادية الدولية قائمة فقط على منطق السوق الحرة والانفتاح التجاري، بل أصبحت ترتبط بصورة متزايدة باعتبارات الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية، في ظل ما وصفه صندوق النقد الدولي بـ "التجزئة الجيواقتصادية"، أي انقسام الاقتصاد العالمي إلى كتل وتحالفات متنافسة.

وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن استمرار هذا الاتجاه قد يؤدي إلى تراجع النمو العالمي وتعطيل التجارة والاستثمار الدوليين، خاصة مع تصاعد القيود التجارية والعقوبات الاقتصادية والصراعات التكنولوجية بين القوى الكبرى. كما حذر البنك الدولي من أن التوترات الجيوسياسية أصبحت من أبرز المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد العالمي خلال السنوات المقبلة.

وفي هذا السياق، برزت ثلاثة صراعات رئيسية كانت نقطة الانطلاق في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، وهي: الحرب الروسية الأوكرانية، والتنافس الأمريكي الصيني، والحرب الإيرانية الإسرائيلية.

1- **الحرب الروسية-الأوكرانية :** مثّلت الحرب بين روسيا وأوكرانيا نقطة تحول رئيسية في الاقتصاد العالمي، نظرًا لما ترتب عليها من اضطرابات واسعة في أسواق الطاقة والغذاء والتجارة الدولية. فقد فرضت الدول الغربية عقوبات اقتصادية غير مسبوقة على روسيا شملت قطاعات الطاقة والبنوك والتكنولوجيا، ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز والحبوب عالميًا.

ووفقًا للبنك الدولي، تسببت الحرب في "اضطرابات كبيرة في إمدادات السلع الأساسية وارتفاع تاريخي في أسعار الطاقة والغذاء"، حيث ارتفع متوسط سعر خام برنت بنسبة تقارب 40% خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021. كما أشار صندوق النقد الدولي إلى أن الحرب ساهمت في تفاقم التضخم العالمي وتعطيل التعافي الاقتصادي بعد جائحة كورونا، خاصة مع ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة إلى مستويات غير مسبوقة.

كذلك، انعكست الحرب بصورة مباشرة على الاقتصاد الأوروبي، الذي كان يعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي، ما دفع العديد من الدول الأوروبية إلى إعادة هيكلة سياساتها المتعلقة بالطاقة وتسريع خطط تنويع مصادر الطاقة والطاقة المتجددة. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن تكلفة إعادة إعمار أوكرانيا تجاوزت 588 مليار دولار حتى نهاية 2025، ما يعكس الحجم الاقتصادي الضخم للحرب وتداعياتها الممتدة.

2- **التنافس الأمريكي-الصيني :** يمثل التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، المحرك الأبرز للتحولات الاقتصادية العالمية في الوقت الراهن، حيث تحول من مجرد حرب تجارية إلى صراع استراتيجي يشمل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والطاقة وسلاسل الإمداد.

وقد بدأت الحرب التجارية بين البلدين منذ عام 2018، عندما فرضت الولايات المتحدة رسومًا جمركية على مئات المليارات من الواردات الصينية، قبل أن تتوسع القيود لتشمل التكنولوجيا المتقدمة والرقائق الإلكترونية. وفي المقابل، عملت الصين على تعزيز الاكتفاء الذاتي التكنولوجي وتقليل الاعتماد على الغرب.

ورغم التوترات التجارية، بلغ حجم التجارة بين البلدين نحو 658.9 مليار دولار خلال عام 2024، وفق بيانات مكتب الممثل التجاري الأمريكي، ما يعكس استمرار الترابط الاقتصادي بين القوتين. كما بلغت الواردات الأمريكية من الصين نحو 462.6 مليار دولار في العام نفسه، رغم القيود الجمركية والتكنولوجية المفروضة منذ 2018.

وفي المقابل، عززت الصين موقعها بوصفها "مصنع العالم"، حيث أصبحت تمثل نحو 30% من الإنتاج الصناعي العالمي، مع وصول قيمة إنتاجها الصناعي إلى أكثر من 4.1 تريليون دولار في عام 2024 وفق تقديرات دولية

مستندة إلى بيانات البنك الدولي. كما سجل قطاع التصنيع عالي التكنولوجيا في الصين نموًا بلغ 8.7% خلال عام 2024، في إطار توجه بكين نحو تعزيز الصناعات الذكية والرقمية.

وأصبح قطاع التكنولوجيا جوهر الصراع بين الطرفين، خاصة في مجال أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي، إذ فرضت الولايات المتحدة قيودًا واسعة على تصدير الرقائق الإلكترونية المتقدمة إلى الصين منذ عام 2022، في محاولة للحد من التقدم التكنولوجي الصيني. وفي المقابل، كثفت بكين استثماراتها في تحقيق الاكتفاء الذاتي التكنولوجي، بينما نجحت شركات مثل Huawei في تطوير بدائل محلية للرقائق والأنظمة التقنية المتقدمة.

كما تشير التقديرات الدولية إلى أن حجم سوق الذكاء الاصطناعي العالمي قد يتجاوز 1.8 تريليون دولار بحلول عام 2030، في وقت أصبحت فيه الصين تتفوق على الولايات المتحدة في عدد براءات الاختراع المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، بينما لا تزال الشركات الأمريكية تتصدر مجالات البرمجيات والحوسبة السحابية والابتكار الرقمي.

وقد انعكس هذا التنافس بصورة مباشرة على سلاسل الإمداد العالمية، حيث بدأت العديد من الشركات في نقل جزء من عملياتها الإنتاجية إلى دول أخرى ضمن سياسة "China+1"، في محاولة لتقليل الاعتماد على الصين وتخفيف المخاطر الجيوسياسية. وفي هذا السياق، حذر صندوق النقد الدولي من أن الاقتصاد العالمي "قد يتجه نحو الانقسام إلى كتل متنافسة"، نتيجة تصاعد الصراعات التجارية والتكنولوجية بين القوى الكبرى.

3- الصراع الإيراني-الإسرائيلي: أصبحت التوترات المتصاعدة في الوقت الراهن بين إيران وإسرائيل أحد أبرز مصادر القلق داخل الاقتصاد العالمي، خاصة في ظل ارتباط منطقة الشرق الأوسط بأسواق الطاقة العالمية والممرات البحرية الاستراتيجية. حيث تنبع خطورة هذا الصراع من تأثيره المباشر على أمن الطاقة العالمي، إذ يمر عبر مضيق هرمز نحو 20% من إمدادات النفط العالمية يوميًا، ما يجعل أي اضطراب في المنطقة تهديدًا مباشرًا لأسواق الطاقة والتجارة الدولية. وقد توقع البنك الدولي ارتفاع أسعار الطاقة بنسبة 24% خلال عام 2026 نتيجة الحرب في الشرق الأوسط، مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية عالميًا بنسبة 16%.

كما أدت التوترات في البحر الأحمر ومضيق هرمز إلى اضطرابات كبيرة في حركة الشحن العالمي وارتفاع تكاليف النقل البحري والتأمين، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على معدلات التضخم العالمية وسلاسل الإمداد الدولية. وحذرت الأمم المتحدة من أن استمرار الأزمة قد يؤدي إلى خفض النمو العالمي إلى 2.5% خلال عام 2026 نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة وتعطل التجارة الدولية.

وفي السياق نفسه، أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD أن اضطرابات الطاقة والأسمدة الناتجة عن التوترات في الشرق الأوسط تمثل تهديدًا مباشرًا للأمن الغذائي العالمي، خاصة مع ارتفاع أسعار الأسمدة والطاقة وتأثيرها على الإنتاج الزراعي العالمي. وبالتالي، يمكن القول إن هذه الصراعات الثلاثة لم تعد مجرد أزمات سياسية أو عسكرية منفصلة، بل أصبحت عوامل رئيسية في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، عبر التأثير على الطاقة والتجارة والتكنولوجيا والتحالفات الاقتصادية وسلاسل الإمداد.

كما تعكس هذه التطورات انتقال الاقتصاد العالمي من مرحلة العولمة المفتوحة إلى مرحلة جديدة يصبح فيها الاقتصاد أكثر ارتباطًا بالأمن القومي والجغرافيا السياسية والتكتلات الاقتصادية المتنافسة.

رابعًا- التحولات الجيوسياسية.. وصعود التجزئة الجيو اقتصادية:

لم تقتصر تداعيات الصراعات الدولية خلال السنوات الأخيرة على اضطراب أسواق الطاقة والتجارة العالمية فحسب، بل أدت أيضًا إلى تحول تدريجي في طبيعة النظام الاقتصادي الدولي، مع تراجع نموذج "السوق العالمي المفتوح" وصعود ما بات يُعرف بـ"التجزئة الجيواقتصادية" - حسب وصف صندوق النقد الدولي - فقد دفعت الأزمات المتلاحقة — بدءًا من جائحة كورونا، مرورًا بالحرب الروسية الأوكرانية، والتنافس الأمريكي الصيني، وصولًا إلى التوترات المتصاعدة في الشرق الأوسط — العديد من الدول إلى إعادة صياغة سياساتها الاقتصادية وفق اعتبارات الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية.

وفي هذا السياق، وكما تمت الإشارة من قبل إلى تحذير صندوق النقد الدولي بأن العالم يواجه "خطر الانقسام إلى كتل اقتصادية متنافسة"، نتيجة تصاعد القيود التجارية والعقوبات الاقتصادية والتوترات الجيوسياسية. فقد قام الصندوق في أحد تقاريره بالإشارة إلى أن القيود التجارية الجديدة "تضاعفت أكثر من ثلاث مرات منذ عام 2019"، بما يعكس التحول التدريجي من العولمة الاقتصادية إلى اقتصاد عالمي أكثر انقسامًا واستقطابًا.

كما تشير بيانات منظمة التجارة العالمية إلى ارتفاع عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية إلى 382 اتفاقية بنهاية شهر 2026، مقارنة بنحو 305 اتفاقيات فقط في عام 2020، وهو ما يعكس التوسع المتزايد في التكتلات الاقتصادية والتحالفات الإقليمية كبديل عن الاعتماد الكامل على النظام التجاري العالمي المفتوح.

وفي مقدمة هذه التكتلات، برزت "بريكس" باعتبارها أحد أهم مظاهر التحول داخل الاقتصاد العالمي، خاصة بعد توسع عضويتها لتضم قوى اقتصادية وطاقة مؤثرة من آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن دول "بريكس" أصبحت تمثل نحو 36% من الناتج المحلي العالمي وفق تعادل القوة الشرائية، مقارنة بنحو 29% فقط لدول مجموعة السبع الصناعية الكبرى، كما تضم ما يقرب من 45% من

سكان العالم. ويعكس ذلك التحول التدريجي في موازين القوة الاقتصادية العالمية من الغرب نحو الاقتصادات الناشئة.

وفي المقابل، اتجه الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز مفهوم "الاستقلال الاستراتيجي"، خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية، عبر تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الغاز الروسي، إلى جانب زيادة الاستثمارات في التكنولوجيا والطاقة المتجددة والصناعات الدفاعية. كما عزز الاتحاد الأوروبي تعاونه التجاري بتوقيع اتفاقية شاملة وتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ في مواجهة تصاعد الحمائية التجارية العالمية.

وفي آسيا، برزت "RCEP" باعتبارها أكبر اتفاقية تجارة حرة في العالم، حيث تضم 15 دولة تمثل نحو 30% من الناتج المحلي العالمي والتجارة الدولية. وقد ساهمت الاتفاقية في تعزيز التكامل الاقتصادي الآسيوي وزيادة الترابط التجاري داخل القارة، خاصة مع استمرار التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

كما دفعت هذه التحولات العديد من الشركات والدول إلى إعادة هيكلة سلاسل الإمداد العالمية عبر سياسات "إعادة توطين الصناعات"، بهدف تقليل الاعتماد على الدول المنافسة جيوسياسيًا. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن استمرار التجزئة الجيواقتصادية قد يؤدي إلى خسائر تتراوح بين 0.2% و7% من الناتج العالمي، في حال تصاعد الانقسامات التجارية والتكنولوجية بين الكتل الاقتصادية الكبرى.

وفي السياق نفسه، أكد المنتدى الاقتصادي العالمي أن "التجزئة أصبحت سمة أساسية للاقتصاد العالمي"، نتيجة تصاعد التوترات الجيوسياسية وإعادة تشكيل التحالفات الاقتصادية وسلاسل الإمداد الدولية.

وبالتالي، يمكن القول إن العالم يشهد تحولًا تدريجيًا من نموذج العولمة المفتوحة إلى نموذج اقتصادي أكثر اعتمادًا على التكتلات والتحالفات الإقليمية، حيث لم تعد العلاقات الاقتصادية الدولية تُبنى فقط على قواعد السوق الحرة، بل أصبحت ترتبط بصورة متزايدة باعتبارات الأمن الاقتصادي والتنافس الجيوسياسي وإعادة توزيع النفوذ داخل النظام الدولي.

خامسًا- مستقبل الاقتصاد العالمي.. إلى أين؟!

لم يعد السؤال المطروح داخل الأوساط الاقتصادية الدولية يتعلق فقط بمستقبل النمو أو التجارة العالمية، بل أصبح يدور حول شكل النظام الاقتصادي العالمي القادم وحدود استمرارية العولمة التقليدية في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة. فالعالم اليوم يواجه مرحلة انتقالية معقدة تتداخل فيها الحروب

والصراعات الاقتصادية والتكنولوجية مع أزمات الطاقة والغذاء والتضخم وسلاسل الإمداد، بما يجعل مستقبل الاقتصاد العالمي مفتوحًا على عدة سيناريوهات متباينة.

وفي هذا السياق، تشير تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن الاقتصاد العالمي يدخل مرحلة "تباطؤ هيكلي طويل الأمد"، حيث يُتوقع أن يدور متوسط النمو العالمي بين 3.1% و3.2% حتى عام 2027، وهو أقل من متوسط النمو العالمي خلال العقدين الماضيين. ويرتبط هذا التباطؤ باستمرار التوترات الجيوسياسية، وارتفاع الديون العالمية، وتصاعد القيود التجارية والتكنولوجية بين القوى الكبرى.

وبناءً على تحذير صندوق النقد الدولي من أن العالم يشهد "تحولًا من العولمة الاقتصادية إلى التجزئة الجيواقتصادية"، حيث تتجه الدول بصورة متزايدة إلى إعادة صياغة علاقاتها التجارية والاستثمارية وفق اعتبارات الأمن القومي والتحالفات السياسية، بدلًا من الاعتماد الكامل على منطق السوق الحرة. يمكن الانطلاق من هذه الفكرة وطرح عدة سيناريوهات رئيسية لمستقبل الاقتصاد العالمي خلال السنوات المقبلة:

السيناريو الأول- الاقتصاد العالمي المنقسم: يفترض هذا السيناريو استمرار الانقسام الاقتصادي العالمي إلى كتل متنافسة تقودها الولايات المتحدة والصين، مع تصاعد الحروب التجارية والتكنولوجية والتوسع في العقوبات الاقتصادية والقيود على التجارة والاستثمار. وفي هذا الإطار، قد يتجه العالم نحو اقتصاد متعدد التكتلات، تتحكم فيه التحالفات السياسية والأمنية بصورة أكبر من المؤسسات الاقتصادية التقليدية.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن تصاعد "التجزئة الجيواقتصادية" قد يؤدي إلى خسائر تصل إلى 7% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، خاصة إذا امتدت الانقسامات إلى التكنولوجيا والطاقة والأنظمة المالية الدولية. كما قد تتراجع كفاءة سلاسل الإمداد العالمية وترتفع تكاليف التجارة والنقل والطاقة بصورة مستمرة.

السيناريو الثاني– "العولمة الانتقائية": يرى هذا السيناريو أن العالم لن يتجه إلى نهاية كاملة للعولمة، بل إلى نموذج جديد يقوم على "العولمة الانتقائية"، حيث تستمر التجارة والاستثمارات الدولية ولكن داخل دوائر وتحالفات اقتصادية أكثر أمانًا واستقرارًا سياسيًا. وفي هذا السياق، يُتوقع استمرار صعود التكتلات الاقتصادية الكبرى مثل بريكس والاتحاد الأوروبي وRCEP، إلى جانب توسع سياسات "إعادة توطين الصناعات"، التي تهدف إلى نقل الصناعات وسلاسل الإمداد إلى دول حليفة سياسيًا.

كما تشير بيانات منظمة التجارة العالمية إلى أن عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية تجاوز 382 اتفاقية حتى مايو 2026، بما يعكس الاتجاه العالمي نحو تعزيز التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

السيناريو الثالث- الاقتصاد التكنولوجي الجديد: تتوقع العديد من التقارير الدولية أن تصبح التكنولوجيا العامل الأكثر تأثيرًا في الاقتصاد العالمي خلال العقد المقبل، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والطاقة النظيفة وأشباه الموصلات والأمن السيبراني. وتشير تقديرات دولية إلى أن حجم سوق الذكاء الاصطناعي العالمي قد يتجاوز 1.8 تريليون دولار بحلول عام 2030، في وقت تتسابق فيه القوى الكبرى للسيطرة على التكنولوجيا المتقدمة باعتبارها أحد أهم أدوات النفوذ الاقتصادي والسياسي عالميًا.

وفي هذا السيناريو، قد يشهد العالم انتقالًا تدريجيًا من الاقتصاد الصناعي التقليدي إلى اقتصاد رقمي قائم على البيانات والتكنولوجيا والابتكار، مع تراجع أهمية بعض القطاعات التقليدية مقابل صعود الصناعات التكنولوجية والطاقة المتجددة.

السيناريو الرابع- تصاعد الأزمات العالمية: يفترض هذا السيناريو استمرار الحروب والصراعات الجيوسياسية وتوسعها، بما يؤدي إلى اضطرابات ممتدة في الطاقة والغذاء والتجارة العالمية. وقد حذرت الأمم المتحدة من أن تصاعد التوترات في الشرق الأوسط والحرب الروسية الأوكرانية قد يؤدي إلى خفض النمو العالمي إلى 2.5%، مع ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الطاقة عالميًا.

كما حذر المنتدى الاقتصادي العالمي من أن الاقتصاد العالمي يواجه "مرحلة المخاطر المركبة"، حيث تتداخل الأزمات الاقتصادية مع التوترات السياسية والمناخية والتكنولوجية، بما يجعل الاقتصاد الدولي أكثر هشاشة خلال السنوات المقبلة.

وبالتالي، يمكن القول إن مستقبل الاقتصاد العالمي لا يتجه نحو مسار واحد واضح، بل نحو عدة مسارات محتملة تحكمها طبيعة الصراعات الجيوسياسية وموازين القوة الدولية وسرعة التحولات التكنولوجية. إلا أن المؤكد هو أن العالم لم يعد يتحرك وفق قواعد العولمة التقليدية، بل يتجه نحو نظام اقتصادي جديد أكثر استقطابًا وتنافسًا، تُعاد فيه صياغة مفاهيم التجارة والتحالفات والنفوذ الاقتصادي بصورة غير مسبوقة.

قائمة المراجع:

أولًا- تقارير ومؤشرات المؤسسات الاقتصادية الدولية

1. International Monetary Fund (IMF). World Economic Outlook 2024–2026. Washington, DC: IMF.
2. International Monetary Fund (IMF). Geoeconomic Fragmentation and the Future of Multilateralism. Staff Discussion Note, 2023.
3. World Bank. Global Economic Prospects 2025. Washington, DC: World Bank, 2025.
4. World Bank. World Development Report 2020: Trading for Development in the Age of Global Value Chains. Washington, DC: World Bank, 2020.
5. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). Trade and Development Report 2024. Geneva: United Nations, 2024.
6. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). Global Trade Update 2024–2026. Geneva: United Nations.
7. World Trade Organization (WTO). Regional Trade Agreements Database, Updated May 2026.
8. World Economic Forum. Global Risks Report 2025. Geneva: WEF, 2025.
9. World Economic Forum. Navigating Global Financial System Fragmentation, 2025.
10. United Nations. World Economic Situation and Prospects 2025. New York: United Nations, 2025.

ثانيًا- تقارير الطاقة والتجارة والأمن الاقتصادي

1. U.S. Energy Information Administration (EIA). World Oil Transit Chokepoints 2024. Washington, DC: EIA, 2024.
2. Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). Military Expenditure Database 2024. Stockholm: SIPRI, 2024.
3. Asian Development Bank (ADB). RCEP Overview Report 2024. Manila: ADB, 2024.

4. McKinsey Global Institute. Geopolitics and the Geometry of Global Trade, 2024.
5. Statista. Artificial Intelligence Market Forecast 2030. Hamburg: Statista, 2025.

ثالثًا- التقارير العربية والإقليمية

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان). تقرير مناخ الاستثمار العربي 2024. الكويت، 2024.
2. ESCWA. المسح الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة العربية 2024. بيروت: الأمم المتحدة، 2024.
3. صندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2024. أبوظبي، 2024.
4. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دراسات وتقارير حول التحولات الجيوسياسية والاقتصاد العالمي.
5. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تقارير تحليلية حول الاقتصاد العالمي والتنافس الدولي.

التداعيات الاقتصادية للحرب الإيرانية الأمريكية الإسرائيلية على تمويل العمل المناخي الطاقي في مصر ومنطقة الشرق الأوسط

إعداد أ.د. / منال محمود خيري أستاذ مناهج الاقتصاد - جامعة العاصمة – جمهورية مصر العربية

المقدمة: تشهد منطقة الشرق الأوسط توترات جيوسياسية وحروباً متقاربة ومتكررة، وهذه التوترات والحروب تؤثر بقوة في الاقتصاد العالمي واقتصاديات المنطقة، خاصة أن منطقة الشرق الأوسط تعد أحد أهم الأقاليم من حيث التأثير في الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة الدولي. تأتي، في هذا السياق، الحرب الطاحنة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، التي تعد إحدى أخطر الأزمات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة نظراً لاحتمالات توسعها إقليمياً، وانعكاساتها المباشرة على أسواق الطاقة والتجارة العالمية والاستقرار الاقتصادي الدولي، ما يجعل تأثيراتها الاقتصادية مرشحة أن تشمل جميع دول العالم.

وتبرز أهمية منطقة الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي في ظل التوترات الجيوسياسية والحرب الراهنة، حيث يعزز من أهمية الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي ثلاثة عوامل رئيسية: الأول دور المنطقة كمركز رئيسي لإنتاج وتصدير الطاقة، والثاني موقعها الاستراتيجي في شبكة الممرات البحرية العالمية، والثالث والأخير دور المنطقة المتزايد في تدفقات الاستثمارات والتجارة العالمية، حيث تمثل منطقة الشرق الأوسط أحد أهم مراكز إنتاج الطاقة في العالم، وتضم أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز الطبيعي في العالم مثل السعودية وإيران والعراق والإمارات العربية المتحدة والكويت، ويمثل إنتاج هذه الدول جزءاً أساسياً من الإمدادات العالمية للطاقة.

تشير بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إلى أن دول المنطقة تمتلك نحو نصف الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط، ما يجعلها تلعب دوراً محورياً في تحديد اتجاهات أسواق الطاقة العالمية، ويوضح الجدول التالي حصة الشرق الأوسط من احتياطيات النفط والغاز مقارنة بباقي دول العالم.

جدول رقم (1)

حصة الشرق الأوسط من احتياطيات النفط والغاز مقارنة بباقي دول العالم

بيان	الشرق الأوسط	باقي دول العالم
احتياطيات النفط المؤكدة	%48	%52
احتياطيات الغاز الطبيعي	%40	%60
صادرات النفط العالمية	أكثر من 30%	أقل من 70%

المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

كما تلعب المنطقة دوراً محورياً في صادرات الغاز الطبيعي المسال، خاصة من خلال قطر التي تعد إحدى أكبر الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم. ويعتمد عدد كبير من الاقتصادات الصناعية -خصوصاً في أوروبا وآسيا- على منطقة الشرق الأوسط لتلبية احتياجاتها من الوقود والطاقة. وفي ظل الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وإيران، تأثرت تدفقات النفط والغاز من هذه المنطقة لباقي دول العالم، حيث تعطل جزء كبير من إمدادات النفط والغاز في المنطقة. ومع التصعيد، بات التوقف التام لتدفق النفط من دول هذه المنطقة للعالم أقرب للتحقق، الأمر الذي بدأ يُحدث تقلبات حادة في أسعار الطاقة العالمية.

أيضاً، تتمتع منطقة الشرق الأوسط بأهمية جغرافية كبيرة، لكونها مركزاً رئيسياً لعدد من أهم الممرات البحرية في العالم، التي تمثل شرايين أساسية لحركة التجارة الدولية. ومن أبرز هذه الممرات: هرمز، وباب المندب، وقناة السويس، حيث يعد مضيق هرمز أحد أهم هذه الممرات البحرية على الإطلاق، وتمر منه خُمس صادرات النفط العالمية، ونحو 83% من الغاز الطبيعي المسال إلى الأسواق الآسيوية، كما يربط المضيق مراكز الإنتاج في الخليج بكبار المستهلكين في أوروبا وآسيا. وقد استحوذت السعودية والعراق والكويت على الحصة الأكبر من النفط الخام والمنتجات البترولية العابرة للمضيق خلال الفترة من عام 2020 وحتى الربع الأول من عام 2025، وتوفر السعودية وحدها نحو 38% من النفط الخام العابر للمضيق، أي إن هذه الممرات لها أهمية خاصة، لأنها الطريق الرئيسي لصادرات النفط من دول الخليج إلى الأسواق العالمية. ولذلك، فإن أي إغلاق لهذه الممرات - خاصة مضيق هرمز- يؤدي إلى اضطرابات كبيرة في أسواق الطاقة العالمية، وهو ما بدأ يحدث بالفعل.

كما تحتل المنطقة موقعاً محورياً في شبكة التجارة العالمية وسلاسل الإمداد الدولية، حيث تمر نسبة كبيرة من تدفقات التجارة بين آسيا وأوروبا عبر الممرات البحرية في المنطقة، وتعتمد العديد من الصناعات العالمية على طرق الشحن التي تمر عبر البحر الأحمر وقناة السويس لنقل السلع والمواد الخام بين القارات المختلفة.

في ضوء كل ما سبق، يلاحظ أن التوترات الجيوسياسية والحروب في الشرق الأوسط ينتج عنها تأثيرات اقتصادية واسعة النطاق عالمياً وإقليمياً، خاصة في أسواق الطاقة والتجارة الدولية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: التداعيات الاقتصادية المباشرة على المنطقة

كان من الممكن أن يكون المشهد الاقتصادي في دول المنطقة، ولا سيما دول الخليج العربية، أقل إيلاماً وحدةً لو انحصرت المواجهة الأمريكية – الإسرائيلية مع إيران ضمن نطاق مصادر العدوان وحدوده اللوجستية والعسكرية، كما كان الحال خلال حرب الاثني عشر يوماً، باستثناء الهجوم الإيراني على قطر باستهداف القاعدة الأمريكية (العديد) على أراضيها في 23 حزيران/ يونيو 2025. غير أن ردة الفعل العسكرية الإيرانية تعاملت مع الدول العربية المجاورة، التي سعت على الدوام للتهدئة والوساطة، بالنهج ذاته الذي تعاملت به مع الدول المعتدية؛ أي إسرائيل والولايات المتحدة، بما في ذلك القواعد الأمريكية.

ولعل تداعيات هذه المواجهة كان من الممكن أن تكون أقل حدةً وتأثيراً لو لم تمتد ارتداداتها إلى مضيق هرمز، الذي أعلنت إيران إغلاقه، ويبدو أنها تمكنت إلى حد بعيد من تعطيل حركة الملاحة فيه، ولو لم تترافق كذلك مع استهداف منشآت النفط والغاز ومراكز التخزين في عدد من دول الخليج العربية. فقد شهدت المنطقة محاولات لاستهداف منشآت شركة أرامكو السعودية في رأس تنورة، ومنشأة رأس لفان للطاقة في قطر، إضافة إلى محطة تخزين الوقود وتوزيعه في مصفّح ومرافق الطاقة في الفجيرة في الإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن خزانات وقود وناقلة نفط في ميناء الدقم في سلطنة عُمان، إلى جانب اعتداءات مماثلة أخرى أسهمت في رفع مستويات القلق الاقتصادي والطاقي في المنطقة.

إن الأزمة الحالية تبدو مختلفة إلى حد بعيد؛ إذ باتت التطورات العسكرية والجيوسياسية تقوّض قدرة هذه الدول على الاستفادة من الارتفاعات المسجّلة في أسعار النفط العالمية، بعدما فرضت الظروف الميدانية قيوداً ومحددات تحدّ من قدرتها على الحفاظ على مستويات إنتاجها وصادراتها من النفط والغاز على حد سواء. وأضحت المنتجات الهيدروكربونية، التي يعتمد تصديرها بدرجة كبيرة على مضيق هرمز، تواجه قيوداً في تدفقها، وتعرّضت كذلك سلاسل إمدادها لاضطرابات ملحوظة منذ مراحلها الأولى. وفي هذا السياق، تبدو المملكة العربية السعودية والعراق والإمارات من بين أكثر الدول المصدّرة تأثراً بالاضطرابات التي تعصف بحركة الملاحة في مضيق هرمز، في حين تظهر الصين والهند وكوريا الجنوبية ضمن الدول الأكثر تأثراً بتراجع الإمدادات النفطية العابرة عبر هذا المضيق الحيوي.

الشكل (1) تدفقات النفط عبر مضيق هرمز بحسب الدولة المصدّرة (من أصل 14.2 مليون برميل يوميًا) في الربع الأول 2025

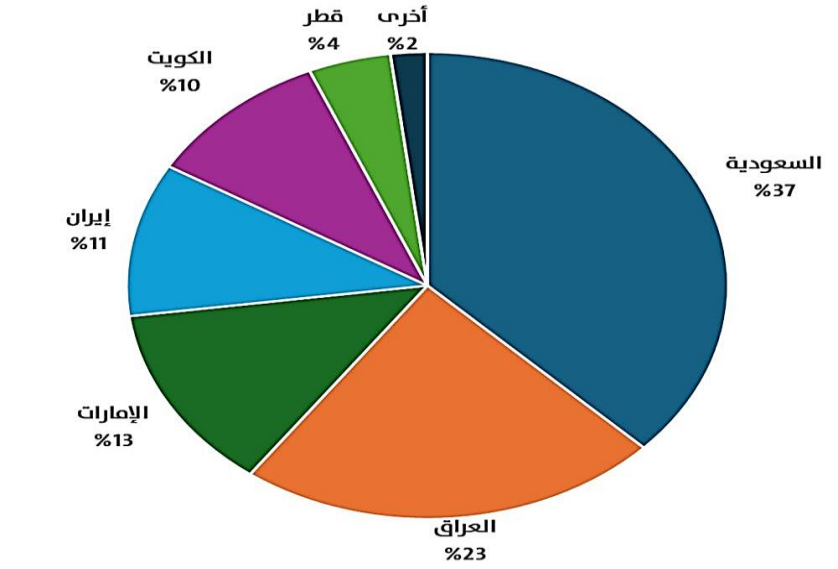

Source: Niccolo Conte, "Charted: Oil Trade Through the Strait of Hormuz by Country," Visual Capitalist, 3/3/2026, accessed on 8/3/2026, at: https://acr.ps/1L9B9IY

ثانيًا: الدول المستفيدة من تداعيات الأزمة

في الوقت الذي تبدو فيه كبرى الدول المصدّرة للمنتجات الهيدروكربونية، الواقعة في قلب العاصفة، ولا سيما دول الخليج العربية، عاجزة عن الحفاظ على مستويات صادراتها الهيدروكربونية في ظل الارتفاع الملحوظ في أسعار الطاقة العالمية، تستفيد في المقابل مجموعة من الدول المصدّرة الرئيسة الأخرى، الواقعة خارج نطاق المخاطر الأمنية والجيوسياسية، من هذه المستويات المرتفعة للأسعار لتعزيز العوائد المالية لصادراتها النفطية.

وفي طليعة هذه الدول النرويج، التي يشكّل صافي صادراتها النفطية أكثر من 20% من ناتجها المحلي الإجمالي، وروسيا التي يتجاوز صافي صادراتها النفطية 10% من ناتجها المحلي الإجمالي، وأستراليا التي يقترب صافي صادراتها النفطية من نحو 5% من ناتجها المحلي الإجمالي.

ولم تنحصر الارتدادات الاقتصادية لهذه الحرب ضمن حدودها الجغرافية، وإن كانت دول المنطقة من بين الأكثر تضررًا منها، بل امتدت آثارها إلى غالبية اقتصادات العالم. ويعود ذلك أساسًا إلى الارتفاع المتواصل في

أسعار النفط العالمية وما يترتب عليه من انعكاسات مباشرة على أسعار الوقود وتكاليف الإنتاج، ولا سيما في الدول المستوردة للطاقة.

وتسببت الأزمة أيضًا في صدمة في سلاسل الإمداد، خصوصًا بالنسبة إلى عدد من الدول الآسيوية التي تعتمد بدرجة كبيرة على إمدادات النفط عبر مضيق هرمز، إضافة إلى أوروبا التي تستورد جزءًا مهمًا من احتياجاتها من الطاقة عبر هذا المضيق، ومن قطر على وجه الخصوص. ولا تقف التأثيرات عند حدود الطاقة فحسب، بل تمتد لتشمل حركة السلع الأخرى التي تتخذ من الموانئ الخليجية، ولا سيما موانئ دبي، محطات رئيسة في مسارات التجارة العالمية بين الشرق والغرب.

ويضاف إلى ذلك قطاع الأسمدة؛ إذ تمثّل المنطقة مصدرًا مهمًا لجزء معتبر من الإمدادات العالمية، ما يجعل أيّ اضطراب فيها ذا انعكاسات مباشرة على الأسواق الدولية. ونتيجة مباشرة للاضطرابات العسكرية في منطقة تشكّل مصدرًا رئيسًا لإمدادات الطاقة العالمية، وللضربة التي تعرضت لها سلاسل الإمداد المرتبطة بها، ولا سيما التي تمرّ عبر مضيق هرمز، شهدت أسعار النفط العالمية موجات متتالية من الارتفاع، بدأت مدفوعة أساسًا بالتوترات الجيوسياسية التي سبقت اندلاع المواجهة العسكرية.

فخلال أسبوع واحد، ارتفعت أسعار النفط العالمية، ممثلة بخام برنت، بنحو 36% لتصل مع نهاية الأسبوع الأول من آذار/ مارس 2026 إلى نحو 92.69 دولارًا للبرميل. وقفز سعر النفط الخام الأمريكي كذلك بنسبة 35.63% مسجّلًا أكبر مكسب أسبوعي في تاريخ عقود النفط الآجلة منذ بدء تداولها عام 1983.

وعلى الرغم من هذه الزيادات الملحوظة في أسعار النفط العالمية، فإنها تبقى أقل من المستويات التي بلغتها الأسعار عند اندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية، حين وصل سعر البرميل إلى نحو 130 دولارًا. وربما يعزى ذلك إلى انحسار الأفق الزمني المتوقع لاستمرار الصراع المسلح. ومع ذلك، قد تواصل الأسعار ارتفاعها لتصل إلى تلك المستويات أو تتجاوزها إذا أشارت المعطيات إلى احتمال امتداد الصراع فتراتٍ أطول، أو في حال لم تُتخذ تدابير لزيادة المعروض من جانب باقي المصدّرين العالميين.

ثالثًا: صدمة الإمدادات في أسواق الطاقة العالمية

لم تعد الصدمة النفطية في المرحلة الراهنة تقتصر على مسألة الأسعار فحسب، بل تمتد لتشمل سلامة سلاسل الإمداد والقدرة على تلبية احتياجات الدول التي تعتمد في وارداتها النفطية على دول الخليج العربية، والتي تمرّ صادراتها أساسًا عبر مضيق هرمز.

وتتركز هذه الإشكالية لدى الصين والهند وكوريا الجنوبية، التي تستحوذ مجتمعة على ما يقارب ثلثَي كميات النفط العابرة عبر المضيق. ولهذا السبب تسعى الصين، في إطار مباحثاتها الجارية مع إيران، لحثّها على السماح بمرور شحنات النفط والغاز الطبيعي المسال القطري عبر مضيق هرمز، نظرًا إلى أنها من أكثر الدول تضررًا من أيّ قيود محتملة على حركة العبور، بل إنها قد تكون أكثر تأثرًا من بعض الدول المصدّرة نفسها، التي تمتلك هامشًا نسبيًا أكبر للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والمالية لأيّ قيود قد تفرضها إيران على حركة الملاحة في المضيق، بما في ذلك إيران ذاتها التي تصدّر عبره يوميًا نحو 1.5 مليون برميل من النفط.

الشكل (2) حصة الدول والمناطق من واردات النفط والمكثفات عبر مضيق هرمز (14.2 مليون برميل يوميًا) في الربع الأول 2025

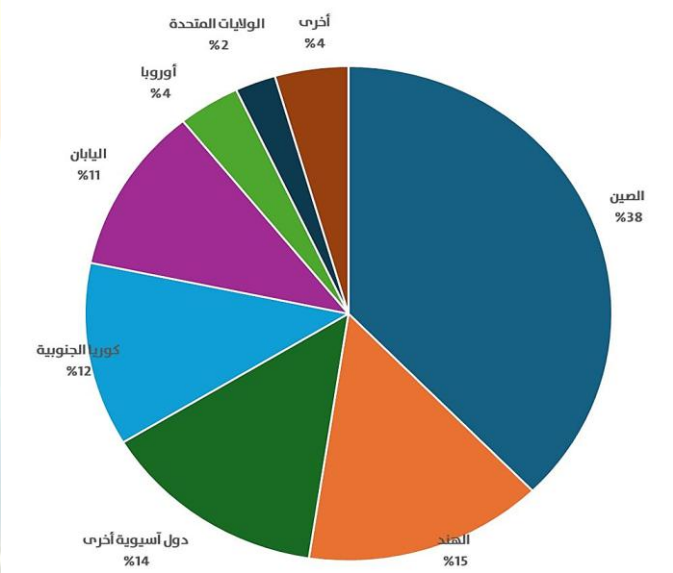

Source: Niccolo Conte, "Charted: Oil Trade Through the Strait of Hormuz by Country," Visual Capitalist, 3/3/2026, accessed on 8/3/2026, at: https://acr.ps/1L9B9IY

وينطبق الأمر ذاته على الغاز الطبيعي، وربما على نحو أشد؛ إذ ليست مرونة التزود به أو تغيير مصادره مسألةً سهلة، بل تتطلب ترتيبات لوجستية وتعاقدية معقدة نسبيًا، خصوصًا أن نحو ربع إمدادات الغاز العالمية تمرّ عبر مضيق هرمز.

وفي هذا السياق، تبدو الدول الآسيوية الأكثر تضررًا وانكشافًا للاضطرابات اللوجستية التي يشهدها المضيق، نظرًا إلى اعتمادها الكبير على إمدادات الغاز القادمة من منطقة الشرق الأوسط، والتي يمرّ جزء كبير منها عبر هذا الممر البحري الحيوي. فما يقارب 90% من شحنات الغاز الطبيعي المسال العابرة عبر المضيق تتجه إلى الأسواق الآسيوية؛ ما يجعلها الأكثر تأثرًا بأيّ اضطراب في حركة الإمدادات. وتستحوذ

الصين على الحصة الأكبر من هذه الكميات؛ إذ تشكّل وارداتها من الغاز الطبيعي المسال من قطر والإمارات نحو 30% من إجمالي وارداتها، ويمرّ نحو 40% من وارداتها النفطية عبر مضيق هرمز.

غير أن الصين تمتلك مخزونات استراتيجية كبيرة يمكن أن تسهم في امتصاص جزء من أيّ نقص محتمل في الإمدادات.

في المقابل، تبدو دول أخرى أكثر عرضة للمخاطر، مثل باكستان التي تستورد نحو 99% من وارداتها من الغاز الطبيعي المسال من قطر والإمارات، إضافة إلى بنغلاديش والهند اللتين تشكّل وارداتهما من هذين البلدين نحو 72% و53% من إجمالي وارداتهما من الغاز الطبيعي المسال، على التوالي. وتفتقر هذه الدول إلى مخزونات استراتيجية كافية، وليس لديها المرونة اللازمة لتنويع مصادر التوريد بسرعة، فضلًا عن أن بعضها يعاني أصلًا عجزًا هيكليًا في إمدادات الغاز الطبيعي المسال.

وعلى نحو مماثل، تُعدّ اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان من بين الدول الأكثر عرضة لاضطرابات إمدادات الطاقة، نظرًا إلى اعتمادها الكبير على الواردات، ولا سيما من منطقة الشرق الأوسط. فاليابان، التي تُعدّ من أكبر مستوردي الغاز الطبيعي المسال في العالم، تستورد نحو 95% من احتياجاتها النفطية من الخارج. وتعتمد أيضًا كوريا الجنوبية بدرجة كبيرة على واردات الطاقة؛ إذ يأتي نحو 70% من وارداتها من النفط الخام، ونحو 20% من وارداتها من الغاز الطبيعي المسال من منطقة الشرق الأوسط.

أما تايوان، التي تستورد تقريبًا كامل احتياجاتها من الغاز الطبيعي المسال، فقد سعت خلال السنوات الأخيرة لتنويع مصادر الإمداد، إلا أن نحو ثلث وارداتها من الغاز المسال يأتي من قطر، ما يجعلها عرضة لتداعيات أيّ اضطرابات قد تشهدها المنطقة.

رابعًا: امتدادات الأزمة إلى الاقتصادات العالمية

يمثّل تأثير الضغوط التي تشهدها أسواق الطاقة العالمية على أسعار الوقود في مختلف الدول أحد أسرع المسارات لانتقال التداعيات الاقتصادية للصراع المسلح في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما إلى الدول المتقدمة بوصفها المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي العالمي. ففي الولايات المتحدة، التي تُعدّ أحد الأطراف الرئيسة في هذا الصراع إلى جانب إسرائيل، انعكست موجة الارتفاع في أسعار الطاقة العالمية سريعًا على أسعار الوقود المحلية، وذلك على الرغم من تحوّلها خلال السنوات الماضية إلى مصدّر صافٍ للنفط بعد أن كانت دولةً

مستوردة له. فمع نهاية الأسبوع الأول من آذار/ مارس، قفزت أسعار الوقود في الولايات المتحدة بأكثر من 10% بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط إلى ما فوق 90 دولارًا للبرميل، وهو أعلى مستوى لها منذ سنوات، الأمر الذي أضاف أعباء جديدة على المستهلكين الذين يعانون أصلًا ضغوط التضخم.

وحتى يوم الجمعة 6 آذار/ مارس، بلغ متوسط السعر الوطني للبنزين العادي نحو 3.32 دولارات للغالون، بزيادة 11% مقارنة بالأسبوع السابق، وهو أعلى مستوى له منذ أيلول/ سبتمبر 2024. أما سعر الديزل فقد بلغ نحو 4.33 دولارات للغالون، مرتفعًا بنحو 15% مقارنةً بالأسبوع السابق، مسجّلًا أعلى مستوى له منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2023.

وينطبق الأمر ذاته على الدول الصناعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على واردات النفط والغاز. فدول مثل المملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا واليابان وكوريا الجنوبية والأرجنتين، وغيرها من الاقتصادات الصناعية، تواجه تحديات متزايدة ناجمة عن ارتفاع أسعار الوقود والطاقة.

وتزداد حدّة هذه التحديات في ظل محدودية المخزونات الاستراتيجية لدى بعض هذه الدول، في وقت لا تزال فيه تكافح لإعادة معدلات التضخم إلى المستويات المقبولة. وإلى جانب ذلك، تشهد حركة التجارة الدولية، بما في ذلك التجارة بين الدول الصناعية نفسها، تحديات لوجستية متزايدة تتمثل في ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين وتعقّد مسارات النقل.

وفي الحصيلة، ستعتمد درجة تأثر هذه الاقتصادات إلى حد بعيد على مدة استمرار الأزمة وطبيعة التسوية التي قد يجري التوصل إليها لإنهائها.

وتتمثل إحدى القضايا الرئيسية المرتبطة بهذه التطورات في كيفية التعامل مع الارتفاع المتوقع في معدلات التضخم إذا ما استمرت الضغوط على أسعار الطاقة العالمية، وفي مدى انعكاس ذلك على قرارات البنوك المركزية، ولا سيما أسعار الفائدة التي كانت تتجه أصلًا نحو مسار من الانخفاض التدريجي. ومن شأن هذه الاعتبارات أن تزيد المشهد الاقتصادي تعقيدًا، وأن تجعل القرارات النقدية والاقتصادية المرتبطة بها أكثر صعوبة وحساسية.

وفي ضوء هذا، فإن تلك التحديات، وارتفاع أسعار الطاقة وما ينتج عنه من ارتفاع معدلات التضخم يستدعي من دول المنطقة البحث عن مصادر بديلة للطاقة، والإسراع نحو التحول للطاقة المتجددة وتسريع العمل المناخي والتمويلات المناخية وخاصة في مجال الطاقة الجديدة. ويتفرع من هذا الأسئلة الرئيسية التالية:

- ما المقصود بتمويل العمل المناخي؟
- ما تداعيات الحرب الحالية على استثمارات الطاقة المتجددة بمصر والمنطقة؟
- ما الوضع الحالي للطاقة المتجددة بمصر ومنطقة الشرق الأوسط؟
- ما السيناريوهات المتوقعة للحرب الحالية وتداعياتها على التمويل المناخي الطاقي؟

1) تعريف التمويل المناخي: التمويل المناخي يُشير إلى الموارد المالية المخصصة لدعم الجهود الرامية إلى مواجهة التغيرات المناخية، سواء من خلال تخفيف الانبعاثات الغازية أو التكيف مع التأثيرات المحتملة. نشأ هذا المفهوم في إطار الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمناخ، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) التي أقرت عام 1992، حيث تم التأكيد على مسؤولية الدول المتقدمة في تقديم الدعم المالي والتقني للدول النامية لمساعدتها في التصدي لتحديات التغير المناخي.

ومع مرور الوقت، تطور التمويل المناخي ليشمل مجموعة واسعة من الآليات والأدوات، مثل السندات الخضراء وصناديق الاستثمار المستدامة، بهدف تعزيز الاستثمارات في المشاريع الصديقة للبيئة. وقد شهدت هذه الفترة زيادة ملحوظة في التدفقات المالية الموجهة نحو الأنشطة المناخية، خاصة بعد اتفاق باريس للمناخ عام 2015، الذي حث الدول على تعزيز التزاماتها المالية لدعم العمل المناخي.

ويلعب التمويل المناخي دورًا حيويًا في تمكين الدول والمجتمعات من تنفيذ استراتيجيات فعّالة لمواجهة التغير المناخي. من خلال توفير الموارد المالية، يمكن تمويل مشاريع الطاقة المتجددة، تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وتطوير تقنيات زراعية مستدامة، مما يسهم في تقليل الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري.

علاوة على ذلك، يساعد التمويل المناخي المجتمعات على التكيف مع التأثيرات السلبية للتغير المناخي، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر أو زيادة تواتر الكوارث الطبيعية. من خلال دعم البنية التحتية المقاومة للمناخ وتطوير أنظمة إنذار مبكر، يمكن تقليل المخاطر وتعزيز القدرة على الصمود أمام التحديات المناخية المستقبلية.

يُعتبر التمويل المناخي أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يساهم في بناء اقتصادات أكثر خضرة واستدامة، ويعزز العدالة المناخية من خلال دعم الفئات الأكثر تأثرًا بتغيرات المناخ. وتتضمن آليات التمويل المناخي مجموعة متنوعة من الأدوات مثل المنح، والقروض الميسرة، والاستثمارات المباشرة، وأدوات مبتكرة مثل أسواق الكربون والتأمين المناخي. ويتم توجيه هذه الأدوات من خلال صناديق دولية كالصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف، بالإضافة إلى مبادرات البنوك التنموية والمؤسسات المالية الدولية.

تلعب هذه الآليات دورًا محوريًا في تمكين الدول من تمويل مشاريع الطاقة المتجددة، وإعادة التشجير، وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتعزيز قدرات البنية التحتية للتكيف مع الظواهر المناخية المتطرفة. علاوة على ذلك، تُعزز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتوفير استثمارات طويلة الأجل ومستدامة. وبرغم تعدُد الآليات والأدوات إلا أننا سوف نخص بالذكر صندوق المناخ الأخضر نظراً لأهميته الكُبرى.

- **صندوق المُناخ الأخضر:** تم إنشاء الصندوق الأخضر للمناخ بمبادرة من 194 حكومة بهدف تقليل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري ودعم الدول النامية في التكيف مع التأثيرات السلبية للتغير المناخي. ويركز الصندوق على تقديم دعم يُلبي احتياجات الدول النامية، مع تعزيز قدرتها على تحقيق أكبر تأثير إيجابي يتماشى مع أولوياتها الوطنية. وتعتمد استراتيجية الصندوق على نهج مبتكر في التمويل، يدمج بين المعايير المالية وأهداف اتفاقية باريس للتغير المناخي، بالإضافة إلى دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- **السياسات المالية للصندوق وقواعدها:** السياسات المالية للصندوق الأخضر للمناخ ترتكز على إدارة الاستثمار والمخاطر المالية، وتستند إلى مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تشمل: تمويل المشاريع والبرامج التحولية: يركز الصندوق على دعم المشاريع والبرامج التي تمتلك إمكانيات كبيرة لإحداث تحول نحو تنمية مستدامة منخفضة الكربون ومقاومة لتغير المناخ. ويتم ذلك وفقًا للأهداف والنتائج المحددة وبما يتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية لكل دولة.
- **آلية احتساب الأموال:** يعتمد الصندوق منهجية موحدة لاحتساب الأموال التي يقدمها، مما يُتيح مقارنة دقيقة بين مختلف الأدوات المالية، مع ضمان تمويل مُيسر يكفي لجعل المشاريع قابلة للتنفيذ. يُعرف

التمويل الميسر بأنه تمويل بشروط أكثر مرونة من السوق، ويمكن أن يصل الحد الأدنى من هذا التمويل إلى تغطية التكلفة الكاملة للمشروع أو البرنامج.

- **تعزيز مشاركة الوسطاء الماليين:** يشجع الصندوق الوسطاء على دمج مواردهم المالية مع موارده بهدف زيادة التمويل المُيسر المقدم لدعم المشاريع والبرامج، مما يُعزز قدرة الدول النامية على تنفيذ خططها المناخية.

وبشكل عام، تسعى هذه السياسات إلى تحقيق التوازن بين التمويل المُستدام والمعايير الدولية لضمان أقصى تأثير إيجابي على المناخ والتنمية. وبجانب الصندوق الأخضر للمناخ هناك عدة آليات ووسائل أخرى للتمويل المناخي تبرُز أمثلتها في:

أ) التمويل المُيسر: هو نوع من التمويل المقدم بشروط مُيسرة، مثل أسعار فائدة أقل من معدلات السوق. يتم توفيره من قِبل المؤسسات المالية الكبرى، كالبنوك التنموية والصناديق متعددة الأطراف، ويستهدف دعم البلدان النامية لتحقيق أهدافها الإنمائية. وتبرز أهميتها في تخصيص التمويل الميسر للمشروعات التي تواجه تحديات إنمائية عالمية كبرى، مثل التخفيف من آثار تغير المناخ، تعزيز المرونة أمام الكوارث الطبيعية، نشر اللقاحات، وتوفير المياه النظيفة، والصرف الصحي، والتعليم. هذه المشروعات غالبًا ما تتطلب تمويلاً متخصصًا يصعب الحصول عليه من المصادر التقليدية. ويُوجه هذا التمويل بشكل أساسي إلى البلدان النامية التي تعاني من نقص في رأس المال أو تواجه صعوبة في الحصول على قروض بشروط معقولة.

كما يهدف التمويل الميسر إلى سد فجوة التمويل في القطاع الخاص، مع توسيع نطاق المشروعات ذات الأولوية التي تحقق الأهداف المناخية والتنموية العالمية. فعالية هذا التمويل تتزايد عند دمجه مع المساعدة الفنية والدعم الاستراتيجي طويل الأجل، مما يضمن تحقيق تحولات جذرية ونتائج مستدامة في القطاعات المستهدفة.

ب) القروض الخضراء: القرض الأخضر هو نوع خاص من التمويل يهدف إلى تعبئة رأس المال لدعم المشروعات الخضراء التي تسهم في تحقيق أهداف الاستدامة البيئية، وتبرز أهميته في تمويل الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون، لكنها لا تزال تُستخدم بشكل محدود في البلدان النامية، التي تستفيد فقط من حوالي 1.6 مليار دولار من إجمالي القروض الخضراء عالميًا البالغ قيمتها 33 مليار دولار. وباعتبار المناخ محورًا

استراتيجيًا في عمل مؤسسة التمويل الدولية، فإنها تعمل على زيادة استثماراتها في مواجهة تغير المناخ، بما في ذلك تعزيز استخدام القروض الخضراء. وقد تبنّت المؤسسة مبادئ القروض الخضراء، التي تضمن أن 100% من الأموال المجمّعة من هذه القروض تُوجّه فقط نحو الأنشطة المؤهلة للحصول عليها. كما تتعاون المؤسسة مع الشركاء لوضع إطار للتمويل الأخضر يحدد كيفية استخدام هذه القروض لدعم المشروعات المؤهلة.

1) تداعيات الحرب الحالية على استثمارات الطاقة المتجددة بمصر والمنطقة: يشير تقرير حديث، اطّلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن)، إلى أن الحرب قد تؤدي إلى تأخير تنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط لمدة تتراوح بين 3 و12 شهرًا، وسط ارتفاع تكاليف الشحن والتمويل.

كما يتوقع التقرير الصادر عن شركة الأبحاث ريستاد إنرجي أن تتحول هذه الضغوط إلى عامل يدفع حكومات المنطقة نحو تسريع الاستثمار في الطاقة النظيفة على المديَيْن المتوسط والطويل. وترى شركة الأبحاث أن القرب الجغرافي للصراع وهشاشة سلاسل التوريد ومرونة المؤسسات في إعادة توجيه رأس المال تشكّل عناصر جوهرية لتطوير مشروعات الطاقة المتجددة في المنطقة.

2) تطور مشروعات الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط: تشير التقديرات إلى أن الأزمة الحالية قد تؤدي إلى تأجيل الخطط ومشروعات الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط.

ومع ذلك، سيتعزّز الالتزام الإستراتيجي على المديَيْن المتوسط وطويل الأجل بتحول الطاقة، خاصة في السعودية والإمارات وسلطنة عُمان وتركيا، التي يُتوقع أن تقود موجة تسارع لاحقة بعد استقرار الأوضاع.

وعلى الجانب الآخر، قد تواجه دول، مثل قطر والكويت والعراق والبحرين والأردن، تأجيلات ملحوظة مرتبطة باستقرار السوق. بينما تظل إيران وإسرائيل وسوريا ولبنان واليمن ضمن المناطق التي تواجه مخاطر عالية، مع احتمالات تأخير ممتد في تنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة.

3) تأثير اضطرابات الطرق البحرية الرئيسة: تواجه مشروعات الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط تأجيل جداول التنفيذ نتيجة اضطراب واضح في الطرق البحرية الرئيسة.

فقد استفادت مناطق من ارتفاع واردات الألواح الشمسية عالميًا بعد إلغاء الصين خصم ضريبة القيمة المضافة على الصادرات في مطلع الشهر الماضي، لكن تخلّفت أسواق المنطقة عن الركب. وخلال شهر مارس/آذار 2026، تراجعت واردات الطاقة الشمسية مقارنة بمتوسط 2025، وجاءت على النحو الآتي:

- تراجعت واردات الإمارات من متوسط شهري 767 ميغاواط في 2025 إلى 160 ميغاواط، بتراجع قدره 608 ميغاواط.
- هبطت واردات السعودية من 704 ميغاواط إلى 80 ميغاواط، بانخفاض 625 ميغاواط.
- تراجعت واردات العراق من متوسط شهري 152 ميغاواط إلى 61 ميغاواط.
- انخفضت واردات إيران من متوسط شهري 58 ميغاواط إلى 8 ميغاواط.
- توقفت واردات سلطنة عمان بالكامل خلال مارس/آذار، مقارنة بمتوسط شهري 77 ميغاواط في 2025.
- وعلى النقيض، ارتفعت واردات إسرائيل إلى 220 ميغاواط مقارنة بمتوسط 102 ميغاواط في 2025، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.
- أما واردات تركيا فقد ارتفعت إلى 248 ميغاواط، مقابل متوسط شهري 82 ميغاواط خلال 2025.

وفي الوقت نفسه، ارتفعت أسعار الشحن في ممر التجارة بين آسيا والبحر المتوسط من 2826 دولارًا لحاوية قياسية بطول 40 قدمًا إلى 3 آلاف و594 دولارًا بحلول أبريل/نيسان، بالتوازي مع تأثير مباشر لإلغاء الصين خصم ضريبة القيمة المضافة على الصادرات بنسبة 9% في أسعار الألواح.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت أسعار الفضة إلى نطاق 70–80 دولارًا للأونصة، ما رفع تكاليف الخلايا الشمسية. ودفعت هذه العوامل مجتمعة الموردين والمطورين والمقاولين إلى إعادة النظر في العقود الموقعة وإعادة تقييم المخاطر، إلى جانب إعادة توجيه رأس المال نحو أسواق أكثر استقرارًا وأقل مخاطرة داخل المنطقة.

5) تراجع هوامش الربح: أشار التقرير إلى تفاقم التحديات التي تواجه مشروعات الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط؛ إذ تؤدي المنافسة الحادة في المزادات بالمنطقة إلى تسجيل عروض قياسية عالميًا تتراوح بين 10.5 و20 دولارًا/ميغاواط/ساعة، ما يقلّص هوامش الربح لدى المطورين. ولتحقيق ذلك، تعتمد المشروعات

على إنفاق رأسمالي محدود، غير أن تصاعد ضغوط التكلفة وإدراج مخاطر الحرب في التمويل أجبرا الشركات المنفّذة على إعادة تقييم أسعار العقود الجديدة.

وتُعدّ الكويت من أبرز الدول المعرضة لتأثيرات إعادة تسعير العقود، مع تقدمها في طرح مشروعات كبرى للطاقة الشمسية بقدرة 1.6 غيغا واط، في حين تعاني مشروعات المنطقة التي حقّقت الإغلاق المالي من انخفاض الهوامش.

في المقابل، توقع التقرير نمو قدرات تصنيع الألواح الشمسية في الشرق الأوسط، من 4.7 غيغا واط في 2025 إلى 35.8 غيغا واط بحلول 2030، أي زيادة تقارب 7 أضعاف خلال 5 سنوات، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وفي ظل الأزمة الحالية، تعزّزت الحوافز المالية لدول الخليج المصدرة للنفط والغاز لنشر الطاقة المتجددة، مع ارتفاع أسعار النفط فوق 90 دولارًا للبرميل والغاز المسال بين 15 و20 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، ما يعني أن كل ميغاواط من الطاقة الشمسية أو الرياح يتيح زيادة صادرات الهيدروكربونات. ولم تعد تكلفة حرق النفط والغاز في محطات الكهرباء المحلية منخفضة، لكن إغلاق مضيق هرمز يظل عائقًا أمام صادرات بعض الدول.

وحاليًا، تواجه مشروعات الطاقة المتجددة في الخليج تأخيرات مرتبطة بالتمويل واللوجستيات، ما يحتم إيجاد توازن بين صادرات النفط والغاز والطاقة النظيفة.

وفي مصر سلّط مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (17)، الضوء على تقرير وكالة "بلومبرج" الأمريكية والذي تناول تبعات استمرار تقلبات أسعار الوقود الأحفوري على مستقبل التحول نحو الطاقة المتجددة، موضحًا أنّ أسعار الطاقة المرتفعة قد تجعل البدائل النظيفة أكثر جاذبية، ولكنها قد تُصعّب نشرها.

وأشار التقرير إلى أن الاضطرابات المتصاعدة في الشرق الأوسط أشعلت أسواق النفط والغاز الطبيعي، فقد أغلقت قطر أكبر منشأة لتصدير الغاز الطبيعي المسال في العالم، وعلّقت السعودية عملياتها في أكبر مصفاة نفط لديها، وتوقفت حركة ناقلات النفط عبر مضيق هرمز الحيوي تقريبًا.

وظاهريًا، تُعدّ الاضطرابات وارتفاع الأسعار دليلًا إضافيًا على أن الطاقة المتجددة، كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح المنتجة محليًا والمعزولة عن التوترات الخارجية، خيارًا أكثر أمانًا.

إنّ ارتفاع أسعار النفط والغاز يُعدّ، من حيث المبدأ، خبرًا سارًا للتقنيات البديلة، لأنّه يزيد من قدرتها التنافسية. وسيصبح تركيب الألواح الشمسية ومضخات الحرارة وغيرها من التقنيات التي من شأنها تقليل الاعتماد على الغاز أكثر جاذبية.

ولكن من ناحية أخرى أنّ ارتفاع أسعار الطاقة قد يُؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، مما يدفع البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة، وبالتالي زيادة تكلفة نشر الطاقة النظيفة، لا سيما وأن هذا القطاع كثيف رأس المال وحساس لتكاليف الاقتراض.

إنّ هذا يجعل التحول الجذري عن الوقود الأحفوري اختبارًا صعبًا، فعلى سبيل المثال، الدول المنتجة للنفط والغاز ستفضل الاعتماد على مواردها المحلية. وبالنسبة للعديد من الدول الآسيوية، قد يُلحق فقدان إمكانية الوصول إلى شحنات النفط والغاز ضررًا بالغًا باقتصاداتها.

ومع ذلك، تُسرع العديد من الدول النامية في تطبيق الحلول الخضراء مع انخفاض تكلفتها وتوفرها، على الرغم من أنّ ارتفاع أسعار النفط والغاز قد يُشكل عائقًا جديدًا. ويُوضح متخصصون في الطاقة والمناخ، أنّ ذلك سيؤدي إلى تقليص الإنفاق الحكومي والحد من تمويل التقنيات النظيفة التي تعتمد على الدعم الحكومي لمنافسة البدائل الأكثر تلويثًا.

6) الصناعة تحت ضغط الطاقة والمدخلات (الآثار الاقتصادية للحرب الأمريكية–الإيرانية على الإنتاج الصناعي وتنافسية مصر): ويشير تقرير قطاعي من المجلس الوطني المصري للتنافسية حول قنوات انتقال الحرب إلى الطاقة الصناعية، والمدخلات، وسلاسل الإمداد، والتمويل، والصادرات، وبيئة الصناعة المصرية

واقع التمويل المناخى الطاقى فى مصر ومنطقة الشرق الأوسط

Source: https://energyindustryreview.com/analysis/renewable-energy-in-the-middle-east-ambitions-rivalries-strategies/

خامسًا. السيناريوهات المتوقعة للحرب الحالية وتداعياتها على التمويل المناخي الطاقي:

1) حرب محدودة: وهو يعني استمرار المواجهة العسكرية في إطار محدود دون توسع إقليمي كبير، بحيث تقتصر العمليات العسكرية على ضربات محددة تستهدف منشآت عسكرية أو بنية تحتية استراتيجية دون الدخول في حرب شاملة، وعدم استهداف الطرفين لمنشآت النفط بشكل مباشر، واستمرار الملاحة في الممرات البحرية في المنطقة بشكل طبيعي، مع ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، وفي تلك الحالة لن تتراجع تمويلات العمل المناخي الطاقي إلا بقدر محدود مع توقع نجاح المساعي الدبلوماسية واستقرار الأوضاع بالمنطقة.

هذا السيناريو تم تجاوزه بالفعل في نهاية الأسبوع الأول من الحرب، حيث توسعت الحرب، وتم استهداف منشآت النفط، وتعطيل الملاحة في مضيق هرمز، وهو ما جعل التأثيرات الاقتصادية للحرب لم تعد محدودة نسبيًا، وبدأت تشهد الأسواق العالمية زيادة في تقلبات الأسعار العالمية للنفط والغاز، حيث تجاوز سعر برميل النفط 90 دولارًا، في هذا الوقت، وبدأ يأخذ شكلًا تصاعديًا، ولكن ظلت الأسواق العالمية قادرة على التكيف مع هذه التداعيات نسبيًا، خاصة أن إمدادات النفط لم تتأثر بقوة خلال الأسبوع الأول من الحرب.

2) **حرب إقليمية واسعة:** وهذا السيناريو بدأ يتحقق بعد توسع الحرب لتشمل لبنان، كما تشمل ضربات إيران كل دول الخليج، وتمتد الضربات لمنشآت النفط بشكل مباشر، وتعطيل الملاحة بشكل شبه كامل في مضيق هرمز، وتعطيل كبير لصادرات النفط من المنطقة، وهو ما بدأ يُحدث اضطرابات كبيرة في أسواق الطاقة العالمية.

وقد بدأت التأثيرات الاقتصادية لتحقق هذا السيناريو في الظهور، حيث شهد الأسبوع الثاني من الحرب حدوث ارتفاع كبير في أسعار النفط والغاز نتيجة انخفاض المعروض العالمي من الطاقة، كما تكاليف النقل والتأمين البحري، وهذا انعكس بدوره على أسعار السلع العالمية، وارتفاع معدلات التضخم واتباع البنوك المركزية لسياسة نقدية متشددة وهو ما حدث في مصر عندما قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة، كما عمدت لجنة السياسات النقدية في اجتماعها الأخير إلى تثبيت أسعار الفائدة، الأمر الذي يعني ارتفاع تكلفة التمويل وإحجام القطاع الخاص عن الاستثمار، كما أن استمرار التوترات بالمنطقة يؤدي إلى عزوف الاستثمار الأجنبي عن الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة كما سبق توضيحه.

3) **حرب ممتدة تؤثر في سلاسل التوريد العالمية:** وهذا السيناريو هو الأخطر، ويعني استمرار الحرب لفترة طويلة، واستمرار تعطل الملاحة في مضيق هرمز، واستمرار انخفاض أو توقف صادرات الطاقة من المنطقة. ولا شك في أن التأثيرات الاقتصادية لهذا السيناريو، حال تحققه ستكون بمنزلة صدمة اقتصادية كبيرة تؤثر في اقتصادات جميع دول العالم وتشكل أزمة دولية واسعة النطاق، كما تنذر بهروب الاستثمار الأجنبي المباشر من المنطقة، وموجات عالية من التضخم والدخول في تبعات اقتصاد الحرب لجميع دول المنطقة.

الخاتمة:

إنّ الحرب الإيرانية–الأمريكية–الإسرائيلية لم تعد مجرد صراع عسكري محدود، بل تحولت إلى أزمة جيوسياسية واقتصادية عالمية ذات تأثيرات عميقة على أسواق الطاقة والتجارة الدولية وتمويل العمل المناخي، خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تمثل محورًا رئيسيًا لإنتاج وتصدير النفط والغاز ومركزًا حيويًا للممرات البحرية العالمية. وقد أوضحت الدراسة أن استمرار التوترات العسكرية وتعطل الملاحة في مضيق هرمز يفرضان ضغوطًا متزايدة على الاقتصادات الإقليمية والعالمية، من خلال ارتفاع أسعار الطاقة، واضطراب سلاسل الإمداد، وزيادة معدلات التضخم، وارتفاع تكاليف التمويل، بما ينعكس سلبًا على الاستثمارات الموجهة إلى مشروعات الطاقة المتجددة والعمل المناخي.

وفي هذا السياق، فإن المنطقة تواجه معادلة معقدة تجمع بين الحاجة إلى تأمين إمدادات الطاقة التقليدية من جهة، وتسريع التحول نحو الطاقة النظيفة من جهة أخرى، في ظل تزايد المخاطر المرتبطة بالاعتماد المفرط على الوقود الأحفوري والممرات البحرية المهددة بالصراعات.

ورغم التحديات الحالية، فإن الأزمة قد تمثل في المدى المتوسط والطويل دافعًا استراتيجيًا للدول العربية ومصر لتسريع جهود التحول الطاقي، وتعزيز الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، وتنويع مصادر التمويل المناخي، بما يدعم تحقيق الاستدامة الاقتصادية والأمن الطاقوي. وفي ضوء السيناريوهات المحتملة لتطور الحرب، يتضح أن مستقبل التمويل المناخي والطاقة المتجددة في المنطقة سيظل مرتبطًا بدرجة الاستقرار الجيوسياسي وقدرة الدول على بناء سياسات اقتصادية وطاقوية أكثر مرونة واستقلالًا. ومن ثم، فإن تعزيز التعاون الإقليمي، وتطوير البنية التحتية للطاقة النظيفة، ودعم التصنيع المحلي للتكنولوجيا الخضراء، باتت تمثل ضرورات استراتيجية لضمان قدرة دول المنطقة على مواجهة الأزمات الدولية وتحقيق تنمية مستدامة أكثر توازنًا واستقرارًا في عالم يشهد تحولات اقتصادية وجيوسياسية متسارعة.

قائمة المراجع:

https://2u.pw/3tlYap (1)

[2]Alia Chughtai, "Which Oil and Gas Facilities in the Gulf Have Been Attacked?" Al Jazeera, 4/3/2026, accessed on 8/3/62026, at :https://acr.ps/1L9B9FQ

[3]Neil Shearing, "How will the Iran War Affect the Global Economy?" Chatham House, 6/3/2026, accessed on 8/3/2026, at :https://acr.ps/1L9B9Ft

[4]Spencer Kimball, Chloe Taylor & Sam Meredith, "Oil Surges 35% this Week for Biggest Gain in Futures Trading History Dating Back to 1983," CNBC, 6/3/2026, accessed on 8/3/2026, at : https://acr.ps/1L9B9HT

[5]Nephew et al.

[6]Lee Ying Shan, "The Strait of Hormuz is Facing a Blockade. These Countries will be most Impacted," CNBC, 3/3/2026, accessed on 8/3/2026, at :https://acr.ps/1L9B9mf

[7]Toby Gregory, "Why Asia Sits at the Centre of the Global LNG Shock," Euronews, 6/3/2026, accessed on 8/3/2026, accessed on 8/3/2026, at :https://acr.ps/1L9B9nJ

[8]Nicole Jao, Jayla Whitfield-Anderson & Rich McKay, "US Pump Prices Surge as Iran War Upends Global Energy Supply," Reuters, 7/3/2026, accessed on 8/3/2026, at : https://acr.ps/1L9B9FM

(9) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. "تسريع التمويل المناخي الخاص لعملية الانتقال إلى الطاقة المتجددة في البلدان العربية." 22 مارس 2021. https://www.undp.org/ar/arab-states/publications/tsry-altmwyl-almnakhy-alkhas-lmlyt-alantqal-aly-altaqt-almtjddt-fy-albldan-alrbyt.

(10) مجموعة البنك الدولي. "10 أشياء يجب أن تعرفها عن التمويل المناخي الذي تقدمه مجموعة البنك الدولي." صحيفة وقائع، 30 سبتمبر 2022.
https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2022/09/30/10-things-you-should-know-about-the-world-bank-group-s-climate-finance?utm

(11) مجموعة البنك الدولي. "10 أشياء يجب أن تعرفها عن التمويل المناخي الذي تقدمه مجموعة البنك الدولي." صحيفة وقائع، 30 سبتمبر 2022. الأمم المتحدة. "التمويل والعدالة." تم الوصول إليه في 19 ديسمبر 2024 https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2022/09/30/10-things-you-should-know-about-the-world-bank-group-s-climate-finance?utm_source

(12) الأمم المتحدة. "التمويل والعدالة." تم الوصول إليه في 19 ديسمبر 2024
https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2022/09/30/10-things-you-should-know-about-the-world-bank-group-s-climate-finance?utm_source

(13) محمود فتح الله، التمويل المناخي: المفهوم والإشكاليات، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ص 29.

(14) ثومين خوسيه، أدوات مبتكرة للعمل المتعلق بتغير المناخ، مجموعة البنك الدولي، 3-11-2021، مُتاح على: https://www.albankaldawli.org

(15) ثومين خوسيه، المرجع السابق.

(16) مجلس الوزراء المصري .مركز المعلومات يتناول تأثير تداعيات الحرب في الشرق الأوسط على مستقبل التحول العالمي نحو الطاقة المتجددة . 17 مارس 2026https://attaqa.net/category/energy-research

(18) https://www.siyassa.org.eg/News/22339.aspx

سورية كنهاية العمل البحري وبداية العمل البري في قمة مجموعة الـ G7:

أول ظهور رسمي يفتح ملف "مركز الإمداد" وإعادة الإدماج المالي

إعداد: د. زياد أيوب عربش -أكاديمي ومستشار اقتصادي - خبير في شؤون الطاقة - سوريا

المقدمة: في ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠٢٦، ستجلس سورية لأول مرة على طاولة مجموعة السبع بوصفها دولة ضيفة. ستحمل كلمتين رئيسيتين في جعبتها: "مركز الإمداد" و"التعافي المستدام". فهل تتحول هذه المشاركة لبداية حقيقية لإعادة بناء الاقتصاد السوري وإدماجه دولياً، أم أنها ستبقى مجرد صورة تذكارية تليها سنوات أخرى من الترقب؟

كل الاحتمالات مفتوحة. لكن المؤكد أن التاريخ الجيواقتصادي للمنطقة يُسّطر اليوم فصلاً جديداً عنوانه: دمشق تعود إلى اللعبة الكبرى، وهذه المرة ليس عبر المحاور العسكرية، بل عبر الموانئ والطرق والاقتصاد.

أولاً- تحول جيوسياسي غير مسبوق: في تطور دبلوماسي واقتصادي وصفته مصادر غربية بـ"التاريخي"، تلقت الجمهورية العربية السورية دعوة رسمية للمشاركة بصفتها دولة ضيفة في أعمال قمة مجموعة السبع (G7) المقررة في فرنسا خلال الفترة من ١٥-١٧ حزيران/ يونيو ٢٠٢٦.

فهذه المرة الأولى التي تُدعى فيها لسورية من أربعة عشر عاماً، للجلوس على طاولة تضم أكبر الاقتصادات الصناعية في العالم.

المعلومة أكدتها دعوة سُلّمت باليد لوزير المالية السوري، الذي سيرافق وفد بلاده، لكن المفاجأة الأكبر كانت في هوية رئيس الوفد: فسيمثل سورية شخصياً الرئيس، في خطوة تُفسَّر بأنها رسالة غربية شرق أوسطية جديدة مفادها أن دمشق لم تعد على هامش النظام العالمي، بل أصبحت جزءاً من الحلول الجيوسياسية الطارئة.

ثانياً: محاور المشاركة السورية: من الإغاثة إلى الجيواستراتيجيا: سوريا نهاية العمل البحري وبداية العمل البري:

1- سوريا كمركز استراتيجي لسلاسل الإمداد: المحور الأساسي الذي ستطرحه الرئاسة السورية في القمة ليس سياسياً بالمعنى التقليدي، بل لوجستي اقتصادي. وبتقديم سوريا كمركز بديل واستراتيجي لسلاسل الإمداد

العالمية في ظل أزمة الملاحة البحرية الخانقة التي تتعرض لها المنطقة منذ إغلاق مضيق هرمز وتصاعد التوترات في البحر الأحمر.

فالموقع الجغرافي الفريد لسورية، المطل على البحر المتوسط عبر ميناء اللاذقية وطرطوس، والمتصل بمناطق الشرق الأوسط والخليج عبر شبكة طرق برية، يُعيد اليوم تعريف أهميته. ففي وقت تتعطل فيه القنوات البحرية التقليدية (قناة السويس وباب المندب)، يمكن أن تتحول سورية إلى بوابة عبور للبضائع بين الشرق والغرب، وهو ما تسعى دمشق لاستغلاله كورقة هامة وفرصة استثمارية ضخمة.

2. التعافي المستدام وإعادة الإدماج المالي: فعلى الصعيد الاقتصادي الداخلي، فسيحضر وزير المالية الجلسات المخصصة لملف "التعافي المستدام لسورية"، والتي تُعقد لأول مرة تحت مظلة G7. وفق ما نقلته رويترز، ستناقش هذه الجلسات آليات إعادة دمج سورية في النظام المالي العالمي بما يشمل:

- إعادة هيكلة الديون السيادية السورية.
- شروط عودة المصارف السورية إلى نظام سويفت (SWIFT).
- إنشاء آليات ضمان للاستثمارات الأجنبية في البنية التحتية.
- استئناف عمل بعثات صندوق النقد والبنك الدوليين في دمشق.

وهذه النقاط كانت حتى وقت قريب مجرد طموحات بعيدة المنال، لكن الانفتاح الدبلوماسي العربي والأوروبي، إلى جانب التطورات الإقليمية، هيأ الأرضية لهذه الخطوة.

ثالثاً: المكاسب المحققة: ماذا تحصد دمشق فعلاً؟ حققت سورية خلال الفترة الممتدة بين أواخر 2025 ومنتصف 2026 مجموعة من المكاسب الملموسة في مجالات متعددة. ففي المجال التجاري، تم فتح خطوط ائتمان تجارية مع أربع دول أوروبية هي إيطاليا وفرنسا واليونان ومالطا، خصصت بشكل أساسي لاستيراد الحبوب والأدوية والمواد الأساسية.

أما في قطاع الاستثمار، فقد جرى توقيع ثلاث مذكرات تفاهم مع ائتلافات استثمارية تجمع شركات خليجية وأوروبية، تستهدف إعادة تأهيل ميناء طرطوس ومطار دمشق الدولي، إلى جانب إنشاء منطقة لوجستية حرة قرب الحدود مع لبنان.

وفي القطاع المالي، شهدت الأشهر الأخيرة عودة خمسة مصارف سورية (خاصة ومختلطة) إلى نظام المراسلة المصرفية مع بنوك فرنسية وإيطالية، وإن كان ذلك بشكل تجريبي ومحدود.

وعلى الصعيد السياسي، تمكنت سورية من حصول اعتراف بحكم الأمر الواقع من ثلاث دول أعضاء في مجموعة السبع (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا)، تجلى في فتح قنوات دبلوماسية شبه علنية وتبادل زيارات لمسؤولين اقتصاديين. لكن على الجانب الآخر، لا تزال التحديات قائمة، ومن أبرزها:

- بطء وتيرة الاستثمارات المباشرة وتردّد المؤسسات المالية العالمية الكبرى بسبب غياب تسوية سياسية شاملة وما يرتبط بها من مخاطر تقييمية.

رابعاً- التحديات المطروحة على G7: من المتوقع أن تطرح الدول الغربية الأعضاء في المجموعة (الولايات المتحدة، بريطانيا، كندا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، اليابان) ثلاثة شروط رئيسية لأي اندماج اقتصادي كامل لسورية:

1. آليات الشفافية والمساءلة في إعادة الإعمار، لمنع أي فساد أو استخدام أموال دولية في غير أغراضها.
2. التزام سوري قابل للقياس بالإصلاحات النقدية والمالية، بما في ذلك استقلالية مصرف سورية المركزي ونشر بيانات دقيقة عن الاحتياطيات.
3. ضمانات بعدم عودة التصعيد العسكري أو استخدام الأراضي السورية لتهديد جيرانها.

أما سوريا، فستطلب في المقابل:

- جدول زمني واضح لتفعيل مشاريع إعادة الإعمار الكبرى.
- وبدء فوري لمشاريع البنية التحتية بتمويل من صندوق "G7 للتعافي السوري" (مقترح فرنسي – ألماني لم يُعلن رسمياً بعد).
- دعم دولي لخطة الربط البري البحري بين الخليج والبحر المتوسط عبر سورية.

خامساً: نافذة من ذهب أم اختبار صعب؟

تعتبر المشاركة السوريا في قمة G7 ليست مجرد تتويج رمزي للانفتاح الدولي، بل هي اختبار حقيقي لقدرة الحكومة الجديدة في دمشق على التحول من "دولة محاصرة وتنفتح" إلى "شريك اقتصادي فاعل". المكاسب التي حققتها سورية خلال الأشهر الماضية، فتح خطوط الائتمان، عودة المراسلة المصرفية، الاهتمام بمشاريع البنية التحتية، تعكس تغيراً في النظرة الغربية من عزل سورية إلى إشراكها كعنصر استقرار إقليمي.

لكن التحدي الأكبر يكمن في السرعة والمصداقية. فيعيش العالم اليوم أزمة سلاسل إمداد غير مسبوقة، وفراغاً جيوسياسياً تتنافس عليه قوى كبرى. إذا نجحت سورية في إقناع قادة السبع بأنها جاهزة لأن تكون جزءاً من الحل، لا المشكلة، فإن النافذة الحالية قد تتحول إلى تحول هيكلي دائم. أما إذا بدت الوعود السورية غامضة أو غير قابلة للتنفيذ، فقد تغلق هذه النافذة بسرعة، وتبقى سورية رهينة انتظار آخر وهي بغنى عن كل ذلك.

الخاتمة:

تُظهر المشاركة السورية المرتقبة في قمة مجموعة السبع تحولاً مهماً في طبيعة التعاطي الدولي مع الملف السوري، حيث لم تعد سورية تُطرح فقط بوصفها ساحة أزمات وصراعات، بل بدأت تُقدَّم باعتبارها محوراً اقتصادياً ولوجستياً يمكن أن يسهم في إعادة تشكيل مسارات التجارة وسلاسل الإمداد في المنطقة. ويعكس هذا التحول إدراكاً متزايداً لأهمية الموقع الجغرافي السوري في الربط بين البحر المتوسط والعمق الآسيوي والخليجي، خاصة في ظل التحديات التي تواجه الممرات البحرية التقليدية والتغيرات الجيوسياسية المتسارعة في الشرق الأوسط.

وفي الوقت ذاته، فإن نجاح هذا الانفتاح الدولي يظل مرتبطاً بقدرة الحكومة السورية على تقديم نموذج اقتصادي أكثر استقراراً وشفافية، قادر على استقطاب الاستثمارات وتعزيز الثقة الدولية بالمؤسسات المالية والإدارية السورية. كما أن إعادة دمج سورية في النظام المالي العالمي لن تتحقق فقط عبر التفاهمات السياسية، بل تتطلب إصلاحات اقتصادية ومصرفية حقيقية، وتوفير بيئة آمنة ومستقرة لمشروعات إعادة الإعمار والتنمية.

وعليه، فإن قمة G7 قد تمثل نقطة انطلاق نحو مرحلة جديدة من إعادة التموضع الاقتصادي لسورية إقليمياً ودولياً، إذا ما أحسنت دمشق استثمار هذه الفرصة الاستراتيجية. فالعالم اليوم يبحث عن ممرات آمنة

ومستقرة للتجارة والطاقة، وسورية تمتلك من المقومات الجغرافية والاقتصادية ما يؤهلها للعب هذا الدور، شريطة أن يتحول الانفتاح السياسي الحالي إلى مسار تنموي مستدام يعزز الاستقرار ويعيد دمج الاقتصاد السوري في المنظومة الاقتصادية العالمية.

استراتيجيات الصمود الاقتصادي المصري في ظل الصراعات الجيوسياسية الإقليمية: التحديات، الاستجابة، والفرص

إعداد: د. محمود أحمد فراج -متخصص في التنمية المستدامة، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة ، ومدير العلاقات العامة بالمجلس الأعلى للجامعات- جمهورية مصر العربية.

مقدمة: يمر الاقتصاد العالمي باختبار استراتيجي حاسم جراء الصراع المفتوح بين إيران من جهة، والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، وهو صراع تجاوز سيناريوهات التوترات المحدودة ليتحول إلى مواجهة شاملة أثرت على أهم شرايين الطاقة والتجارة الدولية. وتجد مصر نفسها في قلب هذا المشهد، لا كطرف عسكري، بل كدولة ذات موقع جيوسياسي متقاطع مع مسارح العمليات، مما يجعلها عرضة لصدمات مركبة تضرب مصادر النقد الأجنبي وترفع تكاليف المعيشة. تتبنى الدولة المصرية حالياً نهجاً يقوم على "الاستباقية الهادئة" لمواجهة هذه التداعيات، معتمدة على مرونة السياسات النقدية وتفعيل شبكات الحماية الاجتماعية.

سوف يتناول هذا المقال بالتحليل أبعاد هذا التحرك المصري، مستعرضاً محاور الاستجابة الرسمية التي اتخذتها الدولة لتخفيف حدة الصدمة، تليها قراءة في أبرز التحديات الهيكلية والمالية التي تفرضها الأزمة، وصولاً إلى استشراف الفرص البديلة التي يمكن لمصر اقتناصها لإعادة تموضع اقتصادها كمركز إقليمي مرن وسط أمواج الاضطرابات.

أولاً: محاور الاستجابة المصرية للأزمة

1. السياسة النقدية وإدارة صدمات رأس المال: واجه الاقتصاد المصري ضغوطاً فورية مع اندلاع الحرب، حيث انخفضت قيمة الجنيه بنسبة 8.2% خلال الأيام العشرة الأولى نتيجة الخروج الجماعي للأموال الساخنة (استثمارات المحافظ الأجنبية).

- **الاستجابة:** أكد البنك المركزي المصري أن مرونة سعر الصرف تمثل حائط الصد الأول لامتصاص الصدمات الخارجية والحفاظ على الاحتياطيات الدولية. وبناءً على ذلك، تم تعليق دورة التيسير النقدي مؤقتاً لتبني نهج "الانتظار والترقب" لضبط مستويات التضخم التي تأثرت بارتفاع أسعار الطاقة العالمية.

2. تدابير أمن الطاقة والبدائل اللوجستية: أدى إغلاق مضيق هرمز ووقف إمدادات الغاز الإقليمية إلى قفزة في فاتورة الطاقة المصرية من 1.2 مليار دولار شهرياً إلى 2.5 مليار دولار في مارس 2026.

- **الاستجابة:** قامت الحكومة برفع أسعار المحروقات بنسب تتراوح بين 14% و30% لضمان استدامة الإمدادات وتجنب توقف المصانع، كما بدأت مصر في تكثيف استخدام المازوت لتوليد الكهرباء لتعويض نقص الغاز المستورد.
- **البدائل الاستراتيجية:** تم طرح خط أنابيب "سوميد" (بطاقة 2.5 مليون برميل يومياً) كبديل جزئي لنقل النفط الخليجي إلى أوروبا، مما يعزز دور مصر كمحور طاقوي إقليمي.

3. تأمين الأمن الغذائي واستقرار الأسواق: تعد مصر من أكبر مستوردي القمح في العالم، مما يجعلها عرضة لاضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين بنسب وصلت إلى 300%.

- **الاستجابة:** تحركت الدولة دولياً لإبرام عقود توريد طويلة الأجل، خاصة مع روسيا، لضمان تدفق القمح. كما نجحت الحكومة في تأمين مخزون استراتيجي من السلع الأساسية يكفي لمدة تتراوح بين 6 أشهر وعام كامل. بالإضافة إلى ذلك، يتم تسريع إنشاء مركز الحبوب العالمي في الموانئ المصرية لتحويل البلاد إلى منصة لوجستية لتداول الغلال.

4. تفعيل شبكات الحماية الاجتماعية: لمواجهة "التضخم المركب" الناجم عن ارتفاع أسعار الطاقة وتراجع قيمة العملة، اتخذت الدولة خطوات لحماية الفئات الأكثر احتياجاً.

- **الاستجابة:** رفعت الحكومة الحد الأدنى للأجور ليصل إلى 8000 جنيه شهرياً، مع زيادة مخصصات الأجور في الموازنة بنسبة 21%. كما تم إقرار حزمة اجتماعية تشمل مساعدات نقدية لمستفيدي "تكافل وكرامة" ودعم إضافي لـ 10 ملايين أسرة على بطاقات التموين.

ثانياً: التحديات الاقتصادية الراهنة

تواجه الدولة المصرية ثلاثة تحديات رئيسية تهدد توازنها المالي:

- **قناة السويس:** تُعد "رهينة جغرافية" للصراع، حيث يُقدر تراجع إيراداتها بنسبة تتراوح بين 75% و90% نتيجة تحول السفن إلى طريق رأس الرجاء الصالح.

- **قطاع السياحة:** تأثر القطاع بتباطؤ الحجوزات وإلغاء الرحلات نتيجة المخاوف الأمنية الإقليمية، مع توقعات بخسارة تتراوح بين 35% و50% من الإيرادات في السيناريوهات القصيرة الأجل.
- **عجز الموازنة:** كل ارتفاع بمقدار 10 دولارات في سعر برميل النفط عالمياً يكلف الموازنة المصرية أعباءً إضافية تتراوح بين 1.1 و1.8 مليار دولار سنوياً.

ثالثاً: الفرص المتاحة وسط الأزمة

رغم قتامة المشهد، تبرز فرص استراتيجية يمكن لمصر استثمارها:

- **1. مركز إقليمي للغاز:** محطتا الإسالة في "إدكو" و"دمياط" تمنحان مصر فرصة ذهبية لسد الفجوة الطاقوية الأوروبية الناجمة عن تعطل مسارات الخليج.
- **2. جذب الاستثمارات:** يمكن لمصر تقديم نفسها كملاذ آمن لرسوم الأموال الهاربة من مناطق الصراع المباشر في الخليج، خاصة في قطاعات التصنيع والخدمات اللوجستية.
- **3. الدبلوماسية الاقتصادية:** تعزز جهود الوساطة المصرية والاتزان الاستراتيجي من مكانة مصر كشريك دولي موثوق، مما يسهل تفاوضها على خطوط ائتمان احترازية مع المؤسسات الدولية.

لذا تثبت المعطيات أن الاقتصاد المصري يمتلك وسادة من الاحتياطيات النقدية والتحويلات، لكنها ليست بلا حدود أمام حرب استنزاف طويلة. إن النجاح في تجاوز هذه المرحلة يعتمد على استمرار المرونة المدارة في سعر الصرف، وبناء احتياطيات سلعية استباقية، مع ضرورة الإسراع في تنويع مصادر الطاقة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر والدائري لتقليل الاعتماد على الواردات النفطية، تماشياً مع رؤية مصر 2030.

الخاتمة

إن الاقتصاد المصري يواجه واحدة من أكثر اللحظات تعقيدًا وحساسية في بيئته الإقليمية والدولية، في ظل تصاعد الصراعات الجيوسياسية وما تفرضه من ضغوط مباشرة على أسواق الطاقة، وحركة التجارة العالمية، وتدفقات الاستثمار والسياحة.

وقد أظهرت الأزمة أن موقع مصر الجغرافي، رغم ما يتيحه من مزايا استراتيجية، يجعلها في الوقت ذاته أكثر تعرضًا لتداعيات الاضطرابات الإقليمية، خصوصًا مع ارتباط مواردها الدولارية الحيوية بممرات التجارة والطاقة الدولية. ومع ذلك، فإن التجربة المصرية خلال هذه المرحلة عكست قدرة مؤسسات الدولة على

التحرك وفق مقاربة استباقية تجمع بين إدارة المخاطر قصيرة الأجل والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، من خلال تبني سياسات نقدية مرنة، وتعزيز أمن الطاقة والغذاء، وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية للتخفيف من حدة التداعيات التضخمية على المواطنين.

وفي ضوء ذلك، لم تقتصر الاستجابة المصرية على التعامل مع تداعيات الأزمة بوصفها تهديدًا عابرًا، بل اتجهت نحو إعادة توظيف التحديات في إطار رؤية أكثر شمولًا لتعزيز الصمود الاقتصادي. فقد برهنت الدولة على قدرة نسبية في احتواء صدمات خروج رؤوس الأموال، والحفاظ على استقرار الأسواق، وتأمين الاحتياجات الأساسية، رغم التراجع الحاد في إيرادات قناة السويس والضغوط المتزايدة على الموازنة العامة. كما أظهرت الأزمة أهمية امتلاك احتياطيات استراتيجية من السلع والطاقة، وضرورة تطوير أدوات إدارة الأزمات الاقتصادية بما يحقق قدرًا أكبر من المرونة والجاهزية أمام الصدمات الخارجية المتكررة.

وفي المقابل، فإن استمرار التوترات الجيوسياسية لفترات ممتدة قد يفرض تحديات أكثر عمقًا، خاصة فيما يتعلق بارتفاع كلفة الاقتراض، وزيادة الأعباء التضخمية، وتراجع بعض مصادر النقد الأجنبي، الأمر الذي يستدعي تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية وتعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات، ولا سيما في القطاعات الاستراتيجية المرتبطة بالغذاء والطاقة والصناعة. كما أن الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي يتطلب توسيع قاعدة الاقتصاد الحقيقي القائم على الإنتاج والتصدير، بدلاً من الاعتماد المفرط على التدفقات قصيرة الأجل أو القطاعات شديدة التأثر بالتقلبات الدولية.

ومن ناحية أخرى، تفتح الأزمة الراهنة أمام مصر فرصًا استراتيجية واعدة إذا ما أُحسن استثمارها، وفي مقدمتها تعزيز مكانتها كمركز إقليمي للطاقة والخدمات اللوجستية والتجارة العابرة، مستفيدة من بنيتها التحتية المتطورة وموقعها الجغرافي المحوري. كذلك يمكن للدبلوماسية الاقتصادية المصرية أن تلعب دورًا أكثر فاعلية في جذب الاستثمارات النوعية، وتوسيع الشراكات الإقليمية والدولية، خاصة في مجالات الاقتصاد الأخضر، والطاقة المتجددة، وسلاسل الإمداد الذكية، بما يتوافق مع التحولات العالمية نحو نماذج تنموية أكثر استدامة ومرونة.

وفي ضوء ذلك، فمن ضرورة الاستمرار في تبني سياسات اقتصادية مرنة ومتوازنة ترتكز على تنويع مصادر الدخل القومي، وتعميق التصنيع المحلي، وتعزيز الأمن الغذائي والمائي والطاقة، إلى جانب الإسراع في تنفيذ التحول نحو الاقتصاد الأخضر والرقمي باعتباره أحد أهم مسارات تقليل الهشاشة الاقتصادية مستقبلاً. كما

تبرز أهمية بناء منظومة إنذار مبكر للمخاطر الجيو-اقتصادية، وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية بصورة أكثر كفاءة واستهدافًا، بما يضمن الحفاظ على التماسك المجتمعي في أوقات الأزمات.

وأخيرًا، فإن مستقبل الاقتصاد المصري في عصر الجيو-اقتصاد لن يتحدد فقط بقدرته على مواجهة الصدمات، بل بمدى نجاحه في تحويل الأزمات إلى فرص لإعادة الهيكلة وبناء نموذج تنموي أكثر استدامة واستقلالية. فالعالم يتجه نحو مرحلة تتراجع فيها اليقينيات الاقتصادية التقليدية لصالح اعتبارات الأمن الاستراتيجي والمرونة الإنتاجية، وهو ما يفرض على مصر مواصلة تطوير قدراتها الاقتصادية والمؤسسية بما يعزز مكانتها كدولة محورية قادرة على التكيف والقيادة في بيئة دولية شديدة التقلب والتنافس.

قائمة المراجع:

1. الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة - رؤية مصر 2030 المُحدثة: الصادرة عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2022).
2. البدائل الاستراتيجية لمضيق هرمز.. وأمن الطاقة العالمي: مقال للسفير عمرو حلمي في جريدة المصري اليوم (أبريل 2026).
3. بيانات البنك المركزي المصري: بخصوص قدرة الاقتصاد على احتواء الصدمات الخارجية بفضل مرونة سعر الصرف (مايو 2026).
4. التداعيات الاقتصادية للحرب الأمريكية-الإسرائيلية ضد إيران: تحليل للدكتور مغاوري شلبي في مجلة السياسة الدولية (أبريل 2026).
5. الجهود المصرية لخفض التصعيد الإقليمي: تقرير الهيئة العامة للاستعلامات حول التحركات الدبلوماسية المصرية (مايو 2026).
6. تداعيات الحرب الإيرانية الصهيو أمريكية على الاقتصاد المصري: ورقة تحليلية من "ميدان" تضمنت أرقام الخسائر المتوقعة والسيناريوهات (مارس 2026).
7. هشاشة الاقتصاد المصري في ظل الحرب: تقرير "حلول للسياسات البديلة" بالجامعة الأمريكية، والذي ركز على أرقام فاتورة الطاقة والغاز (مارس 2026).
8. دبلوماسية التحول إلى مركز إقليمي للطاقة: دراسة حول مقومات مصر الطاقوية في مجلة السياسة الدولية.

9. مستقبل قناة السويس بين تهديدات الحوثيين والأهداف الإيرانية: تقدير موقف لمركز القادة للدراسات والأبحاث (أبريل 2026).
10. تحركات مصر الدولية لتأمين المخزون الاستراتيجي: تقرير الوقائع الإخبارية حول الأمن الغذائي ومركز الحبوب العالمي (مايو 2026).
11. مصر تصوغ خرائط التهدئة: مقال عصام خليل في اليوم السابع حول جهود الوساطة المصرية (أبريل 2026).
12. مواجهة تداعيات الحرب - زيادة المرتبات والحزمة الاجتماعية: تقرير جريدة الوطن حول الإجراءات الحكومية لحماية محدودي الدخل (مايو 2026).

الاقتصاد العربي في مواجهة الحروب الجيوسياسية الجديدة: بين اضطراب الأسواق وتصاعد المخاطر الاستراتيجية

إعداد : معمر السليمان - باحث اقتصادي – المملكة العربية السعودية

مقدمة : يشهد النظام الدولي في السنوات الأخيرة حالة متصاعدة من التوترات الجيوسياسية والصراعات الإقليمية التي لم تعد آثارها مقتصرة على الجوانب العسكرية والأمنية فحسب، بل امتدت بصورة مباشرة إلى الاقتصاد العالمي وأسواق الطاقة والتجارة الدولية وسلاسل الإمداد.

وفي قلب هذه التحولات تقف المنطقة العربية بوصفها واحدة من أكثر المناطق تأثرًا بالتقلبات الجيوسياسية، بحكم موقعها الاستراتيجي وارتباط اقتصاداتها بأسواق النفط والطاقة والتجارة البحرية الدولية.

ومع تصاعد التوترات المرتبطة بالحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران، دخل الاقتصاد العربي مرحلة جديدة من الضغوط المركبة، حيث تزايدت المخاوف من اضطرابات أسواق النفط، وارتفاع معدلات التضخم، وتراجع الاستثمارات الأجنبية، فضلًا عن تهديد الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي في عدد من الدول العربية. ولم تعد الحروب الحديثة مجرد نزاعات عسكرية تقليدية، بل تحولت إلى أدوات لإعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي عالميًا.

وتشير تقديرات صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن استمرار التصعيد العسكري في المنطقة قد يتسبب بخسائر اقتصادية تتراوح بين 120 و194 مليار دولار للدول العربية، مع ارتفاع معدلات التضخم وتزايد أعداد الفقراء والبطالة، الأمر الذي يعكس حجم الترابط بين الأمن الجيوسياسي والاستقرار الاقتصادي في الشرق الأوسط.

أولًا: الحروب الجيوسياسية الجديدة وتحول طبيعة الصراع الاقتصادي

أصبحت الحروب في القرن الحادي والعشرين ذات طابع اقتصادي واستراتيجي معقد، إذ لم تعد تعتمد فقط على القوة العسكرية المباشرة، وإنما تشمل العقوبات الاقتصادية، والحروب السيبرانية، والضغط على أسواق الطاقة، والتحكم بسلاسل الإمداد العالمية. ويُلاحظ أن القوى الكبرى باتت تستخدم الاقتصاد كسلاح استراتيجي لتحقيق أهدافها السياسية والجيوسياسية.

وتبرز الحرب الروسية–الأوكرانية، والتوترات في البحر الأحمر، والتصعيد مع إيران، بوصفها نماذج واضحة لتحول الصراعات إلى أدوات لإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي. فالتأثيرات الناتجة عن تلك الصراعات امتدت إلى أسعار النفط والغاز، وأسعار الغذاء، وحركة النقل البحري، والتضخم العالمي، وهو ما انعكس بشكل مباشر على الاقتصادات العربية.

وتكمن خطورة هذه التحولات في أن العديد من الاقتصادات العربية تعتمد بصورة رئيسية على عائدات النفط أو الاستيراد الخارجي للغذاء والسلع الأساسية، ما يجعلها أكثر هشاشة أمام الاضطرابات الجيوسياسية العالمية.

ثانيًا: اضطرابات أسواق الطاقة وتأثيرها على الاقتصادات العربية

تمثل منطقة الشرق الأوسط مركزًا رئيسيًا لإنتاج وتصدير النفط والغاز عالميًا، ولذلك فإن أي تصعيد عسكري في المنطقة ينعكس فورًا على أسواق الطاقة الدولية. وقد أدت التوترات المرتبطة بإيران إلى ارتفاع المخاوف من تعطّل الملاحة في مضيق هرمز، الذي يمر عبره جزء كبير من صادرات النفط العالمية.

ورغم أن ارتفاع أسعار النفط قد يحقق مكاسب مؤقتة للدول الخليجية المصدرة للطاقة، إلا أن استمرار التوترات لفترات طويلة قد يؤدي إلى آثار سلبية واسعة، منها:

- تراجع الاستثمارات الأجنبية.
- ارتفاع تكاليف التأمين والشحن.
- اضطراب التجارة الدولية.
- زيادة الضغوط التضخمية.
- تراجع معدلات النمو الاقتصادي غير النفطي.

كما أن الاقتصادات العربية غير النفطية ستكون الأكثر تضررًا، بسبب ارتفاع فاتورة استيراد الطاقة والسلع الأساسية، ما يؤدي إلى زيادة العجز المالي وارتفاع مستويات الدين العام.

وتحذر وكالة الطاقة الدولية من أن استمرار التوترات في الشرق الأوسط قد يؤدي إلى تقلبات حادة في أسعار النفط والغاز، الأمر الذي يهدد استقرار الاقتصاد العالمي ويزيد من الضغوط على الدول النامية.

ثالثًا: التضخم والأمن الغذائي في العالم العربي

يُعد التضخم أحد أخطر التداعيات الاقتصادية للحروب الجيوسياسية الحديثة، إذ يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة والنقل إلى زيادة أسعار الغذاء والسلع الأساسية عالميًا. وتواجه العديد من الدول العربية أصلًا تحديات اقتصادية مرتبطة بارتفاع معدلات البطالة والفقر وضعف القدرة الشرائية، ما يجعلها أكثر عرضة للأزمات التضخمية.

وتعتمد غالبية الدول العربية على استيراد جزء كبير من احتياجاتها الغذائية، خصوصًا القمح والزيوت والحبوب، ما يجعل الأمن الغذائي العربي مرتبطًا بشكل مباشر باستقرار الأسواق الدولية. ومع أي تصعيد عسكري أو اضطراب في التجارة البحرية، ترتفع أسعار الغذاء بصورة متسارعة، الأمر الذي ينعكس على الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وقد أشارت تقارير الإسكوا إلى أن ارتفاع التضخم في المنطقة العربية قد يدفع ملايين الأفراد إلى دائرة الفقر، خاصة في الدول ذات الاقتصادات الهشة أو المتأثرة بالنزاعات.

كما أن ارتفاع تكاليف المعيشة يؤدي إلى زيادة الضغوط على الحكومات العربية لتوفير الدعم الاجتماعي والاقتصادي، ما يضع الموازنات العامة تحت ضغوط متزايدة في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.

رابعًا: اضطراب التجارة البحرية وسلاسل الإمداد

تحتل المنطقة العربية موقعًا استراتيجيًا بالغ الأهمية في حركة التجارة العالمية، حيث تمر نسبة كبيرة من التجارة الدولية عبر البحر الأحمر وقناة السويس ومضيق هرمز. ولذلك فإن أي تصعيد عسكري في هذه المناطق يؤدي إلى اضطرابات مباشرة في سلاسل الإمداد العالمية.

وقد شهدت التجارة البحرية خلال السنوات الأخيرة تحديات متزايدة نتيجة الهجمات على السفن التجارية والتوترات الأمنية في البحر الأحمر، ما دفع العديد من شركات الشحن إلى تغيير مساراتها، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف النقل والتأمين.

وتنعكس هذه التطورات بشكل مباشر على الاقتصادات العربية، خصوصًا الدول التي تعتمد على التجارة الخارجية والاستيراد. كما أن اضطراب سلاسل الإمداد يؤثر على الصناعات المحلية، ويؤدي إلى نقص بعض السلع وارتفاع أسعارها.

وتشير تحليلات البنك الدولي إلى أن استمرار الاضطرابات الجيوسياسية قد يبطئ حركة التجارة العالمية ويؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي في عدد من الدول النامية، ومنها الدول العربية.

خامسًا: الاستثمارات الأجنبية ومستقبل التنمية الاقتصادية

تُعد الاستثمارات الأجنبية من أهم محركات النمو الاقتصادي في العديد من الدول العربية، خصوصًا في مجالات الطاقة والبنية التحتية والتكنولوجيا والسياحة. إلا أن الحروب والتوترات الجيوسياسية تؤدي غالبًا إلى تراجع ثقة المستثمرين وزيادة حالة عدم اليقين.

فالمستثمر الأجنبي يبحث دائمًا عن بيئة مستقرة سياسيًا وأمنيًا، وعندما ترتفع احتمالات التصعيد العسكري أو الاضطرابات الإقليمية، تتراجع تدفقات الاستثمار وتتجه رؤوس الأموال نحو الأسواق الأكثر استقرارًا.

كما أن استمرار التوترات قد يؤثر على المشاريع التنموية الكبرى في المنطقة، ويؤدي إلى تباطؤ خطط التنويع الاقتصادي التي تسعى العديد من الدول العربية إلى تحقيقها بعيدًا عن الاعتماد التقليدي على النفط.

ومن ناحية أخرى، فإن التحولات الجيوسياسية الحالية قد تدفع بعض الدول العربية إلى تعزيز شراكاتها الاقتصادية مع قوى دولية جديدة مثل الصين والهند، في إطار إعادة تشكيل التحالفات الاقتصادية العالمية.

سادسًا: السيناريوهات المستقبلية للاقتصاد العربي

في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية، يمكن تصور عدة سيناريوهات لمستقبل الاقتصاد العربي:

1- سيناريو التصعيد المستمر : ويفترض هذا السيناريو استمرار الصراعات والتوترات العسكرية، ما يؤدي إلى:

- ارتفاع أسعار النفط والطاقة.
- زيادة التضخم.
- تباطؤ النمو الاقتصادي .
- تراجع الاستثمارات الأجنبية.
- اتساع معدلات الفقر والبطالة.

ويُعد هذا السيناريو الأكثر خطورة على الاقتصادات العربية الهشة.

2- سيناريو الاحتواء والتهدئة : ويقوم هذا السيناريو على نجاح الجهود الدبلوماسية في احتواء التصعيد، ما يسمح باستعادة جزء من الاستقرار الاقتصادي وتقليل الضغوط على الأسواق العالمية.

3- سيناريو إعادة تشكيل الاقتصاد الإقليمي : ويفترض هذا السيناريو أن تدفع الأزمات الحالية الدول العربية إلى تسريع مشاريع التكامل الاقتصادي، وتعزيز الأمن الغذائي، وتنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على الخارج.

سابعًا: كيف يمكن للدول العربية تقليل الخسائر؟

تحتاج الدول العربية إلى تبني استراتيجيات اقتصادية وأمنية طويلة المدى لمواجهة تداعيات الحروب الجيوسياسية، ومن أبرزها:

- تنويع مصادر الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.

- تعزيز الأمن الغذائي والاستثمار الزراعي.
- تطوير الصناعات المحلية.
- تعزيز التعاون الاقتصادي العربي.
- الاستثمار في التكنولوجيا والطاقة المتجددة.
- بناء احتياطيات استراتيجية للسلع الأساسية.
- تحسين إدارة الأزمات والمخاطر الاقتصادية.

كما أن تعزيز الاستقرار السياسي والأمني الداخلي يمثل عاملًا أساسيًا لحماية الاقتصادات العربية من الصدمات الخارجية.

خاتمة

أثبتت الحروب الجيوسياسية الحديثة أن الاقتصاد أصبح أحد أهم ميادين الصراع الدولي، وأن المنطقة العربية تقف اليوم أمام تحديات استراتيجية معقدة تتداخل فيها السياسة بالأمن والاقتصاد والطاقة. وفي ظل التصعيد الإقليمي الراهن، تواجه الاقتصادات العربية ضغوطًا متزايدة تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في العديد من الدول.

ومع ذلك، فإن هذه التحديات قد تمثل في الوقت ذاته فرصة لإعادة التفكير في نماذج التنمية الاقتصادية العربية، وتعزيز التكامل الإقليمي، وبناء اقتصادات أكثر تنوعًا وقدرة على الصمود أمام الأزمات العالمية. فالمستقبل الاقتصادي للمنطقة لن يتحدد فقط بنتائج الصراعات العسكرية، وإنما بمدى قدرة الدول العربية على التكيف مع التحولات الجيوسياسية الجديدة وصياغة استراتيجيات تنموية أكثر استقلالًا واستدامة.

قائمة المراجع :

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تقارير التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية.

2. الإسكوا – تقارير التضخم والفقر في الدول العربية.

3. صندوق النقد الدولي – آفاق الاقتصاد الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

4. البنك الدولي – تقارير التجارة العالمية والتنمية الاقتصادية.

5. وكالة الطاقة الدولية – تقارير أسواق النفط والطاقة العالمية.

6.Barry Buzan & Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security.

7 .Joseph Nye, The Future of Power.

8 .Thomas Friedman, The Lexus and the Olive Tree.

الصراعات الدولية والتحولات الاقتصادية: قراءة مستقبلية لبرامج التنمية في العالم النامي

إعداد: د. أحمد عبد الخالق عبد العليم زيادة - متخصص في التنمية والتخطيط – مدرب معتمد وباحث في قضايا التنمية – جمهورية مصر العربية

المقدمة: يشهد النظام الدولي في العقود الأخيرة حالة متسارعة من التحولات السياسية والاقتصادية التي أعادت تشكيل بنية الاقتصاد العالمي وأثرت بصورة مباشرة على مسارات التنمية، خاصة في الدول النامية. فلم تعد الصراعات الدولية تقتصر على المواجهات العسكرية التقليدية، بل أصبحت تمتد إلى مجالات الاقتصاد والطاقة والتكنولوجيا والتجارة الدولية، الأمر الذي أدى إلى ظهور أنماط جديدة من التنافس بين القوى الكبرى، انعكست آثارها على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي العالمي. وقد ساهمت الحرب الروسية الأوكرانية، وتصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، والمنافسة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، في خلق بيئة دولية تتسم بارتفاع معدلات عدم اليقين الاقتصادي، واضطراب أسواق الطاقة والغذاء، وتراجع الاستثمارات العالمية.

وفي ظل هذه التطورات، أصبحت الدول النامية تواجه تحديات متزايدة تتعلق بارتفاع معدلات التضخم، وتفاقم أعباء الديون الخارجية، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، فضلًا عن الضغوط الاجتماعية الناتجة عن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. ومن ثم، باتت برامج التنمية في العالم النامي مطالبة بإعادة التكيف مع المتغيرات الدولية الجديدة من خلال تبني سياسات أكثر مرونة واستدامة، تجمع بين تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز الحماية الاجتماعية، بما يضمن الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في مواجهة الأزمات العالمية المتلاحقة.

أولًا: الصراعات الدولية و أثرها في التحولات الاقتصادية العالمية

أصبحت الصراعات الدولية أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة، حيث أدت الأزمات الجيوسياسية إلى اضطراب حركة التجارة الدولية وسلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء والمواد الخام. وقد ساهمت الحرب الروسية الأوكرانية، التي تُعد من أكبر الأزمات الجيوسياسية المعاصرة، في إحداث اضطرابات حادة في الأسواق العالمية، خاصة أن روسيا وأوكرانيا تمثلان نسبة مهمة من صادرات القمح والطاقة عالميًا.

وتشير تقديرات المؤسسات الاقتصادية الدولية إلى أن معدلات التضخم العالمية ارتفعت بصورة ملحوظة بعد عام 2022، حيث تجاوز متوسط التضخم العالمي نحو 8% في بعض الاقتصادات، نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز والسلع الغذائية. كما ارتفعت أسعار الفائدة العالمية بصورة غير مسبوقة، مع اتجاه البنوك المركزية الكبرى، وعلى رأسها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، إلى تشديد السياسات النقدية لمواجهة التضخم، وهو ما أدى إلى زيادة تكلفة الاقتراض الخارجي على الدول النامية.

ومن ناحية أخرى، أدت المنافسة الاقتصادية والتكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين إلى إعادة تشكيل سلاسل التوريد العالمية، حيث بدأت العديد من الشركات الدولية في إعادة توزيع استثماراتها وتقليل الاعتماد على الأسواق التقليدية، الأمر الذي أثر بصورة مباشرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية.

شكل (1): أبرز الآثار الاقتصادية للصراعات الدولية

التأثير الاقتصادي	الانعكاس على الدول النامية
ارتفاع أسعار الطاقة	زيادة تكلفة الإنتاج والاستيراد
اضطراب سلاسل الإمداد	نقص السلع وارتفاع الأسعار
ارتفاع أسعار الفائدة العالمية	زيادة أعباء الديون الخارجية
تراجع الاستثمارات الأجنبية	تباطؤ النمو الاقتصادي
ارتفاع التضخم العالمي	انخفاض القوة الشرائية للمواطنين

ثانيًا: التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وأمن الطاقة العالمي

تُعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق تأثرًا بالصراعات الدولية، نظرًا لما تتمتع به من أهمية استراتيجية في معادلة الطاقة والتجارة العالمية. وتبرز أهمية المنطقة بصورة خاصة في ظل موقعها الجغرافي الحيوي واحتوائها على نسبة كبيرة من احتياطيات النفط والغاز العالمية.

ويُعد مضيق هرمز من أهم الممرات البحرية في العالم، حيث يمر عبره ما يقرب من 20% من تجارة النفط العالمية يوميًا، الأمر الذي يجعل أي توترات عسكرية أو أمنية في منطقة الخليج العربي ذات تأثير مباشر على الاقتصاد العالمي. وقد أدت التوترات الإقليمية المرتبطة بإيران، إلى جانب الصراعات الممتدة في بعض دول المنطقة، إلى زيادة المخاوف بشأن أمن الطاقة العالمي واستقرار الأسواق الدولية.

كما أدت هذه التوترات إلى ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين البحري، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على أسعار السلع المستوردة، خاصة في الدول النامية المعتمدة على الاستيراد الخارجي للغذاء والطاقة. وفي الوقت ذاته، دفعت هذه التطورات العديد من الدول إلى إعادة التفكير في استراتيجيات الأمن الغذائي والطاقة، والتوسع في مصادر الطاقة البديلة والمتجددة.

شكل بياني (2): العلاقة بين التوترات الجيوسياسية وأسعار الطاقة

ثالثًا: تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على برامج التنمية في الدول النامية

فرضت التحولات الاقتصادية الدولية تحديات كبيرة على برامج التنمية في الدول النامية، حيث أصبحت الحكومات تواجه ضغوطًا متزايدة نتيجة ارتفاع عجز الموازنات العامة، وزيادة تكلفة الدعم، وتراجع الموارد المالية والاستثمارات الأجنبية.

وقد أشارت تقارير دولية إلى ارتفاع معدلات الفقر في عدد من الدول النامية نتيجة موجات التضخم العالمية، حيث تراجعت القوة الشرائية للمواطنين، وارتفعت أسعار الغذاء والطاقة والخدمات الأساسية. كما أدت الزيادات المتتالية في أسعار الفائدة العالمية إلى زيادة أعباء خدمة الدين الخارجي، الأمر الذي قلّص من قدرة الحكومات على تمويل برامج التنمية والاستثمار في البنية التحتية.

وفي هذا السياق، برزت أهمية برامج الحماية الاجتماعية باعتبارها إحدى الأدوات الرئيسية لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمات العالمية. فلم تعد الحماية الاجتماعية تقتصر على تقديم الدعم النقدي للفئات الفقيرة فقط، بل أصبحت تمثل آلية استراتيجية للحفاظ على الاستقرار المجتمعي وتعزيز قدرة الدول على الصمود أمام الأزمات.

وقد اتجهت العديد من الدول النامية إلى التوسع في برامج الدعم النقدي المباشر، والتأمين الصحي، ودعم السلع الأساسية، وتحسين شبكات الأمان الاجتماعي، بهدف الحد من آثار التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة.

رابعًا: رؤية مصر 2030 ودورها في تعزيز التنمية المستدامة في ظل الأزمات العالمية

في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية، تمثل رؤية مصر 2030 إطارًا استراتيجيًا يسعى إلى تعزيز قدرة الدولة المصرية على مواجهة التحديات الدولية وتحقيق التنمية المستدامة. وقد ركزت الرؤية على مجموعة من المحاور الأساسية، من أبرزها تنويع مصادر الدخل القومي، وتعزيز دور القطاع الخاص، ودعم التحول الرقمي، وتطوير قطاعات الصناعة والطاقة والسياحة والبنية التحتية.

كما أولت الدولة المصرية اهتمامًا متزايدًا ببرامج الحماية الاجتماعية، خاصة في ظل الضغوط الاقتصادية العالمية، حيث تم التوسع في برامج الدعم النقدي مثل برنامج "تكافل وكرامة"، وزيادة مخصصات الدعم التمويني، إلى جانب تنفيذ العديد من المبادرات الصحية والاجتماعية التي تستهدف تحسين جودة الحياة للفئات الأكثر احتياجًا.

وقد ساهمت هذه السياسات في تعزيز قدرة المجتمع المصري على مواجهة التداعيات الاقتصادية العالمية، وتحقيق قدر من التوازن بين متطلبات الإصلاح الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. كما اتجهت الدولة إلى دعم مشروعات الأمن الغذائي والطاقة المتجددة، والتوسع في الاقتصاد الأخضر والتحول الرقمي، بهدف تقليل الاعتماد على الخارج وتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني.

شكل بياني (3): محاور رؤية مصر 2030 في مواجهة الأزمات العالمية

الخاتمة:

في ضوء ما يشهده العالم من صراعات دولية وتحولات اقتصادية متسارعة، أصبح من الواضح أن النظام الاقتصادي العالمي يمر بمرحلة شديدة التعقيد تتداخل فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والتكنولوجية بصورة غير مسبوقة. وقد انعكست هذه التحولات بشكل مباشر على الدول النامية، التي أصبحت تواجه تحديات متزايدة تتعلق بارتفاع معدلات التضخم، واضطراب أسواق الطاقة والغذاء، وتراجع الاستثمارات الأجنبية، فضلًا عن تصاعد أعباء الديون الخارجية وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي. وأثبتت الأزمات الدولية المتلاحقة أن الاقتصادات النامية تُعد الأكثر تأثرًا بالصدمات الخارجية، نتيجة اعتمادها بدرجات متفاوتة على الواردات والأسواق العالمية ومصادر التمويل الخارجي.

كما أن الصراعات الجيوسياسية لم تعد تقتصر آثارها على الجوانب العسكرية فقط، بل امتدت لتؤثر بصورة عميقة في برامج التنمية والاستقرار الاجتماعي، الأمر الذي فرض على الحكومات إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن تعزيز قدرة المجتمعات على التكيف والصمود أمام الأزمات. وفي هذا السياق، برزت أهمية برامج الحماية الاجتماعية باعتبارها أحد أهم الأدوات الاستراتيجية للحفاظ على الاستقرار المجتمعي، من خلال دعم الفئات الأكثر احتياجًا، وتخفيف آثار التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة، وتحسين جودة الحياة.

ومن ناحية أخرى، أكدت التحولات الاقتصادية العالمية أهمية تبني نماذج تنموية أكثر مرونة واستدامة، تقوم على تنويع مصادر الدخل، وتعزيز التصنيع المحلي، ودعم الأمن الغذائي والطاقة، والتوسع في الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر، بما يسهم في تقليل الاعتماد على الخارج والحد من التأثر بالتقلبات الدولية. وفي هذا الإطار، تمثل رؤية مصر 2030 نموذجًا استراتيجيًا مهمًا يسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال دعم الإصلاح الاقتصادي، وتمكين القطاع الخاص، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية.

وعليه، فإن مستقبل التنمية في العالم النامي سيظل مرتبطًا بمدى قدرة هذه الدول على بناء سياسات اقتصادية واجتماعية مرنة وقادرة على التكيف مع المتغيرات الدولية المتسارعة، مع تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، والاستثمار في رأس المال البشري، وتطوير آليات إدارة الأزمات والمخاطر. فالتنمية المستدامة لم تعد خيارًا تنمويًا فحسب، بل أصبحت ضرورة استراتيجية لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الأمن التنموي في عالم يشهد تحولات وصراعات متلاحقة.

المضايق البحرية ودورها في الاقتصاد الإقليمي

إعداد: د. محمد البدري الوحش -دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية – جمهورية مصر العربية.

المقدمة: تُعدّ المضائق البحرية من أهم المرتكزات الاستراتيجية في الاقتصاد العالمي المعاصر، لما تمثله من شرايين رئيسية لحركة التجارة الدولية ونقل الطاقة والسلع والخدمات بين القارات. وقد ازدادت أهمية هذه المضائق بصورة كبيرة في ظل التطور التكنولوجي المتسارع واتساع نطاق التجارة العالمية وسلاسل الإمداد العابرة للحدود، الأمر الذي جعلها محورًا رئيسيًا للتنافس والصراع بين القوى الدولية والإقليمية. ولم تعد أهمية المضائق البحرية مقتصرة على نقل النفط والبضائع فقط، بل امتدت لتشمل كابلات الاتصالات والإنترنت العالمية، مما جعلها عنصرًا حيويًا في استقرار الاقتصاد الدولي واستمرارية النشاط الصناعي والتجاري العالمي.

وفي هذا السياق، برز مفهوم "الإقليمية الجديدة" باعتباره أحد المفاهيم المرتبطة بتطور دور المضائق البحرية، حيث أصبحت هذه المضائق عاملًا مهمًا في تعزيز التكامل الاقتصادي والتعاون الإقليمي بين الدول المطلة عليها، بما يحقق مصالح اقتصادية واستراتيجية مشتركة. ومن ثم، فإن أي اضطراب أمني أو سياسي في هذه الممرات البحرية ينعكس بصورة مباشرة على حركة التجارة العالمية وأسعار الطاقة وتكاليف النقل والتأمين، الأمر الذي يؤثر على الاقتصاد العالمي والإقليمي على حد سواء.

أولًا: الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للمضائق البحرية تلعب المضائق في الاقتصاد الدولي والإقليمي دورًا مهمًا في عملية التبادل التجاري والتي ظهرت بجلاء مع التسارع التقني الكبير، إذ أضحت المضائق البحرية وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط محورًا لصراعات القوى الدولية الكبرى لما تمثله من عقد اقتصادية مهمة للتجارة العالمية والتي بدونها تصاب التجارة العالمية بشلل كبير.

فيما يعد مفهوم الإقليمية الجديدة من المفاهيم المحورية المرتبطة بالتطور المعاصر لعمل المضائق البحرية، وقد جاء المفهوم نتاجًا لتشعب العلاقات بين الفواعل الإقليميين؛ إذ لم تقتصر على المفهوم التقليدي للإقليمية والتي ركزت على جانب التحالف العسكري، والذي كان قائمًا في بداية قيامه على مكامن مشتركة بين الدين والثقافة واللغة والتاريخ، بل نشوء المنظمات الإقليمية.

ففي بداية القرن الماضي كانت تقوم على تلك العناصر للالتقاء، بيد أنه مع التسارع التقني الرهيب لم يعد لتلك العناصر الفاعلية الوحيدة، بل دخل معها التجارة العابرة للقارات وبخاصة مع ازدياد حركة التجارة العالمية وتجارة الخدمات والتجارة الإلكترونية وغيرها، وإن كانت الإقليمية الجديدة هي عملية متعددة العناصر نحو تحقيق التكامل الإقليمي عبر سلسلة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإنها تكون عملية من عمليات التكامل الإقليمي لخدمة مصالح الفواعل الإقليميين، ويرتبط بتنوع عمليات التكامل الإقليمي عملية الدمج بين مجموعات مختلفة إقليميًا، ولا يعني تماهي المجتمعات بالكلية، لكن التطور التقني الكبير يجعلك تقف مستقصيًا تأثير التطور في دمج المجتمعات.

كما تمثل المضائق البحرية ممرات مائية طبيعية تربط بين البحار والمحيطات، وتؤدي دورًا محوريًا في تسهيل حركة الملاحة الدولية والتبادل التجاري بين الدول. ووفقًا للقانون الدولي، تتمتع المضائق بحرية الملاحة والحركة التجارية والعسكرية، ما لم توجد قيود قانونية أو اتفاقيات خاصة تنظم استخدامها.

وفي هذا السياق، لم تعد المضائق البحرية مهمة لنقل التجارة والطاقة والسلع والخدمات، بل يمر من خلالها كابلات الإنترنت والاتصالات، وهي البعد الأهم في تحقيق التوازن للاقتصاد الدولي، وأي خلل في عمل المضائق البحرية يؤدي إلى خلل كبير في الإنتاج العالمي وفي تعطل الصناعة على مستوى العالم، وبالتالي يقل حجم المعروض، ناهيك عن ازدياد تكلفة التأمين على السفن وتأمين خطوط الملاحة سواء في المضائق التي تشهد اضطرابًا، أو في حالة اختيار ممرات بحرية أكثر طولًا، ناهيك عن ارتفاع تكاليف التشغيل، وبالتالي وجود حلقات متصلة من الأزمات الاقتصادية عالميًا.

وبذلك، فقد أصبحت المضائق البحرية في العصر الحديث أحد أهم عناصر القوة الجيوسياسية، نظرًا لاعتماد الاقتصاد العالمي عليها بصورة كبيرة في نقل النفط والغاز والمواد الخام والسلع الصناعية. كما تلعب هذه المضائق دورًا رئيسيًا في استقرار سلاسل الإمداد العالمية، إذ يؤدي أي اضطراب فيها إلى ارتفاع تكاليف النقل والتأمين البحري، وتعطل عمليات الإنتاج والتجارة الدولية، مما ينعكس بصورة مباشرة على معدلات التضخم وأسعار السلع عالميًا.

كما ساهمت التطورات التكنولوجية في تعزيز أهمية المضائق البحرية، حيث تمر عبرها كابلات الألياف الضوئية وشبكات الاتصالات الدولية، وهو ما جعلها جزءًا أساسيًا من البنية التحتية للاقتصاد الرقمي العالمي. ومن هنا، أصبحت السيطرة على المضائق أو تأمينها أحد الأهداف الاستراتيجية للقوى الدولية والإقليمية، ويوضح الجدول التالي أهم المضايق والممرات البحرية عالميًا.

أهم المضائق والممرات البحرية في التجارة العالمية

الأهمية الاقتصادية	الموقع	المضيق أو الممر
الطريق الرئيسي للتجارة والطاقة إلى شرق آسيا	بين ماليزيا وإندونيسيا	مضيق ملقا
أكبر ممر عالمي لتجارة النفط والغاز	الخليج العربي	مضيق هرمز
يربط الخليج وأوروبا عبر قناة السويس	البحر الأحمر	باب المندب
أحد أهم طرق التجارة بين آسيا وأوروبا	مصر	قناة السويس
ممر رئيسي لصادرات البحر الأسود	تركيا	البوسفور والدردنيل

المصادر: UNCTAD، إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

ثانيًا: الأهمية الجيوسياسية للمضائق البحرية في المنطقة

تتمتع منطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط بأهمية جيوسياسية كبيرة نتيجة احتوائها على عدد من أهم المضائق والممرات البحرية في العالم، والتي تُعد نقاط اختناق رئيسية لحركة التجارة والطاقة الدولية.

1. **مضيق باب المندب:** يُعد مضيق باب المندب من أهم الممرات البحرية العالمية، حيث يربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي، ويمثل البوابة الجنوبية لقناة السويس. ويعبر من خلاله نحو 15% من حجم التجارة العالمية، إضافة إلى كميات ضخمة من النفط والغاز والسلع والبضائع المتجهة بين آسيا وأوروبا. كما تزداد أهميته الاستراتيجية لمرور عدد من كابلات الإنترنت والألياف الضوئية العالمية عبره، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن ما يقارب 20% من حركة الإنترنت العالمية تمر عبر الكابلات الممتدة في هذه المنطقة.
2. **مضيق البوسفور والدردنيل:** يمثل مضيقا البوسفور والدردنيل حلقة الوصل البحرية بين آسيا وأوروبا، ويخضعان لاتفاقية مونترو لعام 1936 التي تنظم حرية الملاحة فيهما. وتكمن أهميتهما الاقتصادية في كونهما ممرًا رئيسيًا لنقل النفط والغاز من روسيا ومنطقة بحر قزوين إلى الأسواق الأوروبية، مما يمنح تركيا أهمية جيوسياسية واقتصادية كبيرة في معادلة الطاقة العالمية.
3. **قناة السويس:** تُعد قناة السويس من أهم الممرات المائية الصناعية في العالم، حيث تربط بين البحر الأحمر والبحر المتوسط، وتمثل أقصر طريق بحري بين الشرق والغرب. وتشير الإحصاءات إلى أن نحو 12% من حجم التجارة العالمية وقرابة 30% من حركة الحاويات العالمية تمر عبر القناة، وهو ما يمنح مصر مكانة استراتيجية كبيرة في الاقتصاد العالمي وحركة التجارة الدولية.

4. **مضيق جبل طارق:** يمثل مضيق جبل طارق المدخل الغربي للبحر المتوسط، ويُعد من أهم شرايين الطاقة والتجارة الدولية، حيث تمر عبره نسبة كبيرة من تجارة الحاويات والنفط والغاز العالمية. كما يمنح الموقع الجغرافي للمضيق أهمية استراتيجية للقوى الدولية، نظرًا لقدرته على التحكم في حركة الملاحة بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي.

ويمكن بالنظر للمضائق بمنطقة الشرق الأوسط أو المضائق المتلامسة بين المنطقة العربية وغيرها من المضائق وحصرها في المضائق الطبيعية وهي مضائق هرمز، وباب المندب، وجبل طارق، والبوسفور، والدردنيل، ثم إنشاء محور الربط بينهم في قناة السويس، فالمنطقة برمتها أصبحت محور التجارة بين العالم بجميع قاراته. وبذلك يمكن القول إن نصف تجارة العالم لابد لها من أن تعبر المنطقة، أو تلتف حولها؛ والتجارة العالمية بفعل التقدم التقني في حالة ازدياد شديد، مما يعني ضرورة التعاون بين القوى الإقليمية في المنطقة المشرفة بحريًا على تلك المضائق، وهو ما يولد بالضرورة معاني زيادة القوة الإقليمية لتلك الدول وحتمية التعاون فيما بينها والتنسيق من أجل أمن المنطقة والاستفادة من تلك المضائق ولو لم يكن بصورة مباشرة.

ولكن في هيئة تحالفات أمنية واقتصادية وتوسيع هامش المناورة على المستوى الإقليمي، فالدور المصري يمكن قياسه بمدى أهمية قناة السويس في حركة التجارة العالمية، وكذا مضيقي البوسفور والدردنيل بالنسبة لتركيا والذي أتاح لها تحقيق مقاربة اقتصادية مهمة، وبخاصة في ظل العجز الشديد في موارد الطاقة لديها؛ حيث أتاح لها الموقع الحصول على الغاز والنفط الإيراني والروسي حتى في ظل الاختلافات السياسية الحادة بشأن سوريا. ويمكن اعتبار إشراف تركيا على تلك المضائق -وبالرغم من قانون مونترو الذي أوجب حرية الملاحة فيه- أن تركيا تستطيع التأثير إن أرادت على حركة الملاحة في مضيقي البوسفور والدردنيل.

وتبرز حالة مضيق هرمز للدراسة؛ حيث إنه في ذروة الطلب العالمي على النفط وأهميته في تدوير عجلة الاقتصاد العالمي، وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

وفي هذا الإطار، تعتبر المضايق قنوات رئيسية للتجارة العالمية، تبرز أهميتها الإقليمية فيما يلي:

1. تعبر من خلالها ما يقارب من 70% من احتياجات الإقليم للمواد الخام والسلع الوسيطة وتامة الصنع، كما تعمل المضايق في خلق رواج اقتصادي عن طريق تبادل الموارد الطبيعية والمنتجات الصناعية بسلاسة مما يعزز النمو الاقتصادي المشترك.
2. الاعتماد المتبادل؛ وذلك عن طريق تدفق السلع والمواد بين جميع الدول الإقليمية مما يخلق حالة من الاعتماد المتبادل التي تجبر أطرافه على مزيد من التعاون الاقتصادي.
3. تحويل الممرات والمضايق لمراكز اقتصادية: حيث إن المضائق حاليًا هي مراكز جذب اقتصادية مهمة؛ حيث تنشأ حولها المناطق الحرة والمناطق الصناعية ومراكز الدعم اللوجستي.

كما تتضمن انخفاض تكاليف الصيانة وقطع الغيار، والقيام بتحقيق التخصصية في الإنتاج؛ فالمضائق هي بمثابة حلقة الاتصال الرئيسة لربط المصانع التي تنتج المواد الخام بالمصانع التي تقوم بالتجميع وصولًا للأسواق الاستهلاكية، وبدون المضائق لا نجد سلاسل القيمة المضافة وتصبح تكلفة الإنتاج باهظة الثمن.

ثالثًا: الآثار الاقتصادية للمضائق البحرية على دول الإقليم تلعب المضائق البحرية دورًا مهمًا في دعم الاقتصادات الإقليمية وتعزيز حركة التجارة والاستثمار، حيث تعتمد العديد من الدول على هذه الممرات في استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة والمنتجات الصناعية، فضلًا عن تصدير النفط والغاز والسلع المختلفة.

وتسهم المضائق البحرية في خلق حالة من الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، نتيجة التدفقات التجارية المستمرة عبرها، الأمر الذي يدفع نحو تعزيز التعاون الاقتصادي والتنسيق الإقليمي للحفاظ على أمن الملاحة واستقرار التجارة الدولية.

كما تحولت المناطق المحيطة بالمضائق إلى مراكز اقتصادية ولوجستية كبرى، تضم الموانئ الحديثة والمناطق الحرة ومراكز إعادة الشحن والصيانة والخدمات البحرية، وهو ما ساهم في تنشيط حركة الاستثمار وخلق فرص العمل وتحقيق قيمة مضافة للاقتصادات المحلية.

ومن ناحية أخرى، يؤدي أي اضطراب أمني أو سياسي في المضائق البحرية إلى آثار اقتصادية سلبية كبيرة، تتمثل في ارتفاع أسعار النفط والطاقة، وزيادة تكاليف النقل والتأمين البحري، وتعطل سلاسل الإمداد، وهو ما ينعكس على معدلات التضخم والإنتاج الصناعي العالمي.

رابعًا: مستقبل المضائق البحرية في الاقتصاد الإقليمي والدولي تشير التوقعات المستقبلية إلى أن المضائق البحرية ستظل عنصرًا أساسيًا في الاقتصاد العالمي، إلا أن طبيعة إدارتها وتشغيلها ستشهد تطورات كبيرة في ظل التحول الرقمي والتقدم التكنولوجي.

ومن المتوقع أن تعتمد إدارة الملاحة في المضائق مستقبلًا على تقنيات الذكاء الاصطناعي والأنظمة الذكية لتنظيم حركة السفن والتنبؤ بالمخاطر الجوية والبحرية وتقليل احتمالات الحوادث البحرية، بما يسهم في رفع كفاءة النقل البحري وتقليل الخسائر الاقتصادية.

وفي المقابل، قد تتجه بعض الدول إلى إنشاء بدائل برية وسكك حديدية وخطوط أنابيب نفط وغاز تقلل من الاعتماد الكامل على المضائق البحرية، خاصة في ظل التهديدات الأمنية والصراعات الجيوسياسية المتزايدة.

كما يُتوقع أن تتحول الموانئ والمضائق البحرية إلى مراكز للاقتصاد الأخضر والطاقة النظيفة، من خلال توفير الوقود الأخضر والخدمات البيئية للسفن، وهو ما سيمنح الدول القادرة على تطوير موانئها ومضائقها ميزة تنافسية كبيرة في الاقتصاد العالمي المستقبلي.

الخاتمة :

إن المضائق البحرية تمثل أحد أهم المرتكزات الاستراتيجية للاقتصاد العالمي والإقليمي، لما تؤديه من دور حيوي في نقل التجارة والطاقة والسلع والخدمات بين قارات العالم. وقد ازدادت أهميتها بصورة كبيرة في ظل العولمة والتطور التكنولوجي واتساع سلاسل الإمداد الدولية، الأمر الذي جعلها محورًا رئيسيًا للتنافس والصراع بين القوى الدولية والإقليمية. كما أن استقرار هذه المضائق يرتبط بصورة مباشرة باستقرار الاقتصاد العالمي، حيث يؤدي أي اضطراب فيها إلى ارتفاع تكاليف النقل والطاقة وتعطل التجارة العالمية وزيادة الأزمات الاقتصادية.

وفي ضوء ذلك، أصبحت حماية المضائق البحرية وتأمينها ضرورة استراتيجية للدول المطلة عليها، ليس فقط للحفاظ على مصالحها الاقتصادية، بل أيضًا لضمان استقرار التجارة الدولية وحركة الطاقة العالمية. ومن ثم، تبرز أهمية تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، وتطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية المرتبطة بالمضائق، إلى جانب توظيف التكنولوجيا الحديثة والاقتصاد الأخضر في إدارة الموانئ والممرات البحرية، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز مكانة دول الإقليم في الاقتصاد العالمي.

مضيق هرمز وتحولات النظام الدولي: التداعيات الاقتصادية والجيوسياسية ومستقبل الأمن العربي في ظل الصراعات الإقليمية

إعداد: خالد فواز - باحث اقتصادي – جمهورية مصر العربية .

مقدمة: يشهد النظام الدولي في المرحلة الراهنة حالة متزايدة من الاضطراب وعدم اليقين نتيجة تصاعد الصراعات الجيوسياسية في مناطق النفوذ الاستراتيجي، وفي مقدمتها منطقة الخليج العربي التي تمثل أحد أهم مراكز الطاقة والتجارة العالمية. وتبرز أهمية مضيق هرمز باعتباره شريانًا حيويًا يربط أسواق النفط والغاز العالمية بالمراكز الصناعية والتجارية الكبرى، حيث تمر عبره نسبة كبيرة من صادرات الطاقة الدولية، الأمر الذي يجعل أي تهديد لأمن الملاحة فيه انعكاسًا مباشرًا على الاقتصاد العالمي والاستقرار السياسي والأمني الدولي.

ولم يعد تأثير الأزمات المرتبطة بالمضيق مقتصرًا على الدول المنتجة أو المستهلكة للطاقة فحسب، بل امتد ليطال منظومة التجارة العالمية وسلاسل الإمداد وأسواق المال والنقل البحري، في ظل عالم مترابط أصبحت فيه الأزمات الإقليمية ذات آثار دولية متسارعة وعابرة للحدود.

وفي هذا السياق، تتجاوز خطورة التوترات المرتبطة بمضيق هرمز البعد الاقتصادي لتشمل أبعادًا جيوسياسية وأمنية أكثر تعقيدًا، إذ تؤدي احتمالات إغلاق المضيق أو عسكرة المنطقة إلى تصاعد الاستقطاب بين القوى الدولية الكبرى، وتزايد المنافسة على النفوذ والسيطرة على مسارات التجارة والطاقة العالمية. كما تسهم هذه الأوضاع في تعميق حالة عدم الاستقرار الإقليمي، وتهديد الاتفاقات الدبلوماسية، وخلق بيئة خصبة لتوسع النزاعات المسلحة وتنامي الأدوار العسكرية للقوى الدولية والإقليمية. ومن ثم، أصبحت منطقة الخليج والبحر الأحمر وباب المندب تمثل نقاط ارتكاز رئيسية في معادلة الأمن العالمي، وهو ما يفسر الاهتمام الدولي المتزايد بتطورات الأزمة وتداعياتها المستقبلية.

وتنعكس هذه التوترات بصورة مباشرة على الاقتصادات العربية، التي تواجه تحديات متشابكة تتمثل في ارتفاع تكاليف الطاقة والنقل والتأمين البحري، وتراجع معدلات الاستثمار والاستقرار المالي، إضافة إلى الضغوط الاجتماعية الناتجة عن التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة. كما أن استمرار الأزمات الجيوسياسية يفرض على الدول العربية إعادة النظر في أنماط اعتمادها الاقتصادي والاستراتيجي، خاصة في ظل تراجع الثقة في فعالية

التحالفات الدولية التقليدية، وتنامي الاتجاه نحو تنويع الشراكات الاقتصادية والسياسية مع قوى دولية صاعدة مثل الصين وروسيا ودول مجموعة "بريكس".

وانطلاقًا من ذلك، يسعى هذا المقال إلى تحليل التداعيات الاقتصادية والجيوسياسية المرتبطة بأزمات مضيق هرمز، من خلال استعراض انعكاسات التوترات الإقليمية على الاقتصاد العالمي وحركة التجارة والطاقة، وتحليل أبعاد الاستقطاب الدولي وتراجع فاعلية النظام الدولي التقليدي في إدارة الأزمات. كما يناقش المقال أبرز المخاطر الأمنية والسياسية الناتجة عن استمرار التصعيد، إلى جانب طرح مجموعة من الرؤى والحلول الاستراتيجية التي يمكن أن تسهم في تعزيز الأمن الاقتصادي العربي، وتدعيم التعاون الإقليمي، وتنويع مسارات الطاقة والتجارة، بما يدعم بناء نظام إقليمي أكثر استقرارًا وقدرة على مواجهة التحولات الدولية المتسارعة.

أولًا: الأبعاد الاستراتيجية لمضيق هرمز وتأثيراته الاقتصادية والجيوسياسية على الأمن الإقليمي والدولي

يمثل مضيق هرمز أحد أهم الممرات البحرية الاستراتيجية في العالم، نظرًا لدوره المحوري في نقل النفط والغاز والتجارة الدولية بين الشرق والغرب. وتنبع أهميته من كونه شريانًا رئيسيًا للطاقة العالمية، حيث تمر عبره نسبة كبيرة من صادرات النفط والغاز القادمة من دول الخليج إلى الأسواق الدولية، الأمر الذي يجعل أي اضطراب في الملاحة داخله تهديدًا مباشرًا للاستقرار الاقتصادي والأمني العالمي. ولذلك، فإن استمرار التوترات والأزمات في هذه المنطقة لا ينعكس فقط على الدول المطلة على الخليج، بل يمتد تأثيره إلى الاقتصاد العالمي والنظام الدولي بأكمله.

وتؤدي الأزمات المرتبطة بمضيق هرمز إلى تداعيات اقتصادية واسعة النطاق، في مقدمتها ارتفاع أسعار النفط والطاقة نتيجة تهديد إمدادات الوقود العالمية، خاصة أن المضيق يمر من خلاله ما يقارب ربع تجارة النفط العالمية، إضافة إلى كميات كبيرة من الغاز الطبيعي والسلع التجارية والغذائية. ومع تصاعد التوترات أو احتمالات إغلاق المضيق، ترتفع تكاليف النقل والشحن والتأمين البحري بسبب المخاطر الأمنية والعسكرية، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على أسعار السلع والخدمات عالميًا. كما يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات التضخم، خاصة التضخم الناتج عن ارتفاع تكاليف الطاقة والوقود، وهو من أكثر أنواع التضخم تعقيدًا وتأثيرًا على الاقتصاد العالمي، نظرًا لارتباطه بحركة الإنتاج والصناعة والتجارة الدولية.

ولا تقتصر التداعيات الاقتصادية على ارتفاع الأسعار فقط، بل تمتد إلى إحداث خسائر كبيرة في قطاع الملاحة الدولية. فالشركات والدول التي تعتمد على النقل البحري تواجه تحديات متزايدة عند اضطراب الملاحة في

المضيق، سواء نتيجة ارتفاع رسوم التأمين أو عزوف السفن عن المرور في المناطق غير الآمنة. كما تضطر بعض السفن إلى تغيير مساراتها نحو طرق أطول، مثل طريق رأس الرجاء الصالح، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة زمن الرحلات البحرية واستهلاك الوقود وارتفاع تكاليف التشغيل. وينعكس ذلك على حركة التجارة العالمية من خلال تأخر وصول البضائع، وارتفاع أسعار المنتجات، وفرض غرامات مالية على الشركات نتيجة الإخلال بمواعيد التسليم، فضلًا عن تعرض بعض السلع القابلة للتلف لخسائر إضافية بسبب طول مدة النقل.

ومن الناحية الأمنية والسياسية، فإن استمرار التوترات في منطقة الخليج يؤدي إلى توسيع دائرة الصراع الإقليمي وتهديد الاستقرار السياسي والعسكري في المنطقة. فاحتمالات المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران لا تبقى محصورة بين الطرفين، بل قد تمتد إلى دول عربية ترتبط بوجود قواعد عسكرية أو مصالح استراتيجية أمريكية، مما يرفع احتمالات انخراط أطراف إقليمية أخرى في النزاع. كما أن استهداف القواعد والمنشآت الحيوية أو المصالح الاقتصادية قد يدفع العديد من الدول إلى الدخول في حالة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي، رغم محاولاتها تبني مواقف الحياد.

وفي السياق ذاته، تسهم الأزمات المرتبطة بمضيق هرمز في تصاعد الاستقطاب الدولي بين القوى الكبرى، نظرًا لارتباط مصالح دول مثل الصين وروسيا باستمرار تدفق الطاقة والتجارة عبر هذا الممر الحيوي. وقد يدفع ذلك هذه القوى إلى تقديم أشكال مختلفة من الدعم السياسي أو الاقتصادي أو حتى العسكري للأطراف المرتبطة بالصراع، بما يزيد من تعقيد الأزمة ويحولها من نزاع إقليمي إلى مواجهة دولية أوسع نطاقًا. كما أن استمرار التصعيد قد يؤدي إلى تحويل مناطق الخليج والبحر الأحمر وباب المندب إلى ساحات صراع عسكري مفتوح، بما يحمله ذلك من تهديد مباشر للبنية التحتية والطاقة وحركة التجارة العالمية.

وبناءً على ذلك، يتضح أن مضيق هرمز لم يعد مجرد ممر بحري لنقل النفط والطاقة، بل أصبح عنصرًا حاسمًا في معادلة الأمن الاقتصادي والجيوسياسي العالمي، حيث يرتبط استقراره باستقرار الأسواق الدولية والتوازنات السياسية والأمنية في المنطقة والعالم.

ثانيًا: تداعيات انهيار الاتفاقات الدبلوماسية على الأمن الإقليمي والاستقرار الدولي

يؤدي تصاعد الصراعات العسكرية في منطقة الخليج إلى تراجع فرص الحلول السياسية والدبلوماسية، حيث تصبح لغة القوة والردع العسكري هي الوسيلة الأكثر حضورًا في إدارة الأزمات. ومع استمرار حالة التصعيد، تتعرض العلاقات الإقليمية والدولية لمزيد من التوتر، بما يهدد استقرار المنطقة ويضعف قدرة المؤسسات

الدولية على احتواء النزاعات أو إعادة الأطراف المتصارعة إلى طاولة الحوار. وتتجلى أبرز تلك التداعيات فيما يلي:

1. **فقدان الثقة بين الدول:** قد تنهار الاتفاقات السياسية والأمنية بين بعض الدول العربية وإيران بسبب تبادل الاتهامات والهجمات العسكرية، مما يؤدي إلى فقدان الثقة وصعوبة العودة إلى التهدئة أو الحوار السياسي.
2. **تصاعد دور الجماعات المسلحة:** مع استمرار الصراع قد تزداد تحركات الجماعات المسلحة والحلفاء التابعين لإيران في بعض المناطق مثل سوريا والعراق وغزة، مما يؤدي إلى اتساع دائرة النزاعات وزيادة التوتر الأمني داخل المنطقة.
3. **انقسام مجلس الأمن الدولي:** قد تشهد المؤسسات الدولية مثل مجلس الأمن الدولي خلافات حادة بين القوى الكبرى، حيث قد تؤيد بعض الدول التدخل العسكري بينما ترفضه دول أخرى مثل روسيا والصين باستخدام حق النقض "الفيتو"، وهو ما قد يؤدي إلى تعقيد الأزمة أو لجوء بعض الدول إلى استخدام القوة العسكرية دون توافق دولي.
4. **ارتفاع موجات النزوح واللاجئين:** إن الحروب والضربات العسكرية تؤدي إلى تدمير البنية التحتية والمنشآت الاقتصادية، خاصة في دول الخليج التي تعتمد بشكل كبير على الموانئ والطاقة وتحلية المياه والعمالة الوافدة. ولذلك فإن استمرار الصراع قد يؤدي إلى نزوح السكان والعمالة الأجنبية إلى دول أكثر أمانًا، مما يسبب زيادة أعداد اللاجئين وارتفاع معدلات البطالة والضغوط الاقتصادية على الدول المستقبلة لهم.
5. **استهداف المنشآت والبنية الاستراتيجية:** نظرًا لقرب بعض الدول الخليجية من إيران فقد تتعرض المنشآت النفطية أو الموانئ أو المؤسسات الاقتصادية لهجمات بالصواريخ أو الطائرات المسيّرة، سواء بشكل مباشر أو نتيجة أخطاء عسكرية، وهو ما يسبب خسائر اقتصادية كبيرة ويؤثر على الاستقرار الداخلي.
6. **الانفلات الأمني الداخلي:** إن استمرار الأزمات الاقتصادية والحروب يؤدي إلى ضعف النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، مما قد يسبب اضطرابات داخلية وزيادة معدلات الجريمة والتخريب نتيجة تراجع قدرة المؤسسات الاقتصادية والحكومية على العمل بصورة طبيعية.

ثالثًا: الأزمات الجيوسياسية واستقطاب القوى العظمى وتراجع الثقة في التحالفات الدولية

1. **استقطاب القوى العظمى:** إن مضيق هرمز يُعد من أهم الممرات الاستراتيجية في العالم، حيث تمر من خلاله كميات ضخمة من النفط والغاز والتجارة العالمية، ولذلك فإن القوى الكبرى مثل الصين وروسيا تمتلك مصالح اقتصادية وتجارية كبيرة مرتبطة باستمرار الملاحة داخل هذا المضيق.

ومع تدخل الولايات المتحدة عسكريًا بحجة حماية الملاحة الدولية، قد ترى الصين وروسيا أن هذا التدخل يهدف إلى زيادة النفوذ الأمريكي والسيطرة على طرق التجارة والطاقة العالمية، بالإضافة إلى محاولة الضغط على الصين اقتصاديًا عبر التحكم في إمدادات الطاقة القادمة إليها. ولذلك قد تتجه هذه الدول إلى إرسال قوات بحرية أو حاملات طائرات أو غواصات لحماية مصالحها التجارية وضمان استمرار وصول الطاقة والبضائع إليها.

كما أن الصين وروسيا قد تسعيان إلى دعم إيران سياسيًا أو عسكريًا، لأنهما تدركان أن سقوط إيران أو إضعافها قد يؤدي إلى زيادة النفوذ الأمريكي في المنطقة، وهو ما يمثل تهديدًا لمصالحهما المستقبلية.

2. **تراجع الثقة في التحالفات الدولية:** أدركت بعض الدول العربية أن التحالفات الدولية التقليدية لم تعد تحقق لها الاستقرار الكامل، خاصة مع تزايد الأزمات الاقتصادية والعسكرية الناتجة عن الصراعات الإقليمية. فبدلًا من تحقيق التنمية والاستقرار، أصبحت هذه الدول تتحمل تكاليف اقتصادية وأمنية ضخمة نتيجة التوترات والحروب المستمرة.

ومن هنا بدأت بعض الدول في تنويع علاقاتها الدولية وعدم الاعتماد الكامل على قوة واحدة، فاتجهت نحو تعزيز التعاون مع الصين وروسيا سواء في المجالات الاقتصادية أو العسكرية أو التكنولوجية، مع استمرار محاولات التعاون العربي المشترك لحماية المصالح الإقليمية. كما ظهرت خلافات داخل الدول الغربية نفسها حول كيفية التعامل مع إيران، فهناك من يفضل الحلول الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية، بينما يرى آخرون أن التدخل العسكري هو الحل الأسرع، وهو ما أدى إلى انقسام المواقف الدولية وعدم وجود رؤية موحدة للأزمة.

3. **تراجع قوة القانون الدولي:** إن استمرار الصراعات الدولية واستخدام المصالح السياسية داخل مجلس الأمن الدولي، خاصة عبر "حق الفيتو"، أدى إلى تراجع ثقة الدول في قدرة المؤسسات الدولية على حل النزاعات أو فرض الاستقرار العالمي.

فأصبحت بعض القوى الكبرى تتخذ قرارات منفردة دون انتظار توافق دولي كامل، مما أضعف دور القانون الدولي في إدارة الأزمات. كما أدى ذلك إلى ظهور اتفاقات وتحالفات مؤقتة بين الدول تهدف إلى تجنب الخسائر أو حماية المصالح لفترات محددة، ثم يعاد تجديدها حسب تطورات الأوضاع السياسية والعسكرية، وهو ما يعكس حالة عدم الاستقرار التي يعيشها النظام الدولي الحالي.

رابعًا: رؤية استراتيجية لتعزيز الأمن العربي في مواجهة التحولات الجيوسياسية

في ظل تصاعد التوترات الإقليمية وتزايد التحديات الاقتصادية والأمنية المرتبطة بالممرات البحرية الدولية، أصبحت الحاجة ملحة أمام الدول العربية لتبني رؤى استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تعزيز الأمن الاقتصادي والسياسي والعسكري للمنطقة، وتقليل الاعتماد المفرط على القوى الخارجية أو الممرات المهددة بالأزمات والصراعات. ويتطلب ذلك الانتقال من مرحلة إدارة الأزمات المؤقتة إلى بناء منظومة عربية متكاملة قادرة على تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، من خلال تعزيز التعاون المشترك وتوحيد المصالح الاستراتيجية بين الدول العربية.

وفي هذا الإطار، يبرز مفهوم الاتحاد الاقتصادي العربي كأحد أهم الأدوات القادرة على دعم الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التكامل الإقليمي. ويقوم هذا التوجه على توسيع مجالات التعاون التجاري والاستثماري بين الدول العربية، وإنشاء مشروعات مشتركة في قطاعات الصناعة والطاقة والزراعة والتكنولوجيا، بما يسهم في تقليل الاعتماد على الخارج وتعزيز قدرات الاقتصاد العربي الإنتاجية والتنافسية.

كما يمكن إنشاء صناديق استثمار وتمويل عربية مشتركة لدعم الدول التي تواجه أزمات اقتصادية أو تداعيات الحروب والصراعات، بما يعزز من قدرة المنطقة على تحقيق التوازن والاستقرار المالي.

ومن الناحية الأمنية، يمثل إنشاء منظومة دفاع وتعاون عسكري عربي مشترك خطوة استراتيجية مهمة لحماية الأمن الإقليمي والممرات البحرية والمنشآت الحيوية وخطوط الطاقة، في ظل التهديدات المتزايدة التي تواجه المنطقة. فتعزيز التنسيق الأمني والعسكري بين الدول العربية يمكن أن يسهم في مواجهة التهديدات الخارجية والعمليات التخريبية، كما يدعم فرص الحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتقليل احتمالات اتساع النزاعات المسلحة.

كما يشكل التعاون الثقافي والسياسي بين الدول العربية أحد المحاور الأساسية لتعزيز الوحدة الإقليمية وتقليل الخلافات الداخلية، إذ يسهم التقارب الفكري والسياسي في بناء رؤية عربية مشتركة تجاه القضايا الدولية

والإقليمية، ويعزز من قدرة الدول العربية على التفاوض مع القوى الكبرى بصورة أكثر استقلالية وتوازنًا. ومن شأن هذا التعاون أن يدعم بناء موقف عربي موحد في مواجهة التحولات الجيوسياسية المتسارعة.

وفي سياق احتواء التوترات الإقليمية، تبرز أهمية تعزيز الحوار والتقارب مع إيران باعتباره أحد المسارات الضرورية لتخفيف حدة الصراعات في المنطقة. فاستمرار المواجهات السياسية والعسكرية ينعكس سلبًا على جميع الأطراف اقتصاديًا وأمنيًا، بينما يمكن أن يؤدي الحوار والتعاون الاقتصادي والتجاري إلى بناء مصالح مشتركة تسهم في تقليل احتمالات التصعيد العسكري وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

ومن القضايا الاستراتيجية المهمة أيضًا ضرورة تنويع مصادر وخطوط نقل الطاقة والتجارة الدولية، نظرًا للمخاطر المرتبطة بالاعتماد المفرط على مضيق هرمز كممر رئيسي للطاقة العالمية. ولذلك تبرز الحاجة إلى تطوير خطوط الأنابيب البرية بين الدول العربية، وزيادة الاعتماد على موانئ البحر الأحمر والبحر المتوسط، وتوسيع الدور الاستراتيجي لقناة السويس كممر عالمي للطاقة والتجارة، إلى جانب إنشاء ممرات اقتصادية جديدة تربط بين آسيا وإفريقيا وأوروبا عبر الدول العربية. كما يمثل التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية السلمية، خطوة مهمة نحو تقليل الاعتماد الكامل على النفط وتعزيز الأمن الطاقوي المستقبلي.

وفي الإطار الاقتصادي الدولي، تبرز أهمية تعزيز التعاون بين الدول الصاعدة، خاصة في إطار تجمعات مثل "بريكس"، وتحويل هذا التعاون من مجرد تفاهمات سياسية إلى مشروعات تنموية وصناعية حقيقية تدعم الاستقلال الاقتصادي للدول الأعضاء. ويعتمد هذا التوجه على تعظيم القيمة المضافة للموارد الطبيعية من خلال التصنيع المحلي بدلًا من تصدير المواد الخام بصورتها الأولية. فالقيمة الاقتصادية الحقيقية لا تتحقق من بيع المواد الخام فقط، بل من تحويلها إلى منتجات صناعية نهائية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

وفي هذا السياق، يمكن للدول العربية والإفريقية الاستفادة من مواردها الطبيعية بصورة أكثر كفاءة، من خلال تطوير الصناعات التحويلية والبتروكيماوية والغذائية والمعدنية، وإنشاء مناطق صناعية مشتركة تدعم التكامل الإنتاجي وتبادل الخبرات. كما يتطلب نجاح هذا النموذج تعزيز التعاون في مجالات نقل التكنولوجيا، وتدريب الكوادر البشرية، وتطوير التعليم الفني والتكنولوجي، وإنشاء مراكز أبحاث وتطوير مشتركة، بما يسهم في بناء اقتصاد قائم على المعرفة والإنتاج والتكنولوجيا.

وبذلك، فإن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة العربية لم يعد مرتبطًا فقط بالحلول العسكرية أو السياسية التقليدية، بل أصبح يعتمد بصورة أساسية على بناء منظومة تنموية واقتصادية متكاملة تقوم على التعاون الإقليمي، والتصنيع، والتكنولوجيا، وتنويع مصادر القوة الاقتصادية، بما يمكن الدول العربية من مواجهة التحديات الدولية وتعزيز مكانتها في النظام العالمي المتغير.

الخاتمة:

إن مضيق هرمز لم يعد مجرد ممر بحري لنقل النفط والطاقة، بل أصبح أحد أهم المحاور المؤثرة في تشكيل التوازنات الاقتصادية والجيوسياسية الدولية، نظرًا لارتباطه المباشر بأمن الطاقة العالمي واستقرار حركة التجارة الدولية. وقد أظهرت التطورات الراهنة أن أي اضطراب في هذا الممر الاستراتيجي ينعكس بصورة فورية على الأسواق العالمية، من خلال ارتفاع أسعار النفط والطاقة، وزيادة تكاليف النقل والتأمين، وتعطيل سلاسل الإمداد، الأمر الذي يهدد الاستقرار الاقتصادي العالمي ويؤدي إلى تصاعد معدلات التضخم وتراجع معدلات النمو في العديد من الدول.

كما أن استمرار التصعيد في منطقة الخليج لا يقتصر تأثيره على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يمتد إلى تعميق حالة الاستقطاب الدولي بين القوى الكبرى، وإعادة تشكيل خريطة التحالفات الدولية والإقليمية، في ظل سعي كل قوة إلى حماية مصالحها الاستراتيجية وممراتها التجارية ومصادر الطاقة المرتبطة بها. وقد أدى ذلك إلى تراجع فاعلية المؤسسات الدولية التقليدية في إدارة الأزمات، وظهور حالة متزايدة من عدم الثقة في النظام الدولي القائم، الأمر الذي يدفع العديد من الدول إلى تبني سياسات أكثر استقلالية وتنوعًا في شراكاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وفي ضوء ذلك، تبرز الحاجة الملحة إلى تبني رؤية عربية استراتيجية طويلة المدى تقوم على تعزيز التكامل الاقتصادي والتعاون الأمني والسياسي بين الدول العربية، بما يسهم في بناء منظومة إقليمية أكثر قدرة على مواجهة الأزمات وتقليل الاعتماد على القوى الخارجية. كما تؤكد الدراسة أهمية الاستثمار في مشروعات التصنيع والتكنولوجيا والطاقة البديلة، والعمل على تطوير الممرات التجارية وخطوط نقل الطاقة البديلة، بما يعزز من مرونة الاقتصادات العربية وقدرتها على التكيف مع التحولات الدولية المتسارعة.

كما أن تحقيق التنمية الحقيقية والاستقلال الاقتصادي لا يرتبط فقط بتوافر الموارد الطبيعية، وإنما يعتمد بصورة أساسية على توطين المعرفة، وتطوير القدرات الصناعية والتكنولوجية، وتعزيز البحث العلمي والتدريب وبناء الكفاءات البشرية.

ومن هنا تبرز أهمية توسيع مجالات التعاون بين الدول العربية والدول الصاعدة، خاصة في إطار تجمعات اقتصادية مثل "بريكس"، بما يتيح تبادل الخبرات والتكنولوجيا وإقامة صناعات مشتركة تحقق قيمة مضافة للاقتصادات الوطنية.

وفي الختام، فإن مستقبل المنطقة العربية في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة سيتحدد بمدى قدرتها على الانتقال من مرحلة إدارة الأزمات إلى مرحلة بناء استراتيجيات تنموية وأمنية مستدامة تقوم على التكامل والتخطيط طويل المدى. فالعالم يشهد إعادة تشكيل لموازين القوة والنفوذ الاقتصادي، وهو ما يفرض على الدول العربية تعزيز وحدتها الاقتصادية والسياسية، وتطوير أدواتها الاستراتيجية، بما يمكنها من حماية مصالحها وتحقيق الاستقرار والتنمية في بيئة دولية تتسم بتزايد التنافس والتقلبات.